عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي (دراسة وتحقيق) سورة آل عمران (159-200)

ساره عمر سلامه محتسب

رسالة ماجستير

القدس فلسطين

1447هـ/2025م

"حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي (دراسة وتحقيق) سورة آل عمران (159-200)"

إعداد:

ساره عمر سلامه محتسب

المشرف الرئيس: أ. د. حاتم جلال التميمي

قدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير ضمن برنامج أصول الدين /كلية الدعوة وأصول الدين

1447هـ/2025م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج أصول الدين/ تفسير

إجازة الرسالة

حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي (دراسة وتحقيق) سورة آل عمران (159-200)"

اسم الطالبة: ساره عمر سلامه محتسب
الرقم الجامعي: 22112748

المشرف: أ. د. حاتم جلال التميمي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ:12/23/ 2025 من أعضاء لجنة المناقشة المندرجة أسماؤهم وتواقيعهم.

1. رئيس لجنة المناقشة: أ. د. حاتم جلال التميمي التوقيع:.....
2. ممتحنًا داخليًا: د.موسى إسماعيل البسيط التوقيع:.....
3. ممتحنًا خارجيًا: د.رامي محمد سلهب التوقيع:.....

القدس–فلسطين

1447هـ–2025م

الإهداء

إلى زوجي الكريم، الذي آزرني في مسيرتي العلمية، فتكفّل بمصاريف دراستي، ولم يشغلني عن تحصيلي، بل كان عونًا وسندًا لي، رغم انشغاله بدراسته في نفس البرنامج؛ فالفضل له بعد الله تعالى في تيسير هذا الطريق، وأهدي إليه هذه الرسالة، وفاءً وتقديرًا.

الباحثة

سارة المحتسب

إقرار

أقر أنا معدّة الرسالة بأنّها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: .....

ساره عمر سلامه محتسب

التاريخ: 23 / 12 /2025

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات، وله الحمد أولًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا، وعملًا بوصية المصطفى صلى الله عليه وسلم: «مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ لا يَشْكُرُ اللَّهَ»[1]، أرى لزامًا عليّ أن أتوجه بكلمات من الشكر والعرفان:

إلى أستاذي الفاضل، المشرف على هذه الرسالة، الأستاذ الدكتور حاتم جلال التميمي. لقد كان توجيهه السديد، ونُصحه المتواصل، وصبره الجميل، نورًا يضيء لنا الطريق ويوضح لنا معالم المسير، فما وجدتُ منه إلا يدًا تمتد بالعلم والنصح والإرشاد، فجزاه الله خيرًا.

وإلى والديّ الكريمين: لم يقتصر إحسانكما على تربيتي في صغري فحسب، بل أجزلتما العطاء وأدمتما الإحسان حين احتضنتما ابنتَيَّ، اللتين شغلتني وزوجي عنهما الدراسة مرارًا. فكنتما لهما حضنًا دافئًا ومنحتمانا التفرغ للبحث والمذاكرة؛ فأسأل الله أن يمدكما بموفور الصحة والعافية وأن يجزيكما عني وعن أسرتي الجزاء الأوفى.

ولا يفوتني أن أشكر أهل زوجي؛ شكرًا على ما بذلتموه من مساندة وتفهّم كبيرين، وما أفضتموه علينا من دعوات طيبة، مما يسّر إنجاز هذه الرسالة.

ختامًا، أسأل الله تعالى أن يتقبل مني ومن جميع من مدّ يد العون، وأن يجمعني وإياهم على الخير والبر والتقوى، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

الباحثة

سارة المحتسب

[1] رواه الترمذي في كتاب البر والصلة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

الملخص

احتوت هذه الرسالة تحقيقًا ودراسةً للآيات (159–200) من سورة آل عمران من حاشية شيخ زاده على تفسير الإمام البيضاوي.

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الحاشية المخطوطة لشيخ زاده تحقيقًا علميًا لائقًا بمكانتها – بقدر الوسع والطاقة– لينتفع منها طلاب العلم بسهولة ويسر.

نهجت الباحثة المنهج الوصفي في جمع نسخ المخطوط، وتحقيق نصوصه، والمنهجَ الاستنباطي في الكشف عن معالم منهج شيخ زاده في كتابته للحاشية، والمنهجَ التاريخي في التعريف بالأعلام المذكورين في الحاشية.

تمثلت الدراسة في فصلين: الأول: للتعريف بالمخطوط والتفريق بينه وبين الحاشية المطبوعة، وبيان منهج شيخ زاده في هذه الحاشية، والثاني فيه النص المحقق، وتتبعه نتائج وتوصيات، وفهارس.

ومن أبرز نتائج هذه الدراسة: الصورة التي خرج بها تعليق شيخ زاده على تفسير البيضاوي للآيات 159–200 من سورة آل عمران، وما عكس ذلك من علو كعب شيخ زاده في العلم وسعة اطلاعه ودقة نظره، ومن النتائج أيضًا ثبوت أن الحاشية المحقق جزء منها مغايرة للحاشية المطبوعة؛ فتكون الدراسة إضافة علمية للمكتبة الإسلامية.

وتوصي الباحثة بإكمال مشروع تحقيق حاشية شيخ زاده، وإقامة دراسة موسعة إثر ذلك لتوضيح علاقة الحاشيتين ببعضهما ونقاط اتفاقهما واختلافهما.

"Muhyiddin Sheikhzadah's footnote to the interpretation of Judge Al-Baydawi (study and verification) of Surah Al-Imran (159-200)".

Prebared by: Sara Omar Salameh Muhtaseb.

Supervisor: Prof. Dr. Hatem Jalal Al-Tamimi.

Abstract

This thesis presents an examination and study of the verses 159–200 from Āl ʿImrān, taken from Shaykhzāde's footnote on al-Bayḍāwī's interpretation.

The goal of this study is to investigate a scholarly investigation of Shaykhzāde's brief footnote at a level befitting its significance and as thoroughly as possible so that students and researchers may benefit from it easily and readily.

The researcher adopted the descriptive methodology in collecting the manuscript copies and verifying the text, the deductive methodology in uncovering the features of Shaykhzāde's methodology in writing footnotes, and the historical methodology in identifying the figures mentioned in the footnote.

The study is presented in two chapters: The first chapter introduces the manuscript, distinguishes it from the printed footnote, and outlines Shaykhzāde's methodology in this work. The second chapter contains the investigated text, followed by results, recommendations, and scientific indexes.

Among the most prominent results of the study is the clear picture that emerges of Shaykhzāde's commentary on al-Bayḍāwī's interpretation of verses 159–200 from Āl ʿImrān, which reflects his extensive knowledge, and keen analytical insight. Another key result is the confirmation that the portion of the investigated footnote in this study differs from the printed version, making this work a valuable scholarly contribution to the Islamic academic library.

The researcher also recommends completing the investigation of Shaykhzāde's footnotes and conducting a more extensive study to clarify the relationship between the manuscript and the printed versions, as well as their points of agreement and divergence.

المقدمة

الحمد لله المعطي الوهّاب، القائل في محكم التنزيل: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص: 29]، أحمده حمد الشاكرين، وأصلّي وأسلّم على سيّدنا محمّد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله والأصحاب.

أما بعد؛ فإن القرآن الكريم لا يشبع منه العلماء، ولا يخلق على كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبه –كما وصفه صلى الله عليه وسلم–[2]، وكل مفسّر ينهل من بحر معانيه بقدر ما عنده من استعداد علمي أو فتوح ربانية، وإن السابقين أمكن في العلم الشرعي من اللاحقين، وكلمات العلماء أحرى بأن تنفع الناس من كلام غيرهم، فحريّ بنا إخراج علومهم من ظلمة خزانة المخطوطات، وخدمتها تخريجًا وعزوًا وتوضيحًا لما خفي أو أشكل، تقريبًا للقارئ وتسهيلًا عليه.

وكان شيخ زاده ممن طار في الآفاق اسمه، وذاع صيته بأنه عالم فهّامة وحبر علّامة، وكانت حاشيته من أشهر حواشي البيضاوي على كثرتها، ووجدت له حاشية أخرى لهذا التفسير فكان لا بد أن تهبَّ همة الباحثة للتشرف بخدمته، رجاء أن يكون لها أجر في انتفاع العلماء وطلبة العلم به.

أسباب اختيار الدراسة: اختيرت هذه الدراسة لجملة من الأسباب والدوافع أهمها:

1. الرغبة في الاستفادة من القيمة العلمية الكبيرة لحاشية شيخ زاده؛ لاشتمالها على فصول من علم أصول الدين، والفقه، وعلوم اللغة، والمنطق، وغيرها.
2. الرغبة في تحقيق مخطوط تحت إشراف أستاذ متخصص.
3. طمعًا في شرف الموضوع لتعلق الدراسة بكتاب الله.
4. رجاء الإسهام في إخراج حاشية شيخ زاده؛ ليستفيد منها طلبة العلم، ويسهل انتفاعهم بها.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

أولًا: هذه الدراسة مساهمة في إخراج التراث العلمي من خزانة المخطوطات إلى الكتب المطبوعة؛ ليسهل وصول الدارسين إليها.

ثانيًا: إن إخراج حاشية شيخ زاده يسهم في تكميل بنيان المشروع العلمي الإسلامي في الكشف عن معاني القرآن، وعن الحركة العلمية في نقد بعض العلماء لنتاج بعض قبولًا وردًا.

ثالثًا: تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية تفسير البيضاوي الذي انصب اهتمام العلماء عليه في كل العصور التابعة لعصر الإمام البيضاوي، والغزارة العلمية التي تنطوي عليها حاشية شيخ زاده.

---

[2] أخرجه الترمذي في سننه، أبواب فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل القرآن، وقال الترمذي: حديث غريب وإسناده مجهول.

أهداف الدراسة

1. تحقيق نص حاشية شيخ زاده، وتوثيقه، وإخراجه على الصورة التي أرادها المؤلف.
2. خدمة الحاشية؛ بتوضيح ما خفي وحل ما أشكل.
3. التعرف على منهج شيخ زاده؛ من خلال الآيات المراد دراستها.
4. الكشف عن تغاير الحاشية المخطوطة والحاشية المطبوعة لشيخ زاده على تفسير البيضاوي.

الدراسات السابقة: تتمثل الدراسات السابقة المكتملة في هذا المشروع في خمس رسائل جامعية، جميعها قدمت لنيل درجة الماجستير في جامعة القدس – أبو ديس، للباحثين: ليلى خالد عبد العزيز جغمة، فداء محمود أحمد مفارجة، ناصر داود نمر حمد، سمر محمود عارف حمد، وعاصم حسن أحمد أبو عواد، تناولت كل واحدة منها جزءًا من حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي دراسةً وتحقيقًا، في جزء من آيات سورة آل عمران من بدايتها وحتى الآية 112.

وتأتي هذه الدراسة استكمالًا للرسائل السابقة وخاتمة لما يتعلق بسورة آل عمران.

مشكلة الدراسة: يفترض في هذه الدراسة أن تجيب عن الأسئلة الآتية:

1. ما هي حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي؟
2. ما القيمة العلمية لحاشية شيخ زاده؟
3. ما المنهج الذي اتبعه شيخ زاده في هذه الحاشية؟
4. ما بيان مشكلات هذه الحاشية وإيضاح خفائها؟
5. ما الفرق بين هذه الحاشية المخطوطة والأخرى المطبوعة لشيخ زاده سابقًا؟

محددات الدراسة: تحقيق الآيات (159–200) من سورة آل عمران، وإجراء دراسة على هذه الآيات.

منهج الدراسة: اعتمدت الباحثة المنهج الذي سار عليه أصحاب الدراسات السابقة في هذا الموضوع؛ لأنه موافق لأصول تحقيق المخطوطات، ولكون هذا البحث جزءًا من مشروع تحقيق الحاشية كاملة، فبيان المنهج:

1. المنهج الوصفي؛ بجمع نسخ المخطوطة، ومقابلتها، وإخراج نصوصها على الشكل الذي أراده المؤلف، باعتماد نسخة أصلية بخط المؤلف ومقابلتها على النسخ الأخرى، مع متابعة الباحثين السابقين فيما اعتمدوه من الرموز.
2. المنهج الاستنباطي؛ وذلك بجمع النصوص في المجال العلمي الواحد؛ لاستنباط منهج المؤلف فيه.

3. المنهج التاريخي: من خلال الترجمة للأعلام الذين وردت أسماؤهم في المخطوط، والوقوف على تطور الحواشي على تفسير القاضي البيضاوي والفرق بين حاشيتي شيخ زاده.
4. المنهج التوثيقي: في جمع وانتقاء وترتيب وتحليل الوثائق والمعلومات منها.

محتوى الدراسة: اقتصرت الدراسة على تحقيق نص الحاشية الواردة على تفسير البيضاوي للآيات (159-200) من سورة آل عمران، إضافة إلى التعريف بالحاشية، أما الترجمة للإمام البيضاوي وشيخ زاده فلن تتطرق إليها؛ لأن الباحثين السابقين ضمن مشروع تحقيق الحاشية قد قاموا بهذا الجهد ووفوا بالمطلوب؛ وبناء على ذلك تتألف الدراسة من: **مقدمة، وفصلين، وثلاثة مباحث، وستة مطالب، وخاتمة، على النحو الآتي:**

الفصل الأول: التعريف بالمخطوط ومنهج المؤلف.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تمهيد، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نبذة تعريفية بالمخطوط في ضوء الدراسات السابقة.

المطلب الثاني: علاقة هذه الحاشية بالحاشية المطبوعة لشيخ زاده على البيضاوي.

المبحث الثاني: منهج شيخ زاده في حاشيته:

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهج شيخ زاده في حاشيته وتعليقه على تفسير الإمام البيضاوي.

وفيه اثنا عشر فرعًا:

الفرع الأول: منهج شيخ زاده في إيراد نصوص الإمام البيضاوي والتعليق عليها.

الفرع الثاني: منهج شيخ زاده في إيراد الآيات القرآنية والاستشهاد بها.

الفرع الثالث: منهج شيخ زاده في إيراد الأحاديث النبوية والاستدلال بها.

الفرع الرابع: منهج شيخ زاده في إيراد أقوال العلماء.

الفرع الخامس: منهج شيخ زاده في إيراد الأبيات الشعرية

الفرع السادس: منهج شيخ زاده في الإحالة

الفرع السابع: منهج شيخ زاده في علوم القرآن، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أسباب النزول

المسألة الثانية: مناسبة الآيات.

المسألة الثالثة: القراءات القرآنية.

الفرع الثامن: منهج شيخ زاده في إيراد أحداث السيرة والقصص.

الفرع التاسع: منهج شيخ زاده في إيراد المسائل الأصولية.

الفرع العاشر: منهج شيخ زاده في إيراد المسائل الفقهية.

الفرع الحادي عشر: منهج شيخ زاده في القضايا اللغوية والبلاغية، وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: الصرف

المسألة الثانية: بيان مفردات اللغة والفروق اللغوية

المسألة الثالثة: النحو

المسألة الرابعة: البلاغة والبيان.

المسألة الخامسة: الإملاء

الفرع الثاني عشر: منهج شيخ زاده في العلوم العقلية

المطلب الثاني: مصادر المؤلف

المبحث الثالث: منهج التحقيق، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: وصف النسخ المعتمدة في التحقيق.

المطلب الثاني منهج التحقيق.

الفصل الثاني: النص المحقق.

خاتمة: وفيها أبرز النتائج والتوصيات.

الفهارس: وفيها مجموعة فهارس الرسائل العلمية، وهي:

1. فهرس الآيات القرآنية.

2. فهرس الأحاديث النبوية.

3. فهرس الأعلام.

4. فهرس الأبيات الشعرية

5. فهرس المصادر والمراجع.

6.فهرس المحتويات

الفصل الأول

التعريف بالمخطوط ومنهج المؤلف

المبحث الأول: تمهيد

جرت العادة بابتداء الدراسات القائمة على تحقيق مخطوط بالتعريف بالمخطوط من حيث اسمه ونسبته للمؤلف وأهميته، وبما أن هذه الرسالة جزء من مشروع متكامل في تحقيق حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي، ارتأت الباحثة أن تلخص ما أفادت به الدراسات السابقة فيما يتعلق بالتعريف بالمخطوط، وأن تجيب عن سؤال ملحّ في جدوى تحقيق هذا المخطوط من خلال مقارنته بالحاشية المطبوعة لشيخ زاده على تفسير البيضاوي، ففي هذا المبحث مطلبان:

المطلب الأول: نبذة تعريفية بالمخطوط في ضوء الدراسات السابقة.

اختلفت تسمية الحاشية التي بين أيدينا اختلافًا يسيرًا بحسب المصادر المتنوعة، اشترك جلها بوصفها بأنها حاشية، ثم نسبتها لشيخ زاده باسمه أو لقبه أو نسبته، ثم كون الحاشية مكتوبة على تفسير الإمام البيضاوي؛ كما أثبتت ذلك النسخ المخطوطة، وفهارس الكتب والمخطوطات؛ لذا اصطُلح على تسميتها «حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي»[1] ؛ وهو الاسم الذي اعتمدته الباحثة؛ أسوة بالباحثين السابقين في مشروع تحقيق الحاشية هذه.

---

[1] ينظر: أبو عواد، عاصم، حاشية محيي الدين شيخ زاده دراسة وتحقيق سورة آل عمران 92-112، ص9، (رسالة ماجستير) القدس، 2025.

وقد حازت هذه الحاشية مكانة علمية سامية؛ لتناولها تفسير القاضي البيضاوي الذي ذاع صيته، وتسابق العلماء على تدريسه وخدمته، وأيضًا، لاهتمام أهل عصر المؤلف بتأليف الحواشي وتحسينها –خصوصًا على تفسير القاضي البيضاوي–.

كما لعبت مكانة المؤلف العلمية، وأسلوبه في سبك عباراته –بحيث يفهمها طالب العلم وتسهل على المتخصص– دورًا أساسيًا في رفع قيمة حاشيته، ولا يقدح في ذلك أن تصعب على العامي؛ فإن الحواشي –غالبًا– لم تكتب لغير المشتغل بالعلم.

وقد رأى بعض الباحثين في الدراسات السابقة[1] أن للانتشار الواسع لمخطوطات الحاشية مرجعًا في قيمتها العلمية المرموقة، بينما ترى الباحثة هذا الانتشار ثمرة لقيمتها؛ لا سببًا لذلك؛ ولا شكَّ أن انتشارها ساهم في حفظها إلى يومنا هذا.

هذا غيض من فيض ما خطه الباحثون في تسمية ونسبة ومكانة هذه الحاشية؛ فلمزيد من التوسع ينظر في الدراسات السابقة المذكورة[2].

المطلب الثاني: علاقة هذه الحاشية بالحاشية المطبوعة لشيخ زاده على البيضاوي.

طبعت لشيخ زاده حاشية أخرى على تفسير البيضاوي، في 4 مجلدات في المطبعة السلطانية قبل حوالي 200 سنة، وفي 8 مجلدات في دار الكتب العلمية، وهي مشهورة ومعروفة، فربما يتوهم بعض الناس أن الحاشية المخطوطة –المحقق جزء منها في هذه الدراسة– هي عين الحاشية المطبوعة، أو اختصار لها، وقبل الشروع في مناقشة ما ذكر آنفًا، لنرمز للحاشية المطبوعة بالرمز (ع)، وللمخطوطة التي تشكل دراستنا جزءًا منها بالرمز (خ).

يهدف هذا المطلب إلى إثبات كون العمل على هذا المخطوط إضافة علمية للمكتبة الإسلامية، وليس محض تكرار للحاشية المطبوعة، ولا اختصارًا لها؛ من غير أن يستقصي الفروق بينهما؛ إذ ليس هذا غرضنا، ومن الممكن أن تقام دراسة خاصة بهذا الشأن عند اكتمال تحقيق الحاشية المخطوطة.

خلصت الباحثة –من خلال مقارنة الحاشيتين في حدود الآيات 159–200 من سورة آل عمران– إلى النتائج التالية:

1. يوجد قدر مشترك بين الحاشيتين بنصه الحرفي، يناهز نصف الحاشية.
2. أما القدر المشترك بعبارات متغايرة بين الحاشيتين، فهو أقل.
3. تفرّدت الحاشية (خ) عن الحاشية (ع) بتعليقات كثيرة، تزيد على الثلث، واختلفت الزيادات في موضوعها بين علوم اللغة وعلوم القرآن والأصول وغيرها.

---

(1) تنظر رسالة عاصم أبو عواد المشار إليها سابقًا.
(2) ص ح.

4. كثير من نقولاته التي كان يعزوها لأصحابها في (ع)، نقلها بدون ذكر لأصحابها في (خ)؛ فتلك الحاشية تيسّر للباحث التعرف على مصادر المؤلف.
5. الحاشيتان متقاربتان في طولهما؛ فلا ترى الباحثة تسمية إحدى الحاشيتين بالمطولة والأخرى بالمختصرة في ضوء آيات الدراسة.
6. تمثّل الحاشيتان إبرازتين لتعليقات شيخ زاده على البيضاوي.

ولتوثيق هذه النتائج يمكن تتبع المواضع التالية على سبيل المثال:

من مواضع الاشتراك الحرفي بينهما قوله:

«قوله: **(وعن علي رضي الله عنه)** أنه قال: «الذي أصابكم يوم أحد من الانهزام إنما جاءكم من عند أنفسكم؛ من حيث اخترتم الفداء يوم بدر؛ وذلك أن جبريل عليه السلام جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر فقال: إن الله تعالى كره ما صنع قومك من أخذهم الفداء من الأسرى، وقد أمرك أن تخيّرهم بين أن يقدموا الأسرى فيضربوا أعناقهم، وبين أن يأخذوا الفداء على أن يقتل منهم عدتهم، فذكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس فقالوا يا رسول هم عشائرنا وإخواننا فكيف نضرب أعناقهم! لا بل نأخذ فداءهم؛ فنتقوّى به على قتال عدونا، ونرضى بأن يُستَشهَدَ منّا عِدّتُهُم؛ فلذلك قَتَل المشركون من المسلمين يوم أحد سبعين رجلا عدد أسارى يوم بدر" فهذا معنى قوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: 165]، أي باختياركم أخذ الفداء من الأسارى، ورضائكم بأن يقتل منكم عدّتهم»[1].

اكتفت الباحثة بذكر هذا المثال للدلالة على أن النصوص المشتركة ليست كثيرة فحسب، بل إنها تطول أيضًا؛ قد تصل إلى صفحة كاملة، يصعب أن تكون من محفوظات المؤلف، مما ينبئ أنه عدّل على إحدى الحاشيتين، أو اعتمد مسوّدة أو حاشية غيرهما لكتابة حاشيتيه.

ومن المواضع المشتركة معنًى المختلفة لفظًا، قوله في الحاشية المخطوطة (خ): «وقيل: معناه قاتلوا المشركين، وإن لم تقاتلوهم؛ ادفعوهم عن أنفسكم، بتكثير سواد الغزاة؛ لأن كثرة السواد مما يَرُوعُ العدوَّ ويكسر أقدامهم؛ فقوله تعالى ﴿أَوِ ادْفَعُوا﴾ أكثروا سواد المجاهدين[2]».

وكلامه في الحاشية (ع) متقارب مع ما ذكر هنا بصياغة أخرى، فقال: «أخبر الله تعالى أنهم مأمورون إما بالقتال وإما بالدفع أي تكثير سواد المسلمين؛ دفعًا عن أنفسهم وأموالهم من غير توقع ثواب الآخرة».

---

[1] ص53-54؛ وفي
[2] ص60.

ومن النصوص التي ذكرت في المطبوعة (ع) ولم تذكر في المخطوطة (غ):

1. قوله: «ثم إن اللين والرفق إنما يجوز إذا لم يفض إلى إهمال حق من حقوق الله تعالى؛ فأما إذا أدى إلى ذلك فلا يجوز؛ قال تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: 73] وقال للمؤمنين في إقامة حد الزنا: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ [النور: 2]»[1].
2. قوله: «قوله (والمعنى إن الشأن) ظاهره يدل على أن إن المخففة عاملة، واسمها مضمر، وهو خلاف ما عليه النحاة من أن إن المخففة إنما تعمل في الظاهر على غير الأفصح ولا عمل لها في المضمر... إلى قوله «موقعها أعظم وقدرها أجل وأعلى[2]».
3. قوله: «قوله تعالى: (وقالوا حسبنا الله): عطف على قوله: (فزادهم إيمانًا) وحسب بمعنى اسم الفاعل، وهو محسِب، بمعنى كافٍ، ولذلك كانت إضافته غير محضة؛ لأن إضافة اسم الفاعل إلى معموله لا تفيد التعريف[3]».

أما الزيادات في (خ) على (ع) وهي الجزء الأهم في هذا المطلب، فنذكر منها أقواله التالية –على سبيل التمثيل لا الحصر–:

1. «والمراد بالبعدية على الثاني مجرّد المجاوزة، والمعنى إذا جاوزتم الله فلا ناصر لكم، كما يقال ليس لك مَن يُحسِن إليك من بعد فلان، أي إذا جاوزته[4]».
2. «قوله: **(وهذا تنبيه على المقتضي للتوكل)** فإنه لما دلّ على أن الأمر كله لله، فإن شيئًا من الحوادث لا يحدث إلا بقضاء الله تعالى وقدره –والقضاء: هو الإرادة الأزلية والعناية الإلهية المقتضية لنظام الموجودات على ترتيب خاص، والقَدَر: تعلق تلك الإرادة بالأشياء في أوقات حدوثها– فلا يقع شيء من الحوادث إلا بإرادة الله تعالى ومشيئته، «وأن العبد لا يستقلّ في شيء من أعماله؛ لأنها إنما تقع بقدرة الله تعالى، وليس للعبد قدرة مؤثرة فيها، وما له من القدرة الكاسبة –وإن كانت صالحة للفعل والترك– إلا أنها لا تكون مبدأ للفعل دون الترك، أو بالعكس، إلا لمرجّح، وذلك المرجح: إن كان من العبد؛ عاد البحث فيه، وإن لم يكن من العبد؛ فهو من الله تعالى، فخلق تلك الداعية الخالصة عن المعارض في العبد مع تعلق الإرادة الأزلية بوقوع ما صدر عن العبد من أفعاله –هو المراد بالإعانة المطلوبة بقوله ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾»، فإذا ثبت

---

[1] شيخ زاده، حاشية على تفسير البيضاوي، ج، ص199.

[2] شيخ زاده، حاشية على تفسير البيضاوي، ج، ص205.

[3] شيخ زاده، حاشية على تفسير البيضاوي، ج، ص216.

[4] ص55.

أن الأمر كله لله تعالى؛ وجب على العبد أن يتوكل عليه ويثق بمعونته ونصرته ويعتقد بأنه لا حول ولا قوة إلا به ويتعوذ من خذلانه بأن يَكِلَه إلى نفسه ويترك معونته ونصره[1]».

3. «**(قوله نزلت في شهداء أحد)** وكانوا سبعين رجلًا: أربعة من المهاجرين وباقيهم من الأنصار، **وشهداء** بدر كانوا أربعة عشر رجلًا: ثمانية من الأنصار، وستة من المهاجرين[2]».
4. «**(قوله فإنه يعلمه مفصّلًا)** جواب عما يقال من أن المعلوم الواحد إذا عَلِمَهُ عَالِمَانِ لا يكون أَحَدُهُمَا أعلمَ به من الآخر؛ فما معنى قوله ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ﴾؟ **وتقريره:** أن معناه: أنه تعالى يعلمه عِلْمَ إِحَاطَةٍ بتفاصيله وكيفياته، علمًا هو صفةُ حقيقةٍ قائمةٍ بذاته تعالى، واجبةٍ بوجوبه؛ لا بدليلٍ وأمارةٍ، وأنهم يعلمونه علمًا إجماليًا بأمارةٍ»[3].

والأمثلة كثيرة لا يتسع المقام لحصرها، اكتفت الباحثة بما ذكر؛ من باب الاختصار؛ ولأنه يفي بغرض إثبات أن الحاشية التي بين أيدينا ليست هي عين الحاشية المطبوعة لشيخ زاده على تفسير البيضاوي، ولا تمثل إحداهما اختصارًا للأخرى؛ وأما كونها ليست هي نفسها فيعلم بأدنى نظر لكثرة الفروق وتفاوت حجميهما، وأما كونها ليست مجرد اختصار لتلك، فثبت من خلال وجود تعليقات زائدة في كل واحدة منهما لم توجد في الأخرى.

---

[1] ص43-44.
[2] ص66.
[3] ص63.

المبحث الثاني: منهج شيخ زاده في حاشيته:

وفي هذا المطلب ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهج شيخ زاده في حاشيته وتعليقه على تفسير الإمام البيضاوي.

أودّ أن أذكِّر، بادئ ذي بدء، أن هذه الدراسة ليست شاملة للحاشية كلها، بل تتناول قسمًا يسيرًا منها؛ تبعًا لخطة البحث، تشمل الآيات 159–200 من سورة آل عمران، مما يجعل الصورة غير كاملة إلا أنها كافية للتمثيل لا للتعميم.

وفيه اثنا عشر فرعًا:

الفرع الأول: منهج شيخ زاده في إيراد نصوص الإمام البيضاوي والتعليق عليها.

سلك شيخ زاده في حاشيته على تفسير البيضاوي الطريقة المعروفة لدى الشراح والمحشين، قبل شيخ زاده وبعده؛ قوامها أن يختار نصوصًا تطول أو تقصر من كلام الإمام البيضاوي، ويصدِّرها بلفظ «قوله»: يعني قول الإمام البيضاوي، ويذكر ذلك كله بلفظه، ثم يأخذ في شرحه أو مناقشته.

وعلى عادة المحشين فإنهم ينتقون ما يحتاج إلى مزيد بيان وتوضيح أو تعليق من النص، ولا يتناولونه كلمة كلمة؛ بخلاف الشراح الذين يتناولون جميع النص.

وتناوله لكلام البيضاوي كان على سبيل الشرح والتوضيح، كما تابعه في بيان الوجوه التفسيرية للآية حيث يذكرها، كما في قوله: «وقيل هو ردٌّ وإبطالٌ لقولِ مَن قال: ﴿إن الله فقير ونحن أغنياء﴾، وتكذيبٌ لهم[1]».

وخالفه في مواضعَ قليلةٍ في القدر المخصص لهذه الدراسة، مخالفة صريحة بقوله: «وليت شعري لِمَ ضعّفه المصنف؟[2]»، وأخرى تفهم من تقديمه رأيه على رأي الإمام البيضاوي، كقوله: «﴿قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا﴾ في محل الرفع على أنه صفة لمصيبة، واختار المصنف كونه في محل النصب؛ على أنه حال من مفعول ﴿أصابتكم﴾، أو من فاعل ﴿قلتم﴾ [3]» فتلاحَظُ المخالفةُ من تقديمه وجهًا إعرابيًا على الوجه الذي اختاره المصنف.

الفرع الثاني: منهج شيخ زاده في إيراد الآيات القرآنية والاستشهاد بها.

استشهد شيخ زاده بآيات القرآن الكريم؛ لتجلية معنى، أو تعضيده، أو لتأييد وجه إعرابي، أو للتمثيل على نكتة بلاغية.

---

[1] ص143.
[2] ص166.
[3] ص56.

وكان ذلك بذكر آياتٍ كاملةٍ، أو جزءٍ من الآية ولو بَتَرَ معناها، أو ذكر أولها وآخرها وبينهما لفظ: «إلى قوله»، أو الاكتفاء بذكر أول الآية وإتباعه بقوله: «الآيةَ»؛ على عادة المفسرين.

فمن أمثلة إيراد الآيات لتجلية معنى الآية المراد شرحها: ما حكاه في شرح الآية 162: «**(والواو)** في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمَّا﴾: لعطف ما بعدها من الجملة على الجملة السابقة من قصة أحد، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ الآيات [آل عمران: 152][1]».

ومن أمثلة تأييد معنى الآية المراد شرحها بآيات أخرى: عند قوله تعالى: ﴿بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: 169] قال شيخ زاده: «**وظاهر الآية** يدل على أن الشهداء –وإن فارقت أرواحهم عن أجسادهم– إلا أنهم أحياء حال نزول الآية، وجعلهم أحياء باعتبار أنهم سيصيرون أحياء في الآخرة – عدول عن الظاهر بلا دليل. **ويؤيده** قوله تعالى في حق أهل العذاب: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [غافر: 46][2]».

ونجده يكثر من الاستشهاد لوجوه الإعراب بآيات القرآن؛ ومن تلك المواضع ما أورده في الوجوه الإعرابية لفاعل قوله تعالى: ﴿فَزَادَهُمْ﴾ [آل عمران: 173]؛ فقال: «الفاعل هو مصدر قال في قوله ﴿قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾ أي: فزادهم القول بكذا كما في قوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: 8][3]».

واستشهد بآية مرتين على قرب، لغرض واحد، وهي قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: 90]؛ أوردها للدلالة على أن الجملة الفعلية الحالية إذا كان فعلها ماضيًا لفظًا أو معنى؛ يجوز فيه الواو وتركه، ونحو ذلك في تفسير الآيتين 165 و168[4].

أما إيرادها للإشارة إلى نكتةٍ بلاغيةٍ فيها نجده عند قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: 167]، قال الإمام البيضاوي: **(إضافة القول إلى الأفواه تأكيد وتصوير)**؛ فقال شيخ زاده رحمه الله: «أي **تأكيد** للمعنى المستفاد من لفظ القول... إلى قوله: ونظيره قوله تعالى: ﴿وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: 38]، و﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: 13]، **وتصويرًا** لحقيقة ..[5]».. إلخ.

وقد يعقب على الآيات بما ينبئ عن تذوقه لبلاغة الآية وغزارة معناها، ومن أمثلة ذلك قوله في تفسير الآية 191: «فانظر إلى هذا الترتيب ما أحسنه![6]».

---

(1) ص54.
(2) ص 68.
(3) ص87.
(4) ص58؛ 66.
(5) ص64.
(6) ص130.

الفرع الثالث: منهج شيخ زاده في إيراد الأحاديث النبوية والاستدلال بها.

اعتنى شيخ زاده بشرح الشاهد وبيانه في الأحاديث التي أوردها البيضاوي في تفسيره؛ شرحًا وتعليقًا أو تكميلًا، كما زاد في حاشيته بعض الأحاديث التي لم يذكرها البيضاوي بما يقتضيه المقام، نجد أكثرها في الكشاف وتفسير الثعلبي.

من المعلوم أن كتب التراجم والسير لم تتحدث عن شيخ زاده بوصفه محدثًا أو بارعًا في علم الحديث، ولم تظهر الآيات المتناولة حرصه على تخريج الأحاديث أو تصحيحها، أو ذكر مصادرها ورواتها؛ وقد يرجع ذلك إلى إرادته الإيجاز والاختصار، فكتب متون الحديث والتخريج في ذلك الزمان كثيرة.

بل قد يستشهد البيضاوي بأحاديثَ موضوعةٍ في فضائل السور، فيتابعه شيخ زاده على نقلها بدون إشارة إلى وضعها؛ وقد يرجع ذلك إلى اعتماده على كثرة الكتب التي تعقبت البيضاوي فيها، كالفتح السمواي للمناوي وغيره.

ومما يؤخذ على شيخ زاده تصديره لرواية بالتضعيف مع كونها في الصحيح، فقال: **روي** عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «آخر كلام إبراهيم عليه السلام حين ألقي في النار حسبي الله ونعم الوكيل، وقال نبيكم مثلها حين عزم الخروج إلى الميعاد[1]».

وأكثر الروايات عنده جاءت في أسباب النزول، أو إكمالًا لأحاديث أوردها البيضاوي كقول البيضاوي: كما قال عليه الصلاة والسلام: «من الرباط انتظار الصلاة بعد الصلاة» فقال شيخ زاده: لما روي «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات؟ قالوا: بلى يا رسول الله! قال: إسباغ الوضوء على المكاره، وكثرة الخطى إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة، فذلكم الرباط! فذلكم الرباط![2]».

وقد يورد حديثًا لبيان وجه تفسيري: كما في قوله تعالى: ﴿سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: 180] قال: «وقيل هو على حقيقته، وأنهم يطوَّقون حَيَّةً أو طَوْقًا من نار؛ استدلالًا بالحديث، وهو ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو أنه عليه السلام قال: «مَن آتاه الله مالًا فلم يؤد زكاته مثّل له يوم القيامة شجاعًا أقرع له زبيبتان يطوّقه يوم القيامة.. الحديث[3]».

أو لتعضيد معنى الآية؛ ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ﴾ [آل عمران: 161] قال: «قال صلى الله عليه وسلم: «هدايا الولاة غلولٌ»[4]».

---

(1) ص84.
(2) ص181.
(3) ص109.
(4) ص46.

ويفرّق بين الحديث والأثر في الاصطلاح؛ فقال: «وأشار المصنف إليه بإيراد الحديث والأثر[1]» فعطفهما يقتضي تغايرهما.

الفرع الرابع: منهج شيخ زاده في إيراد أقوال العلماء.

لا يستغني مؤلفٌ علميٌّ عن الاستفادة من السابقين، ولا يخلو غالبًا من النقل عنهم، سواء صرح بالنقل أم لا، وكان نقل الأقوال بلفظها أم لا، وكتب التفسير زاخرة بذلك لكونه علم يورث فهم كتاب الله سبحانه وتعالى، وهذا الفهم متصل بأفهام العلماء السابقين وصولًا إلى التابعين والصحابة الكرام الذين استمدوا فهمه من سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقد نَقَلَ شيخ زاده الكثيرَ من أقوال السلف الصالح والمفسرين، صرَّح بذلك أحيانًا كما في نقله عن الإمام الرازي، وعن الجوهري صاحب (الصحاح)، ولم يصرّح أحيانًا أخرى بنقله عنهم وعن غيرهم، مع كون بعض النقول بنصها الحرفي، ويتصرف أحيانًا باختصارها وإيجازها، أو بتقديمٍ وتأخيرٍ.

ومما اطَّرَدَ في جميع نقولاته الواردة في القدر المخصص للدراسة أنَّهُ لم يوضِّحْ موضع انتهاء النقل في أيٍّ من تلك المواضع؛ مما يجعل التمييز بين كلامه وكلام المنقول عنه من مهمةَ القارئ.

وسمّى القليل من المصادر، منها (كافية ابن الحاجب)، و(الصّحاح) للجوهري، و(الكشاف) للزمخشري.

وكان غالبًا ينقل النص بدون تعليق مما يدل على موافقته إياه. فينقله للاستشهاد به لا لمناقشته.

الفرع الخامس: منهج شيخ زاده في إيراد الأبيات الشعرية.

اهتم شيخ زاده بالشعر العربي في تعليقه على تفسير البيضاوي؛ لتأييد ما يتعلق بالنحو والاشتقاق غالبًا، ولم يكتف بذكر البيت وبيان موضع الشاهد فيه بل شرح غريبه وبيّن مشكله، وكان غالبًا ما يكمّل البيت الذي ذكره البيضاوي ويبيّن موضع الشاهد منه، وأحيانًا يأتي ببيت في تعليقه لم يذكره البيضاوي كقول الشاعر:

وداع دعا يا من يجيب إلى الندى *** فلم يستجبه عند ذاك مجيب
فقلت ادع أخرى وارفع الصوت دعوة *** لعل أبا المغوار منك قريب

أما الأبيات التي تناولها لتعرض البيضاوي لها فهي:

قول أبي الأسود الدؤلي:

فذكّرته ثم عاتبته *** عتابًا رفيقًا وقولًا جميلا

---

[1] ص140.

فألفيته غير مستعتب *** ولا ذاكرِ الله إلا قليلا

وقول الفرزدق:

على حالة لو أن في القوم حاتما *** على جوده لضن بالماء حاتم

وقول أبي الشعراء الضبي:

وَكُنَّا إِذَا الْجَبَّارُ بِالْجَيْشِ ضَافَنَا *** جَعَلْنَا الْقَنَا وَالْمُرهِفَاتِ لَهُ نُزْلَا

ويظهر شرحه لها وحديثه حولها في مواضعها من النص المحقق.

الفرع السادس: منهج شيخ زاده في الإحالة:

لم يظهر في القدر المخصص للدراسة الكثير من الإحالات، أي نقل القارئ إلى شرح سابق للموضوع أو متأخر عنه، فكانت الإحالات نادرة، منها:

قوله: «وهذان الاحتمالان قائمان في كل ما أشبهه من المواضع[1]».

الفرع السابع: منهج شيخ زاده في علوم القرآن:

علوم القرآن كثيرة، لم يتناول القدر المخصص للدراسة ذكرًا للناسخ والمنسوخ، ولا الوقف والابتداء، ولا التجويد، فيبقى التركيز على ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أسباب النزول.

قبل أن نبدأ بطريقته في بيان أسباب النزول، لا بد من ذكر نصه على القاعدة المشهورة: «العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب» التي جاءت في قوله: «**وهذه** الآية وإن نزلت في علماء أهل الكتاب –الذين كتموا بعض ما في كتابهم لغرض فاسد– إلا أن حكمها يعمّ مَن كتم من المسلمين شيئًا من أحكام القرآن –الذي هو أشرف الكتب وأنهم أشرف أهل الكتاب–؛ إذ العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب[2]».

ويتلخص منهجه في أسباب النزول بأنه:

1. يكتفي بما ذكره القاضي البيضاوي غالبًا ولا يزيد عليه؛ بل قد يذكر البيضاوي بعض الأسباب ولا يعقب عليها شيخ زاده.
2. يذكر أسباب النزول بدون إسناد.
3. قد يذكر للآية أكثر من سبب نزول؛ مثالها ما ذكره في الآية: 188 متابعة للبيضاوي[3].

---

[1] ص95.
[2] ص140.
[3] ص143.

4. تنوّعت درجة الأسباب التي أوردها من حيث الصحة والضعف، ولم يبيّن تفاوتها فيه؛ تبعًا لما ذكر في منهجه في إيراد الأحاديث والآثار من أنه لم يخرّجها ولم يحكم عليها.
5. تنوّعت الأسباب التي أوردها في أسلوبها فمنها الصريح ومنها غير الصريح؛ فمن الأسباب غير الصريحة قوله: «وهذه الآية وهي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ﴾ نزلت في غزوة حمراء الأسد، وسبب نزولها: أن المشركين لمّا انصرفوا من أحد وبلغوا الرّوحاء ندموا على انصرافهم، وقالوا غلبنا عليهم وقتلناهم.....[1]».

المسألة الثانية: مناسبة الآيات.

اعتنى شيخ زاده بالمناسبات بين الآيات، وتناسب أجزاء الآية وارتباطها بعضها ببعض، وكان يصدّر للمناسبات بأحد هذه العبارات:

«ثم إنه تعالى»، «ولما كان»، «ومناسبة» وقوله: «ثم بيّن».

ويظهر أن كثيرًا من تلك المناسبات استقاها من تفسير الإمام الرازي بدون عزو له.

ومما يندرج تحت علم المناسبة قوله: «ثم إنه تعالى لمَّا ذكر آيات الربوبية؛ شرع في بيان أحكام العبودية، ولما كان الإنسان مُركبًا من النفس والبدن، وكان لِكُلِّ وَاحِدٍ منهما ما يليق به من أحكام العبودية؛ أشار إلى مقتضى العبودية البَدنيّة وطريقها بقوله: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا﴾ أي: يواظبون على الأعمال التي يقتضيها ذكر الله تعالى؛ بكمال عظمته وكبريائه وغنائه المطلق، واحتياجهم إليه في جميع أحوالهم؛ فَإِنَّ تلك الأعمال إنما تكون باستعمال الجوارح والأعضاء. وأشار إلى عبودية النفس والقلب بقوله: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ وخصّ مسارح القوة الفكرية بخلقهما؛ إِذْ لا فائدة لهم في التفكر في ذات الخالق؛ لأن معرفة حقيقته المخصوصة غير ممكنة للبشر؛ كما قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «تفكروا في آلاء الله ولا تتفكروا في ذات الله»، وروي: «تفكَّروا في الخلق ولا تتفكروا في الخالق». ثم شرع في تعليم أهم الدعاء اللائق.....[2]».

ملخصه أنَّ الله سبحانه ذكر فضل التفكر والتأمل وصولًا إلى وجود الخالق والصانع، فدلَّ عباده بعد أن وصلوا إلى معرفته كيف يدعونه.

وخلاصة ما أردته من سوق هذا المثال: إظهار حرصه على تناسب أجزاء الآية الواحدة كحرصه على تناسب الآيات بعضها ببعض.

---

[1] ص81.
[2] ص148-149.

المسألة الثالثة: قراءات القرآن الكريم.

اهتم شيخ زاده بقراءات القرآن الكريم ذِكرًا، وعزوًا، وتوجيهًا؛ أولًا: لما لها من علاقة وطيدة بتفسير القرآن الكريم، وثانيًا: لاهتمام الإمام البيضاوي بها.

وقد نصّ في شرح الآيات مجال البحث على قاعدة عظيمة في هذا الباب، يمكن عدّها نقطة أساسية في منهجه في التعامل مع القراءات –نقلًا عن الإمام الرازي–: «القراءة التي لم يقرأ بها أحد من الصحابة لا يجوز إلحاقها بالقرآن[1]»؛ وهي تعكس التزامه بالنقل في القراءات وعدم قبول القياس فيها؛ وقد ظهر من خلال تتبع المواضع في الرسالة انه لم يفترض قراءات لم ترد، ولم يصحح قراءة شاذة.

كما دافع عن القراءة المتواترة بمقابلة الشاذة في قوله تعالى: ﴿يُسَارِعُونَ﴾ [آل عمران: 176] فقال: «**وقرئ:** «يُسْرِعون» مِنْ (أَسْرَعَ)، وقراءة الجمهور أبلغ؛ لأنَّ مَنْ يُسَارِعُ غيرَه أَشَدُّ اجْتِهَادًا ممن يسرع بانفراده[2]». ويلاحظ في هذا الموضع كما في غيره من المواضع إطلاقه على القراءة المتواترة التي لم يرد فيها خلاف بين القرّاء وصف (قراءة الجمهور)، ومثله في قوله تعالى: ﴿ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: 185][3].
وفي مواضع أخرى استعمل هذا الوصف للقراءة المتواترة لأكثر القراء؛ كقوله: «قرأ الجمهور: ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ [آل عمران: 178] بياء الغيبة، وحمزة بتاء الخطاب[4]»، وعند قوله تعالى: ﴿سَنَكْتُبُ﴾ [آل عمران: 181][5].

يلاحظ أيضًا من خلال تتبع مواضع القراءات في حاشيته انه تابع الإمام البيضاوي في التزام القراء الثمانية، وهم السبعة ويعقوب، فعند قوله تعالى: ﴿**لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا**﴾ قال: «قرأ الجمهور بتخفيف لكن[6]» ولم يذكر خلاف أبي جعفر الذي قرأها بالتضعيف.

وترك ذكر يعقوب في مواضع قليلة، كما في قوله تعالى: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [آل عمران: 180] قال: «قرأ ابن كثير وأبو عمرو بياء الغيبة[7]»، وسكت عن يعقوب والحق انه قرأها أيضًا بياء الغيبة، وكذلك عندما قال في موضع آخر: «اختار المصنف قراءة الكوفيين؛ وهي أن يقرأ ﴿**لَا تَحْسَبَنَّ**﴾ ﴿**فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ**﴾ بتاء الخطاب[8]» وقد قرأ بها يعقوب.

---

(1) ص42.
(2) ص93.
(3) ص130.
(4) ص97.
(5) ص118.
(6) ص176.
(7) ص113.
(8) ص141.

وعزا القراءات التي لم يعزها البيضاوي، من أمثلته قوله: «وأشار بقوله (ومَن ضمَّ الباءَ) إلى قراءة ابن كثير وأبي عمرو[1]».

ومع حرصه على عزو القراءات المذكورة عند البيضاوي، وتمييز المتواتر من الشاذ بكثرة لا تخفى على القارئ، إلا أنه لم يستوفِ جميع المواضع؛ فنجد عند قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَمِيزَ﴾ [آل عمران: 179] أنه قال: «قرئ بالتشديد والتَخفيف[2]»، فصدّر لها بصيغة التضعيف (قرئ)، والحق إنها قراءة متواترة، لم يعزها البيضاوي، فزادها شيخ زاده إبهامًا بقوله «قرئ»؛ بينما اطرد في منهج شيخ زاده عزو القراءات المتواترة إلى أصحابها، أما الشاذة عنده فيصدر لها بقوله "قرئ".

وفي موضع آخر لم يصحح خطأ البيضاوي في نسبة قراءة متواترة إلى رواتها، عندما قال الإمام البيضاوي: «وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، والكسائي، ويعقوب: بالياء على أنّ (الذين) فاعل، و(أن) مع ما في حيزه مفعول، وفتح سينه في جميع القرآن: ابن عامر، وحمزة، وعاصم[3]». فالحق في قراءة الياء أن تنسب لحمزة فقط من القراء العشرة.

ولم يكتفِ بذكر القراءات وعزوها إلى قرائها غالبًا؛ بل حرص على بيان وجهها، وإعرابها، وحل الإشكالات المتوهمة في بعضها، كما بيّن القراءات التي ترجع لاختلاف اللغات؛ مثل قوله: «قرأ ابن عامر، وحمزة، وعاصم: ولا تحسَبن بفتح السين، والباقون بكسرها؛ وهما لغتان[4]».

ومن أمثلة التوجيه النحوي قوله: «**وكذا يجب** تقدير المضاف على قراءة من قرأ ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ بياء الغيبة، على تقدير أن يجعل الفاعل ضمير الرسول، أو ضمير مَن يحسب؛ ضرورة أن قوله ﴿الَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾ و﴿خَيْرًا لَهُمْ﴾ يكونان مفعولين حينئذ، ولا يصح الحمل بينهما إلا بتقدير المضاف، بخلاف ما لو جُعل الموصول فاعلًا؛ فإن المفعول الأول حينئذ يكون محذوفًا لدلالة «يبخلون» عليه، ويكون التقدير: ولا يحسبنَّ البُخَلاءُ بخلَهم هو خيرًا لهم[5]».

ومن التوجيه البلاغي قوله: «يعني أنه قرأ ابن كثير وأبو عمرو بياء الغيبة؛ على وفق ما قبله من قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ﴾، وقرأه الباقون بتاء الخطاب على طريق الالتفات من الغيبة إلى الخطاب، وهو أبلغ في الوعيد؛ لدلالته على مزيد السخط للبخلاء المانعين حق الله[6]».

الفرع الثامن: منهج شيخ زاده في إيراد أحداث السيرة والقصص.

ذكر شيخ زاده أحداث السيرة النبوية المرتبطة بأسباب نزول الآيات مجال الدراسة، كغزوة حمراء الأسد، وغزوة أحد، وغزوة بدر الصغرى، ويبدو أنه اعتمد في ذلك على مغازي الواقدي، والله أعلم[7].

---

(1) ص141.
(2) ص106.
(3) ص99.
(4) ص86.
(5) ص108.
(6) ص113.
(7) ص82، ص84، ص178.

الفرع التاسع: منهج شيخ زاده في إيراد المسائل الأصولية.

لا بد لمن يتناول تفسير الإمام البيضاوي الأصولي الكبير أن يكون عنده عدة من علم الأصول، وتظهر دراية شيخ زاده في أصول الفقه من خلال القواعد التي ساقها مقدمّات للبرهنة على مطلوبه غالبًا، ومنها: قوله: «لأنه إذا جاء النص بطل العمل بالرأي[1]».

وقوله: «العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب».

وعبارته الدالة على دراية في مسالك العلة: «لما اشتهر من أنّ المعلّق بالوصف معلّل بهلا [2]».

وقوله: «ومَن امتنع عن النوافل والتطوّعات لا يستحقُّ الوعيد»[3].

الفرع العاشر: منهج شيخ زاده في إيراد المسائل الفقهية.

من المعلوم أن شيخ زاده فقيه حنفي وله مؤلفات في هذا الباب، ويظهر هذا الاتباع في حاشيته؛ من خلال انتصاره للمذهب والرد على أدلة الشافعية ومناقشتها، ولم يكثر من المسائل الفقهية بل اقتصر على ما يقتضيه المقام، وابتعد عن افتراض المسائل والتوسع فيها.

واقتصر في هذه الدراسة على ذكر مسألتين: الأولى: صفة صلاة المريض[4]، والثانية: الصلاة على الغائب[5] بإيجاز واختصار.

الفرع الحادي عشر: منهج شيخ زاده في القضايا اللغوية والبلاغية، وفيه مسائل:

ليس يخفى على ذي عقل –فضلًا عن مشتغل بالعلوم الشرعية– أنَّ العلم بالعربية آلةٌ ضروريَّةٌ لتفسير القرآن العربي المبين، وقد اهتمَّ شيخ زاده بعلومها اهتمامًا بالغًا لا يخفى على الناظر في الحاشية؛ ما يجعلها ترقى لوصفها بحاشيةٍ لُغَوِيَّةٍ.

وقد تنوعت اهتماماته اللغوية؛ فسنحاول إجمالها في المسائل الآتية:

المسألة الأولى: الصرف

لعلم الصرف بصورةٍ عامّة أهميَّةٌ بالغةٌ، وقد تنوعت طرق اجتلاب شيخ زاده لهذا العلم بصور متنوعة، منها: بيان اشتقاق الكلمات؛ وأوزانها الصرفية، والإعلال والإبدال...

فمن مظاهر اهتمامه أنه لم يكتف بذكر اشتقاق الكلمة بل زاد عليه ذكر الخلاف فيها، كما في اشتقاق ﴿وَيَسْتَبْشِرُونَ﴾ [آل عمران: 170] فقال: «وبناء «اسْتَفْعَلَ» هنا ليس للطلب؛ بل هو بمعنى الثلاثي المجرد، نحو: ﴿وَاسْتَغْنَى اللَّهُ﴾ [التغابن: 6] أي: غَنِيَ، وقد سُمِعَ "بَشِرَ الرجل" –بكسر العين– بمعنى سُرَّ

---

(1) ص41.
(2) ص157.
(3) ص109.
(4) ص150.
(5) ص178.

وفَرِحَ؛ فتكون «استبشر» بمعناه. **وقيل:** هو مطاوع «أَبْشَرَ»؛ نحو: "أَرَاحَهُ فاستراح"؛ فإن البشرى حصلت لهم بإبشار الله تعالى[1]».

وفي موضع آخر قال: «يعني أنَّ مَن قرأ ﴿يُغَلَّ﴾ على بناء المفعول –جعله من «أَغَلَّ» رباعيًا، وفيها وجهان: (الأول) أن يكون أَغَلَّه بمعنى نَسَبَه إلى الغلول؛ كما يقال: أَكْذَبَه إذا نَسَبَه إلى الكذب؛ فهو نفي في معنى النهي؛ أي لا ينسِبْه أحدٌ إلى الغلول. **(والثاني)** أن يكون أغلّه بمعنى وَجدَه غالًّا؛ كما يقال: "أحمَدْتُهُ وأبخَلتُهُ"؛ أيْ وجدتُه محمودًا وبخيلًا، فهو من حيث المعنى كقراءة (يَغُلّ) بفتح الياء وضمّ الغين؛ لأن معناه وما صحّ له أن يوجد غالًا، ولا يوجد غالًا إلا إذا كان غالًا، فإن همزة «أَفْعَلَ» قد تجيء للوِجْدَانِ كما في «أبخلته»، وقد تجيء للنسبة؛ كما في «أكفرته»؛ أي نسبته إلى الكفر. وهذه نوع من التعدية أي جعلته كافرًا في اعتقادي أو قولي[2]»، ويلاحظ في هذا المثال ذكره لقاعدة في صرف الأفعال ومعاني الزيادات فيها.

وقد يتوسع في بيان مشتقات الكلمة وأحوالها الصرفية، كما في قوله: «(قوله ويُغَرُّ) أي يوقَع في الغِرَّة؛ وهي الغفلة، يقال: "رجل غِرٌّ" بالكسر وَغَرِيرٌ أي مغتَرٌّ غير مجرّبٍ، يقال: اغترَرْتَ أي صِرتَ غافلًا، والغارُّ: الغافل، والغُرور: مصدر كالطلوع والغروب، أو جمع غارٍّ؛ كالقعود جمع قاعد[3]».

وعرج على مسائل في الإعلال والإبدال منها قوله في قوله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: 186]: «الواو المضمومة فيه واو الضمير، والواو التي هي لام الكلمة: حذفت؛ لالتقاء الساكنين؛ فَإِنَّ أصلَه لَتُبلَوُونَّ، حذفت النون الأولى التي للرفع؛ لأجل نون التأكيد؛ لأنه بمنزلة الجزء من الكلمة، فصار آخرُ الفعلِ مَبْنِيًّا بِاتِّصَالِ النون فقط نون الاعراب، وقلبت الواو الأولى ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ: الألف وواو الضمير؛ فحذفت الألف، وضمّت واو الضمير دلالةً على المحذوف[4]».

هذا طرف من ذكره للقضايا الصرفية؛ وهو كثير الوقوع، وما يتصل منه بعلم المعاني سنرجئه إلى ذلك القسم؛ منعًا للتكرار.

المسألة الثانية: الفروق اللغوية والاصطلاحية:

اعتنى شيخ زاده بمعاني المفردات القرآنية واشتقاقها؛ كما مَرَّ في قسم الصرف من هذه الدراسة، وزاد على ذلك عنايته بتحقيق معاني المفردات القرآنية بما يجعلها في متناول القارئ، وابتعد عن ذكر الخلافات فيها، واعتمد بشكل كبير على (الصحاح) للجوهري بالإضافة إلى المصادر الأخرى، واعتنى أيضًا بإبراز

---

[1] ص71.
[2] ص47.
[3] ص133.
[4] ص135.

الفروق بينها وبين ما شابهها من المفردات، ولم يقف تركيزه عند المفردات القرآنية بل جاوزه إلى المصطلحات العلمية التي ذكرها البيضاوي؛ فبيّن معانيها وتعريفاتها الاصطلاحية.

فمن ذلك:

قوله: «والشجاع: ضرب من الحيَّات، ويقال له: الأشجع أيضًا، **والأقرع:** الذي لم يَبْقَ على رأسِهِ شَعْرٌ [1]».

وقوله «التدليس في البيع: كِتْمَانُ عَيْبِ السِلْعَة عن المشتري، والمدالَسَة كالمخادعة، والدَّلَس بالتحريك: الظلمة. سُمِّي كاتم عيب السلعة مُدَلِّسًا؛ تشبيهًا له بمن يأتي السلعة إلى المشتري في ظلمة الليل[2]».

ومن المواضع التي اعتنى فيها بالفروق اللغوية ما ذكره في الفرق بين الفرح والاستبشار: «لا نسلِّم أن الفرح عين الاستبشار؛ بل هو أعمّ؛ لأنَّ الاستبشار هو الفرح الحاصل بالبشارة[3]».

ومنه ما قاله في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: 159] قال: «فرق بين الفظاظة وغلظ القلب؛ حيث فسّر الأول بسوء الخلق وإيذاء الناس، وفسّر الثاني بقساوة القلب –أي شدتّه– بأن لا يَرْحَم ولا يَرِقّ للمُبتَلَى –وإن لم يَصْدُرْ عنه إيذاءُ الناس–[4]».

ومنه التفريق بين النعمة والفضل في قوله تعالى: ﴿بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ﴾ [آل عمران: 171]، قال: «فرق بين النعمة والفضل؛ حيث عطف أحدهما على الآخر؛ والعطف يقتضي المغايرة، ووجه الفرق: أن المراد بالنعمة: الثواب الحاصل لهم بمقابلة أعمالهم، وبالفضل: ما حصل لهم بمحض التفضل والإحسان[5]».

وفرق بين الخوف والحزن بقوله: «لأن الخوف غمٌّ يلحق الإنسان مما يتوقعه من المكروه، والحزن غمّ يلحقه من فوات نافع أو إصابة ضار[6]».

والأمثلة على ذلك كثيرةٌ؛ فالحاشية كنزٌ لُغَوِيٌّ ثَمِينٌ.

ومن عنايته بالتعريفات الاصطلاحية قوله: «فإن الاعتراض في المشهور: أن يؤتى في أثناء كلامٍ واحدٍ، أو بين كلامين متصلين معنىً بجملةٍ أو أكثرَ، لا محل لها من الإعراب؛ لنكتةٍ سوى دفع الإبهام؛ فإن ما يؤتى بها لدفع إبهام خلاف المقصود يقال له: التكميل؛ لا الاعتراض[7]». وهو تعريفٌ موجود بنصه في كتب البلاغيين؛ كالخطيب القزويني لكن شيخ زاده لم يذكر مصدره.

---

(1) ص110.
(2) ص133.
(3) ص77.
(4) ص40.
(5) ص77.
(6) ص76.
(7) ص78.

والفرق بين الذنوب والسيئات: «فهما بحسب اللغة بمعنى واحد، والفرق بحسب متعلقهما بأن يحمل الذنوب على الكبائر، والسيئات على الصغائر؛ بناء على أن الغالب استعمال الذنب في الجُرم الذي له تَبِعة، واستعمال السيئة فيما لا يحسُنُ من الأفعال، وهو مكفَّر عن مجتنب الكبيرة[1]».

وتعريفه للتوكل في ضوء تعريفات السابقين بأنه «تفويض الأمر إلى الله تعالى، والاعتماد على كفايته مع إظهار العجز عن تمييز الخير عن الشر[2]».

وتعريفه للبخل بأنه: «عبارة عن الامتناع عن أداء الواجب[3]».

وتعريف أصول الدين بأنه: «علمُ الكلامِ الباحثُ عن ذات الله تعالى وصفاتِهِ، الذي شأنُ أهلِهِ الاستدلالُ بهذه المصنوعاتِ العجيبةِ الشَّأْنِ على وجود صانعها، وصفاتِ جلالِهِ وكمالِ كبريائِهِ[4]».

المسألة الثالثة: النحو

قد لاقت قضايا النحو المختلفة عناية بالغة من شيخ زاده؛ بدءًا بعنايته في حروف المعاني؛ فقال: «كالعَوْدِ، وَالإيحاء، والهداية؛ فإنها أيضًا تعدّى باللام، وإن كان الظاهر تعديتها بـ«إلى»؛ قال تعالى: ﴿**ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُوا عَنْهُ**﴾ [المجادلة: 8]، **وقال:** ﴿**ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا**﴾ [المجادلة: 3]، **وقال:** ﴿**بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا**﴾ [الزلزلة: 5]، **وقال:** ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِى هَدَانَا لِهَذَا**﴾ [الأعراف: 43] عُدِّيَ الجميعُ باللام؛ لِمَا فيها من الاختصاصِ لِمَا عُدِّيَ إليه، وإن جاز تعديتها بـ«إلى»؛ نظرًا إلى تحقّق معنى الانتهاء فيها، فكل واحدة من «اللام» و«إلى» في موضعه، ولا حاجة إلى جعل أحدهما بمعنى الآخر[5]».

وفي موضع آخر يقول: «واللام في قوله ﴿**لَمَنْ يُؤْمِنُ**﴾ لام الابتداء دخلت على اسم «إنّ»؛ لانتفاء توالي حرفين بمعنىً واحد، بتقدّم خبر «إن» على اسمها، فـ«إنَّ من أهل الكتاب» خبرٌ قُدِّمَ على اسم «إن»؛ فَإِنَّ لام الابتداء إنما يؤخر إلى الخبر إذا قدّم الاسم عليه، كما في قولك: «إن زيدًا لقائم»؛ كراهةَ تَوَالِي حرفين بمعنىً واحدٍ[6]».

ويذكر شيخ زاده مسائل الخلاف النحوي بين المدرستين بإيجاز، فمن ذلك قوله: «**وجواب** قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾**:** محذوف؛ لدلالة ما قبله عليه عند البصريين[7]».

---

(1) ص162.
(2) ص42.
(3) ص109.
(4) ص152.
(5) ص161.
(6) ص179.
(7) ص93.

ومنه أيضًا قوله: «وقال الكوفيون إن اللامَ زائدة لتأكيد النفي، وإن الفعل بعدها هو خبر كان، واللام عندهم هي العاملة عَمَلَ النصب في الفعل بنفسها، لا بإضمار (أن) والتقدير عندهم: «ما كان اللهُ يَذَرُ المؤمنين»[1]».

وكان قبلها قد أتى برأي البصريين في المسألة نفسها؛ فقال: «**وخبر كان** هنا وفي نظائرها محذوف، وهذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف، مقويّة لتعديته، لضعفه بكونه محذوفًا، والتقدير: ما كان اللهُ مُريدًا لأن يَذَرَ؛ فقوله أن يَذَرَ هو مفعول مريدًا المحذوف، والمعنى ما كان الله مريدًا ترك المؤمنين».

ويلاحظ من المثال السابق أنه قدّم رأي البصريين، وفي موضع آخر نحى نحوهم في تسمية الضمير «فصلًا» بينما يسميه الكوفيون عمادًا: «لفظ ﴿هُوَ﴾: فصل توسَّط بين مفعولي ﴿يَحْسَبَنَّ﴾، لا محل له من الإعراب[2]».

وقد عني شيخ زاده بإبراز كثير من مسائل النحو وتقريرها أثناء تعليقه على الحاشية، منها قوله:

1. «فإن لام الابتداء إنما يؤخر إلى الخبر إذا قدّم الاسم عليه، كما في قولك: «إن زيدًا لقائم»؛ كراهة توالي حرفين بمعنى واحد، وأما إذا قدّم الخبر كما في هذه الآية وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: 72] وقوله: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى ۝١٢ وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ﴾ [الليل: 12-13] فحينئذ تدخل اللام على الاسم؛ لانتفاء المانع المذكور[3]».
2. «فإن الجملة الفعلية الحالية إذا كان فعلها ماضيًا لفظًا أو معنى؛ يجوز فيه الواو وتركه كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: 90] بدون الواو[4]».
3. «فإنه قد اشتهر أن المبتدأ إذا كان اسمًا موصولًا صلته فعل أو ظرف، يكون مشابهًا للشرط في كونه سببًا لمضمون الخبر؛ فيكون الخبر مشابها لجزاء الشرط؛ فيجوز دخول الفاء فيه، كما في قولك: الذي يأتيني فله درهم[5]».
4. «فإنه يجوز إبدال الظاهر من ضمير الغائب؛ وإن لم يجز إبداله من سائر الضمائر»[6].
5. «**فإن قلت:** كيف جاز حذف المفعول الأول؛ ومن خصائص أفعال القلوب أنه لا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين... قال ابن الحاجب في الكافية: «ومن خصائصها أنها إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر بخلاف باب أعطيت»-؟ **أجيب** بأن مفعوله الأوّل في الأصل مبتدأ، والمبتدأ يجوز

---

[1] ص104.
[2] ص109.
[3] ص179.
[4] ص58.
[5] ص59.
[6] ص66.

حذفه عند قيام القرينة؛ كما حذف في قوله تعالى: ﴿بَلْ أَحْيَاءٌ﴾ فإن أصله: بل هم أحياء؛ فحذف لدلالة الكلام عليه[1]».

أخيرًا ينبغي الإشارة إلى ملمحين هامين في منهج شيخ زاده في اللغة:

الأول: عدم قوله بالزيادة في ألفاظ القرآن، وهو ما صرح به بقوله: «إشارة إلى أنه ليس المراد بزيادة الألفاظ الواقعة في نظم القرآن– أنه يجوز إسقاطها، أو أنها خُلْوٌ عن الفائدة –لا معنى لها–؛ فإنَّ هذا الزعم خَطَأٌ لا يجترئ المؤمن عليه؛ بل المراد بزيادتها كونها بحيث لا مدخل لها في إفادة أصل المعنى الذي سيق له الكلام[2]». كذلك لم يصف شيئًا من كلمات القرآن بأنها زائدة في مجال هذه الدراسة.

والملمح الثاني: في مسألة تناوب الحروف، نجد شيخ زاده في مواضع يشير إلى أن الحروف باقية على أبوابها ولا حاجة للقول بالتناوب فيها، مثاله: « **قوله: (والنداء، والدعاء، ونحوهما)** كالعَود، والإيحاء، والهداية؛ فإنها أيضًا تعدّى باللام، وإن كان الظاهر تعديتها بإلى؛ قال تعالى: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [المجادلة: 8]، **وقال** ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ [المجادلة: 3]، **وقال** ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا ﴾ [الزلزلة: 5]، **وقال** ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِى هَدَانَا لِهَذَا ﴾ [الأعراف: 43] عدّي الجميع باللام؛ لما فيها من الاختصاص لما عدّي إليه، وإن جاز تعديتها بإلى نظرًا إلى تحقّق معنى الانتهاء فيها، فكل واحدة من اللام وإلى في موضعه، ولا حاجة إلى جعل أحدهما بمعنى الآخر[3]».

وفي موضع آخر ذهب للقول بالتضمين بدلًا من التناوب، وهو قوله: «**(قوله: يقعون فيه سريعًا)** لما ورد أن يقال: فعل المسارعة يتعدى بـ(إلى) فكان الظاهر أن يقال: يسارعون إلى الكفر، فكيف قيل: يسارعون في الكفر؟ أشار إلى توجيهه بأن ضمّن يسارعون معنى يقعون، فعدّي تعديته[4]».

وفي قوله ﴿هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ قال: «﴿أَقْرَبُ﴾ خبر، وهو أفعل تفضيل من القرب، الذي هو ضد البعد، ويتعدى بثلاثة أحرف: اللام، وإلى، ومِن؛ تقول تقرّبتُ لك، وإليك، ومنك؛ فإذا قلت «زيدٌ أقرب من الصلاح من عمرو» فـ(مِن) الأولى: بمعنى «إلى» هي المعدّية لأصل معنى القرب. والثانية: هي الجارّة للمفضول بعد «أفعل»، وقد عُدِّيَ «أقرب» ههنا باللام؛ فإنّ كلّ واحد من قوله ﴿لِلْكُفْرِ﴾ و﴿لِلْإِيمَانِ﴾ متعلّق به[5]». فظاهر كلامه يعني تجويزه تناوب الحروف في غير القرآن، أما في القرآن فلم يظهر ما يدل على ذلك في القدر المخصص للدراسة.

---

(1) ص69.
(2) ص39.
(3) ص161.
(4) ص94.
(5) ص63.

المسألة الرابعة: البلاغة.

عني شيخ زاده رحمه الله بالبلاغة عناية واضحة، فلم يفتر عن البحث في صور البيان، وألوان البديع وتوظيف المعاني؛ من حيث الجمع والإفراد، والمعاني البلاغية لصيغ الأفعال، والمعاني البلاغية لصيغ المشتقات.

فقد نص على قضايا بلاغية كثيرة من علم المعاني، منها:

- إظهار ما من حقه أن يضمر: «وضع الظاهر موضع الضمير؛ تأكيدًا، ومبالغة في بيان حصول المبشر به لهم[1]».
- تنزيل الواحد منزلة الجمع: «قد يُنَزَّلُ فَرْدٌ من أفراد الجنس منزلةَ الجمع العظيم؛ للدلالة على قوة أثره[2]».
- لازم الخبر وفائدته: «لأنه كلام خبري ألقي إلى من هو عالم بكل واحد من فائدة الخبر ولازمها؛ فلا بد أن يكون إلقاؤه إليه لغرض آخر يترتب عليه[3]».
- الاستئناف بياني: «جملة مستأنفة؛ جيء بها لبيان علّة النهي السابق، كأنه قيل: ما بالهم لا يحسبون الإملاء خيرًا لهم؟ فأجيب بِأَنْ قِيَل: إنما نملي لهم ليزدادُوا إثما؛ فكيف يكون الإملاء خيرًا لهم؟[4]».

أمّا علم البيان فقد ذكر منه القضايا الكثيرة، نذكر منها:

- المجاز المرسل: ذكره مع بيان العلاقة المخصصة في كل موضع، من ذلك: «جعل العلم مجازًا عن التميّز؛ على طريق ذكر السبب وإرادة المسبّب[5]»، وفي موضع آخر قال: «التخلية من لوازم الإذن؛ أطلق عليها لفظ الإذن مجازًا، على طريق ذكر الملزوم وإرادة اللازم؛ فإن حقيقة الإذن إنما يكون عند الأمر أو الرضا[6]»
- المجاز العقلي: لم يذكره بهذا الاسم وإنما بوصفه تجوزًا في الإسناد فقال: «وعلى هذا تكون الكتبة حقيقة، والتجوز إنما يكون في الإسناد[7]».

---

(1) ص79.
(2) ص86.
(3) ص154.
(4) ص101.
(5) ص61.
(6) ص60.
(7) ص118.

- التشبيه البليغ في قوله: «**فجعله أولا** من قبيل التشبيه البليغ، والمعنى: أن الذين اتبعوا رضوان الله، أو الذين باؤوا بسخطه؛ أي: بغضبه الشديد، أو مجموع الطائفتين –كالدرجات المتفاوتة في تفاوت الجزاء على كسبهم[1]».
- الاستعارة بأنواعها: «**سيلزمون وبال ما بخلوا به**؛ إشارة إلى أن تطويقهم بما بخلوا ليس على حقيقته؛ إذ لا طوق ثمة؛ بل هو من قبيل الاستعارة التمثيلية، شُبِّه الهيئة الحاصلة من لزوم وبال البخل وإثمه بهم –بلزوم طوق نحر الحمامة بها؛ في عدم زوال كل واحد منهما عن صاحبه؛ فعُبّر عن لزوم الوبال بهم بالتطويق، واشتُق منه يطوّقون، كما يقال مِنّة فلان طوق في رقبة فلان[2]».
- الكناية: في قوله: «السمع في حقه تعالى وإن كان بمعنى من لا يعزب عن إدراكه مسموع وإن خَفِي؛ إلا أنه تعالى خصّ ذلك المسموع الصادر عنهم بالذكر، وقال: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾؛ لأنه كناية عن أنه تعالى أعد لهم عذابًا يناسب قولهم[3]». واستعمل لفظ الكناية في غير معناه الاصطلاحي عدة مرات منها في قوله: «ويحتمل أن يكون علمه تعالى كناية عن علم أوليائه المقربين عنده؛ للإشارة إلى مكانتهم عنده[4]».

وذكر خلاف العلماء في مسألة ذكر الملزوم وإرادة اللازم قائلًا: «وذكر الملزوم وإرادة اللازم كناية عند السكاكي، ومجاز مرسل عند الخطيب[5]».

وغير ذلك الكثير مما لا يتسع المقام لذكره؛ فهو كثير في الحاشية وهي مشبعة بذوق بلاغي رفيع.

المسألة الخامسة: الإملاء:

من معالم اهتمام شيخ زاده بالإملاء قوله: «وكان حقها أن تُفصَل في الخط لأن ما عدا (ما) الكافة سواء كانت مصدرية أو موصولة: تكتَب منفصلة عن كلمة (أن)[6]».

وفي موضع آخر: «(وأن) ههنا مكفوفة عن العمل بـ(ما) الكافة ولذلك تكتب متصلة بـ(أن) على الأصل[7]».

---

(1) ص50.
(2) ص110.
(3) ص117.
(4) ص61.
(5) ص175.
(6) ص100.
(7) ص101.

الفرع الثاني عشر: منهج شيخ زاده في العلوم العقلية

وظّف شيخ زاده رحمه الله العلوم العقلية في حاشيته توظيفًا واضحًا في كثرته، ميسرًا في لغته بعيدًا عن التكلّف والتعقيد، بل إنه سهّل كثيرًا من القضايا الكلامية أثناء صياغته لها في ضوء تعليقه على تفسير الإمام البيضاوي.

وسيقتصر هذا الفرع على إبراز علم الكلام، والمنطق، وأصول البحث والمناظرة في حاشية شيخ زاده التي بين أيدينا:

1. ما يتعلق بأصول الدين: فمن أهم ما يبدأ به هذا القسم من البحث تعريفه لأصول الدين بأنه: «علمُ الكلامِ الباحثُ عن ذات الله تعالى وصفاتِهِ، الذي شأنُ أهلِهِ الاستدلالُ بهذه المصنوعاتِ العجيبةِ الشَّأْنِ على وجود صانعها، وصفاتِ جلالِهِ وكمالِ كبريائِهِ[1]»، وهو تعريف يبيّن وظيفة هذا العلم وأهميته.

كما يظهر جليًا أن شيخ زاده يعتقد بمعتقد أهل السنة والجماعة، وترجح الباحثة كونه من الأشاعرة منهم؛ لقوله بالكسب، وهي مسألة قال بها الإمام الأشعري وتعدُّ من مميزات المذهب؛ إضافة إلى تعريفه للقضاء والقدر وفق معتمد المذهب الأشعري؛ حيث قال: «القضاء: هو الإرادة الأزلية والعناية الإلهية المقتضية لنظام الموجودات على ترتيب خاص، والقَدَر: تعلق تلك الإرادة بالأشياء في أوقات حدوثها[2]»، علمًا أن هذا الترجيح غير قطعي؛ لما وقع من تبني بعض الماتريدية بعض آراء الأشاعرة.

وقد برهن لبعض القضايا في سياق مناقشته للمعتزلة، وحيث لم يكن لهم خلاف في المسألة قدمها مسلَّمةً؛ كقوله: «عندية المكانة والقربة منه تعالى؛ لاستحالة حملها على العندية المكانية[3]»؛ قاصدًا نفي المكان عن الله سبحانه وتعالى، الذي هو من لوازم الجسمية المستحيلة في حقه.

كما برز علمه في البرهنة والاستدلال على وجود الله ووحدانيته، وأن الخلق كله خلقه، والفعل كله فعله، ومن ذلك قوله «ولو كان لِكُلِّ وَاحِدٍ منهما صانعٌ على حدة؛ لمنع كل واحد منهما منافع ملكه عن الآخر؛ فدلَّ اتصال المنافع على اتحاد الصانع والمالك[4]» وهو المسمى عند المتكلمين بدليل التمانع، وعلى قرب من هذا الموضع يأتي بالدليل الكوني، ودليل النظام.

ولم يكتفِ بالانتصار لعقائد أهل السنة بالأدلة العقلية بل اتضح استناده على الأدلة النقلية في قوله: «فالآية حجة على من زعم أنه يجب عليه تعالى عقاب العصاة[5]».

---

(1) ص152.
(2) ص44.
(3) ص69.
(4) ص145.
(5) ص162.

2. **أما عن توظيفه المنطق:** فنجده يذكر أشكال القياس الاقتراني ومكوناته؛ فقال: «لأن هذا الحكم العام بالنسبة إلى المقصود بمنزلة كبرى الشكل الأول بالنسبة إلى النتيجة[1]»؛ فالقياس الاقتراني في المنطق يتكون من قضيتين: صغرى، وكبرى، والشكل: ترتيب قضيتي القياس، والنتيجة هي الحكم المستفاد من القياس.

ونجد في كلامه عبارات مهمة في علم الاستدلال منها: «اللازم باطلٌ؛ فالملزوم مثله[2]»، وقوله: «لأن امتناع الملزوم دليل لامتناع اللازم[3]».

المطلب الثاني: مصادر المؤلف

اعتمد المؤلف على عدد من المصادر أبرزها تفسير الإمام الرازي، وكانت مصادره متنوعة في فنون شتى تعكس غزارة هذه الحاشية، نذكر منها:

1. البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر، أنوار التنزيل وأسرار التأويل؛ فهو التفسير الذي كتب شيخ زاده حاشيته عليه.
2. الرازي، فخر الدين، مفاتيح الغيب.
3. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب.
4. الزمخشري، أبو القاسم، الكشاف.
5. الواحدي، أسباب النزول.
6. الثعلبي، الكشف والبيان.
7. الصحاح، الجوهري.
8. ابن الحاجب، الكافية.
9. السكاكي، مفتاح العلوم.
10. الخطيب القزويني، تلخيص المفتاح.

---

[1] ص49.
[2] ص67.
[3] ص175.

المبحث الثالث: منهج التحقيق.

مما يبيّن مكانة هذا العمل ويوضّح مدى موافقته أصول تحقيق المخطوطات: تبيين المنهج الذي انتهجته الباحثة، ففيه مطلبان:

المطلب الأول: وصف النسخ المعتمدة في التحقيق.

اعتمدت الباحثة على أربع نسخ خطية للحاشية، ووصفها كما يلي:

النسخة الأولى: نسخة مكتبة الفاتح، النسخة الأم (الأصل) ورمزها (أ):

- مصدرها: مكتبة الفاتح، يحمل المجلد الأول منها رقم خمس مئة وست وثلاثين (536)، ثم على التسلسل رقمت بقية المجلدات.
- وهذه النسخة الأصل التي اعتمدت في مشروع التحقيق لحاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي؛ لأنَّها كتبت بخط المؤلف أو بين يديه؛ حيث ورد في الصفحة الأولى من المجلد الثالث: «كتاب المجلد الثالث من حاشية تفسير القاضي لمولانا المشهور شيخ زاده من أول سورة آل عمران إلى أول سورة الأعراف **بخط مؤلف المذكور**».
- جاء المجلد الثالث المحتوي على سورة آل عمران في: (417) لوحة، ويظهر رقم اللوحة في اليسار من أعلى اللوحة، وفي كل لوحة صفحتان، وفي كل صفحة ما بين عشرين وخمسة وعشرين سطرًا في كل سطر (11–13) كلمة.
- انحصرت المادة العلمية لهذه الرسالة من السطر السادس في اللوحة (109/ب) التاسعة بعد المئة الجهة اليسرى، إلى اللوحة (135/ب) الخامسة والثلاثين بعد المئة الجهة اليسرى، نهاية الصفحة، أي ما مجموعه سبع وعشرون (27) لوحة.
- كتبت النسخة بخط نص تعليق، باللون الأسود، يصدر كلام البيضاوي بقوله: (قوله)، ثم يسرد كلام البيضاوي المراد التعليق عليه أو مبتدأه، ويضع فوقه خطًّا أسود أفقيًّا، والنسخة خالية من الطمس والتمزيق، ولكن فيها ضرب؛ ففي بعض المواضع عمد المؤلف للضرب على بعض الكلمات.
- تتميز هذه النسخة بوجود تعليقات عليها، وهذه التعليقات إما أن تكون تتمة للحاشية، أو تعليقًا لزيادة البيان يصعب دمجه في سياق الكلام، والتي تكون من تتمة حاشيته: تارة يضع إشارة على التعليق وموضعه في الكلام وتكون بما يشبه الرقم سبعة (V) فأثبتته الباحثة في موضعه من النص، وتارة لا يشير بشيء؛ فإذا كان تعليقًا جديدًا على كلام الإمام البيضاوي ابتدأ ب«قوله» أثبتته الباحثة في المتن بحسب ترتيبه؛ وما لم يكن كذلك أثبتته الباحثة في الحاشية السفلية، مع الإشارة إلى وجوده في النسخ الأخرى في هوامشها أو متنها حيث وجد.
- من الرموز والاختصارات الموجودة في هذه النسخة:

- صلعم = صلى الله عليه وسلم
- ع م = عليه السلام
- فح = فحينئذ
- ح = حينئذ
- الإمام = الرازي
- المص = المصنف
- رضي = رضي الله عنه
- لا نم = لا نسلم

- يعتمد تسهيل الهمزات، والباحثة أثبت الهمزات في كل المواضع.
- لم تستطع الباحثة الحصول على مقاس الورق.

النسخة الثانية: نسخة إزمير، المرموز لها بالرمز: (ز)

- مصدرها: مكتبة إزمير الملحقة بالمكتبة السليمانية بإستنبول في تركيا، وهي نسخة تامة، في أربع مجلدات، حصلت الباحثة عليها جميعًا، ولهذه النسخة ترقيمان حسبما يظهر على الغلاف: الأول: جاء بالرقم (75)، والترقيم الثاني: (2904) للمجلد الأول، إلى (2097) للمجلد الرابع.
- قام بنسخها الشيخ حسين بن حسن وفرغ من ذلك في شهر ربيع الآخر، سنة تسعة وسبعين وألف هجريًا (1079هـ) هذا نصه في نهاية المجلد الرابع.
- جاء المجلد الأول في: ست مئة وخمسين لوحة (650)، في آخر 10 صفحات كرر الترقيم المذكور في أعلى اللوحة من جهة اليسار، فكان الرقم الأخير المذكور (638). والمجلد الثاني: في ست مئة وسبع وثلاثين لوحة (637)، والمجلد الثالث: في ست مئة وخمس وثلاثين لوحة (635)، والمجلد الرابع: في ست مئة وثلاث وأربعين لوحة (643).
- انحصرت المادة العلمية لهذه الرسالة في المجلد الثاني، بدأت من السطر الثاني في اللوحة (17/ب) السابعة عشر الجهة اليسرى حسب الترتيب في المجلد، إلى اللوحة السابعة والثلاثين الجهة اليسرى (37/ب) حسب ترقيم المخطوط، وهي في الواقع الأربعون (40)، أي: ما يعادل أربعًا وعشرين لوحة (24).
- يتغيّر الخط الذي كتبت به هذه المخطوطة في منتصف اللوحة الحادية عشرة بعد الصفحة اليمنى، إلى خط النسخ، ويستمر هذا التغير حتى اللوحة الواحدة والعشرين حسب ترقيم المخطوط، وكانت الصفحات الواقعة في هذا النطاق غير مرقمة، وهو السبب في الخلل في ترقيم هذا المجلد، وينمّ التغيّر الكبير في خط الناسخ، وعدم وجود سقط أو تكرار في موضع تغيّر الخط على أن هذه اللوحات كتبها ناسخ آخر.

- كتبت النسخة بخط نسخ عادي واضح، والنسخة خالية من الطمس والتمزيق والقحط والضرب إلا في مواضع نادرة، ويظهر عليها أثر الرطوبة أو البلل إلا أنها لا تؤثر على وضوح النص، ورقم الصفحة لا يذكر في بعض الصفحات.
- وقع فيها السقط، ووصل في أحد المواضع إلى لوحتين، وكثيرًا ما وقف السقط بسبب انتقال النظر.
- كتبت النسخة باللون الأسود والأحمر، إذ كتبت كلمة: (قوله) باللون الأحمر، وبقية الكلام باللون الأسود.
- يختصر في بعض المواضع كلمة (المصنف) بقوله: (المص)، ولا يختصر الجمل: (عليه السلام)، (صلى الله عليه وسلم)، (رحمه الله تعالى)، (رضي الله عنه).
- لا يوجد عليها هوامش وتعليقات في القسم المخصص لهذه الدراسة.
- يكتب الناسخ في هذه النسخة بتسهيل الهمزة كما في نسخة الأصل.
- يكتب كلمة: قرأ بهمزة على السطر بهذا الشكل: (قراء)، والصلاة بالواو بهذا الشكل: (صلوة).

النسخة الثالثة: نسخة فيض الله أفندي، المرموز لها بالرمز: (ف)

- مصدرها: مكتبة فيض الله أفندي في تركيا، حصلت الباحثة على مجلد واحد من مجلداتها، فيه حاشية شيخ زاده من أول سورة آل عمران إلى آخر سورة الأعراف، حسب ما أثبت على الغلاف.
- لا يظهر اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ على غلاف المجلد.
- جاء هذا المجلد في مئتين واثنين وتسعين (292) لوحة، دون صور الغلاف الخارجي، ويظهر رقم اللوحة في الأعلى من الجهة اليسرى، وفي كل لوحة صفحتان، وفي كل صفحة سبعة وعشرون (27) سطرًا، وكل سطر يتراوح عدد كلماته بين (13) إلى (21) كلمة.
- انحصرت المادة العلمية لهذه الرسالة من اللوحة الخامسة والستين (65) الجهة، إلى نهاية اللوحة السابعة والسبعين يسارًا (77/ب)، أي ما يعادل: ثلاث عشرة صفحة (13).
- كتبت بخط نستعليق واضح جدًا وجميل، بلونين الأسود والأحمر، يكتب كلمة (قوله) بالأحمر، خالية من الطمس والتمزيق والضرب عليها في آيات الدراسة.
- كثرت أخطاء هذه النسخة، ومنها أخطاء فاحشة وبعيدة جدًا عن سياق الكلام، وفيها الكثير من السقط، مما صعّب مقابلتها، وأثقلت حاشية التحقيق.
- لا يوجد عليها شيء من التعليقات والحواشي.
- يختصر الناسخ جملة: (عليه السلام) بـ(عم)، (صلى الله عليه وسلم) بـ(صلعم)، (رحمه الله تعالى) بـ(رحمه)، (رضي الله عنه)، بـ(رضي)، و(المصنف) بـ(المص).

النسخة الرابعة: نسخة الغازي خسروبيك، المرموز لها بالرمز: (غ)

- مصدرها: مكتبة الغازي خسروبيك، حصلت الباحثة على مجلد واحد منها، وهو المجلد الرابع، يشتمل على سورة آل عمران من الآية الثانية والتسعين (92) إلى الآية الثالثة والعشرين (23) من سورة النساء، يحمل فهرسه رقم مئتين وستة وستين (266) حسبما كتب على غلاف المجلد الرابع.
- نسخها محمد شاكر وفرغ من المجلد الرابع في العاشر من رمضان، سنة أربع وعشرين ومئتين وألف هجريًا (1224هـ).
- جاء هذا المجلد في مئة وثلاثين لوحة (130) دون الغلاف الخارجي، ويظهر رقم الصفحة في أعلى اللوحة من الجهة اليسرى، حتى رقم (89) ثم لا يوجد رقم حتى نهاية المجلد.
- انحصرت المادة العلمية لهذه الرسالة من السطر الثاني عشر في اللوحة الخامسة والخمسين الجهة اليمنى (55/أ) إلى نهاية السطر الثامن في اللوحة التاسعة والثمانين الجهة اليسرى (89/ب)، أي ما يعادل: خمسًا وثلاثين لوحة.
- كتبت بخط نستعليق، أضرّ غبش التصوير بوضوحها؛ فقراءتها عسيرة.
- عليها بعض التعليقات، وهي نفس التعليقات التي وجدت على النسخة الأصل دون إشارة لموقعها، ولا تستوفي جميع تعليقات الأصل.
- لا يختصر الجمل: (عليه السلام)، (صلى الله عليه وسلم)، (رحمه الله تعالى)، (رضي الله عنه).
- يختصر كلمة المصنف بقوله: (المص).
- تميزت عن النسخ الأخرى: بعناية الناسخ بحواشي نسخة الأصل، وإدخال بعضها في المتن.
- مقاس الورق كما كتب على الغلاف: (17×23).

أما النسخة المعتمدة من تفسير البيضاوي فيأتي ذكرها ص36 من هذا البحث.

صور مختارة من النسخ الأربعة للمخطوطات:

صورة غلاف المجلد الثالث للنسخة الأم (الأصل) المشار إليها برمز (أ).

صورة اللوحة الأولى من المجلد الثالث من المخطوط الأم (أ).

صورة اللوحة الأخيرة من المجلد الثالث من الأصل (أ).

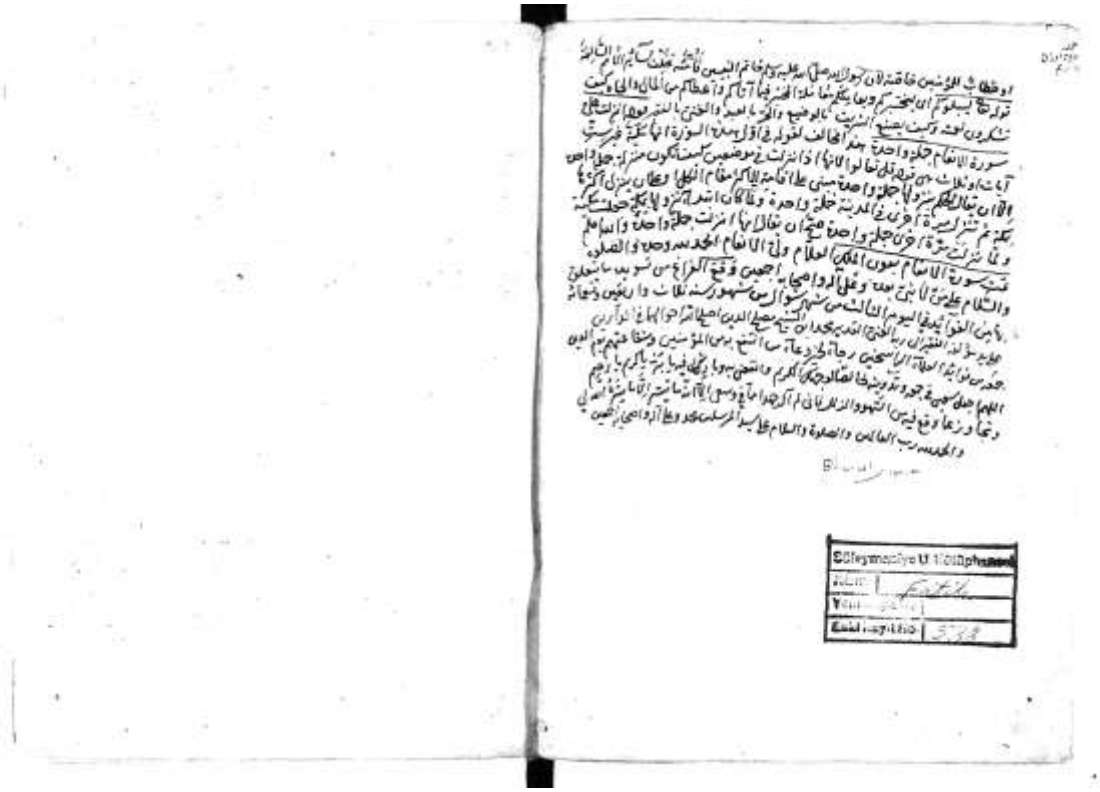

صورة اللوحة الأولى من المجلد الأول لنسخة إزمير، المرموز لها بالرمز: (ز)

صورة اللوحة الأخيرة من المجلد الأول لنسخة (ز)

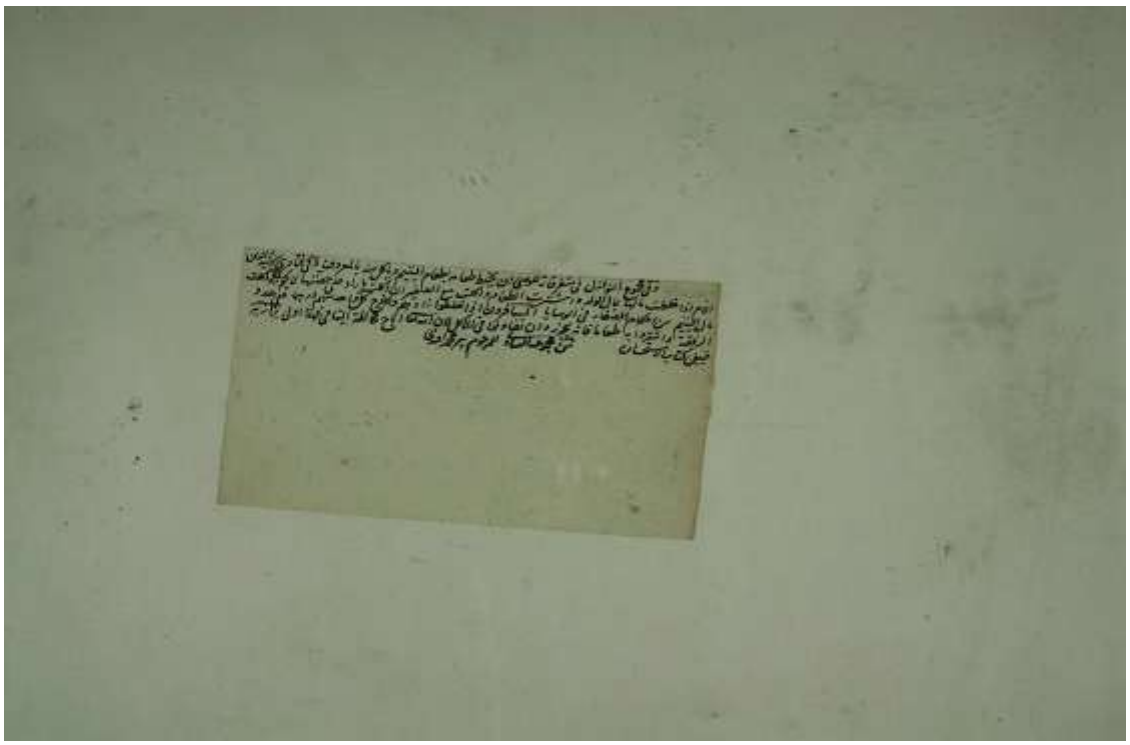

صورة اللوحة الأولى من مجلد سورة آل عمران لنسخة (ف)

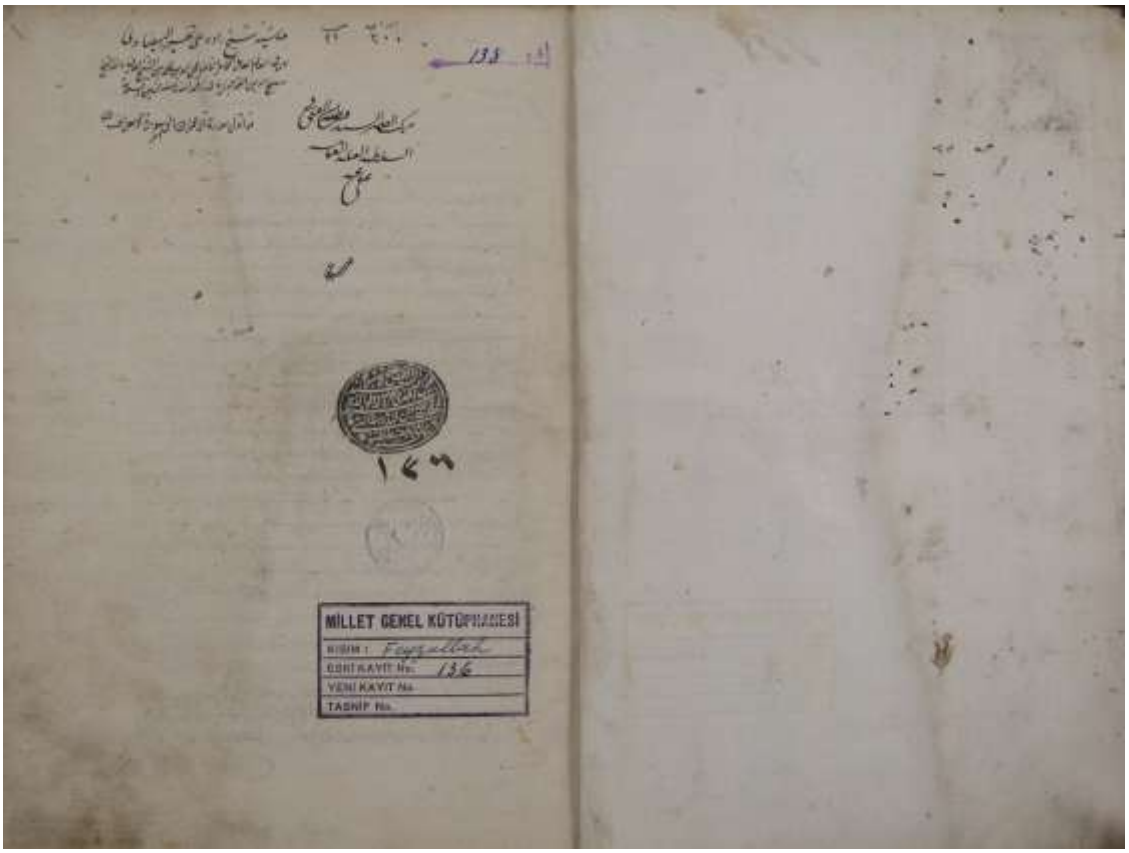

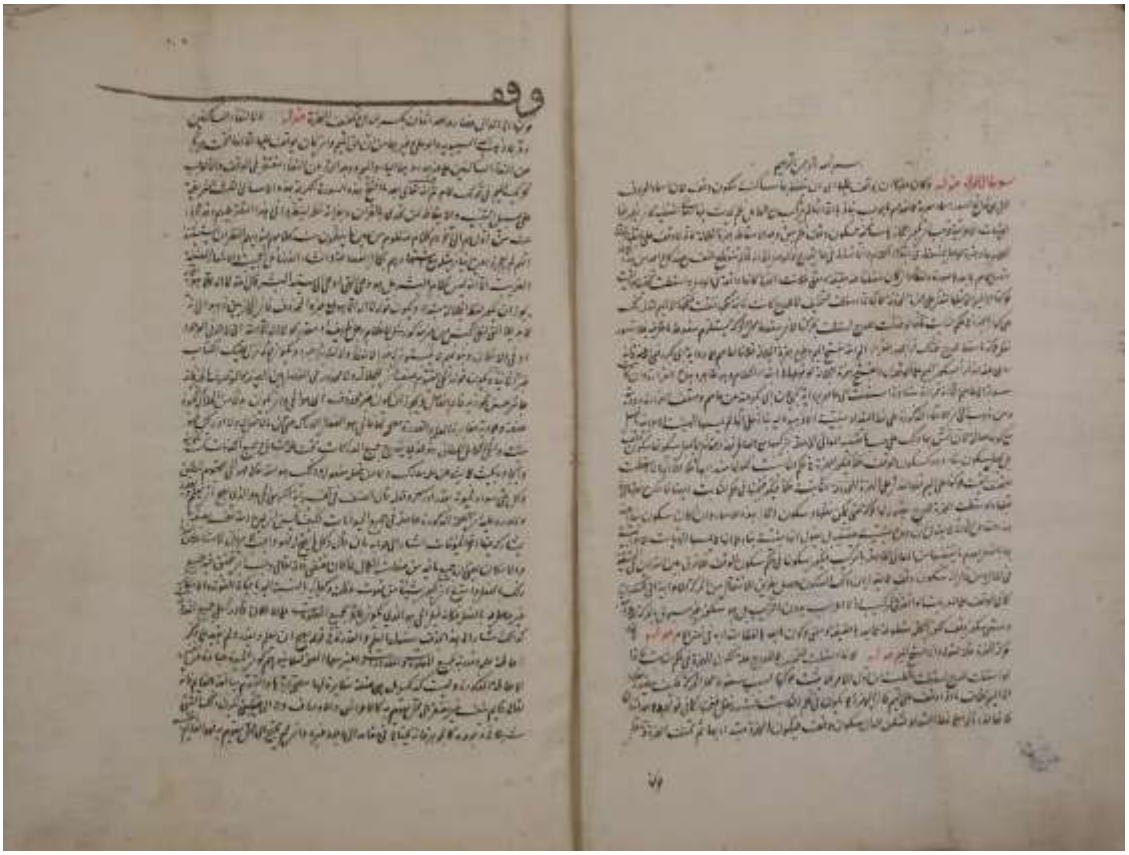

صورة الصفحة الأخيرة من نفس المجلد نسخة (ف)

المطلب الثاني: منهج التحقيق.

اعتمدت الباحثة في تحقيق هذا المخطوط على جملة من الأسس والضوابط وهي:

- تم تحقيق الحاشية بالاعتماد على أربع نسخ خطية وهي: نسخة الفاتح، ونسخة إزمير، ونسخة فيض الله أفندي، ونسخة الغازي خسروبيك.
- اعتمدت نسخة الفاتح النسخة الأم (الأصل)؛ لأنَّها كتبت بخط المؤلف أو بين يديه.
- بعد طباعة المادة العلمية لهذه الرسالة من النسخة الأم تم مقابلتها على النسخ الثلاثة الأخرى، وتوثيق جميع الفروق –الجليلة والدقيقة– في الحاشية السفلية.
- ضبط النص ضبطًا كاملًا بعلامات الترقيم، وترتيب الفقرات، وتنسيق الحاشية مع كلام البيضاوي.
- إثبات الجمل المختصرة والرموز كاملة دون اختصار، ومن تلك الجمل: (المصنف)، (عليه السلام)، (صلى الله عليه وسلم)، (رحمه الله تعالى)، (رضي الله عنه)، (حينئذ)، (لا نسلم).
- قسمت الصفحة إلى أربعة أقسام على النحو الآتي:

القسم الأول: للآية المقصودة من التفسير.

القسم الثاني: لكلام المصنف القاضي البيضاوي، بخط عريض لتمييزه عن حاشية شيخ زاده، مع ضبط النص بالاعتماد على نسخة حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، المطبوعة في دار اللباب التركية، وبالاستفادة من الطبعات الأخرى فيما يشكل، واقتصر التعليق على كلام البيضاوي على تخريج الآثار والأبيات الشعرية التي لم يذكرها شيخ زاده.

القسم الثالث: فيه حاشية شيخ زاده، حرصت الباحثة على ضبطها من حيث علامات الترقيم، وتشكيل المشكل من الكلمات، وتخريج الروايات، وعزو الأشعار، وتعريف المبهمات، وحل المشكلات، وبيان المصطلحات العلمية والتعريف بها. كل ذلك بالإيجاز ما استطعت، مرة واحدة بدون تكرار، وبدون إحالة على ما سبق التعليق عليه؛ خشية التطويل لا سيما وبعض المصطلحات ذكرت بما يزيد على خمس مرات، ولم أكرر إلا ما فيه فائدة أخرى مرجوة، ولم أذكر في هذا القسم إلا ما تبينت صحته معتمدة على نسخة الأصل مع الإشارة للاختلاف في الهامش، إلا في الخطأ المخلّ فصححته مع وضعه بين معقوفين [] وبيان ذلك في الهامش.

القسم الرابع: الهامش: وفيه كل ما يخدم القسمين الثاني والثالث مما يلي:

- توثيق القراءات القرآنية.
- تخريج الأحاديث النبوية، فإذا كانت في الصحيحين أو أحدهما اقتصر عليه، وإلا فمن كتب السنن مع السعي لنقل حكم العلماء على الحديث.

- عزو الأبيات الشعرية وتخريجها، وذكر بحورها.
- وضع الآيات بين قوسين مزهرين ﴿﴾.
- وضع الأحاديث بين مزدوجتين «».
- وضع الأقوال المنقولة نصًا بين مزدوجتين «».
- وضع الجمل أو الفقرات الساقطة من أحد النسخ بين معقوفين [].
- التعريف بالأعلام.
- التعريف بالأماكن المذكورة.
- عزو الأقوال المنقولة إلى مصادرها سواء كان المؤلف صريحًا بالنقل أم لا، على قدر الوسع والطاقة.
- تبيين المصطلحات العلمية والمسائل اللغوية والأصولية وغيرها مما احتاج المقام إلى بيانه أو الإحالة إلى مصدر يشرحه.

ومما عملت عليه الباحثة لخدمة هذا المخطوط:

- عمل دراسة مفصلة، ومشروحة بالأمثلة، تضمنت منهج شيخ زاده في حاشيته في ضوء الآيات 159–200 من سورة آل عمران.
- اختتام الرسالة بخاتمة تشمل جملة من النتائج والتوصيات.
- عمل فهارس تفصيلية.

الفصل الثاني

النص المحقق

قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ159﴾.

قال الإمام البيضاوى -رحمه الله-: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ أي: فبرحمة، و«ما» مزيدة؛ للتأكيد والتنبيه والدلالة على أنَّ لِينَهُ لهم ما كان إلا برحمةٍ من الله، وهو رَبْطُهُ على جأشه، وتوفيقه للرفق بهم، حتى اغتمَّ لهم بعد أن خالفوه.

قوله: **(و«ما» مزيدة للتأكيد والدلالة)** إشارة إلى أنه ليس المراد بزيادة الألفاظ الواقعة في نظم القرآن- أنه يجوز إسقاطها، أو أنها خُلْوٌ عن[1] الفائدة لا معنى لها؛ فإن هذا الزعم خطأ لا يجترئ المؤمن عليه؛ بل المراد بزيادتها كونها بحيث لا مدخل لها في إفادة أصل المعنى الذي سيق[2] له الكلام؛ وهو في هذه الآية بيان أن سَبَبَ لينِه[3] -عليه السلام- وحُسْنِ معاشرته مع الذين انهزموا يوم أُحُد؛ إنما هو محض رحمة الله[4] تعالى وفضله عليه؛ فإنّ حالهم التي هي مخالفتهم إياه -عليه السلام- بترك المركز، وحرصهم على الغنيمة أو الحياة[5]، ثم تولّيهم وانهزامهم، [وتركهم إياه -عليه السلام بين الأعداء-؛ يقتضي -عادةً- أن يخاشنهم، ويثرّب[6] عليهم بما فعلوا[7]]، إلا أنه -عليه السلام- لم يخاشن معهم عند اجتماعه[8] بهم؛ بمحض فضل الله تعالى ورحمته، ولا شكّ أن كلمة (ما) لا مدخل لها في

---

[1] في (غ): عنها.

[2] في (ز): سبق.

[3] في (ز): لينته.

[4] ليس في (ز).

[5] في (ز) الحيوة، هكذا في جميع المواضع، وهو رسم المصحف.

[6] التثريب كالتأنيب والتعيير والاستقصاء في اللَّوم [ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (ثرب)، ج1، ص235، ط 3، بيروت، دار صادر، 1414هـ].

[7] ما بين المعقوفتين ساقط من (ز).

[8] في (ز): إجماعه.

إفادة هذا المعنى[1]؛ وإنما جيء بها لتأكيد هذا المعنى وتحقيقه.

قوله: **(والدلالة على أن لينه -عليه السلام- لـهؤلاء المنهزمين ما كان إلا برحمة من الله)** عطفُ[2] تفسيرٍ[3] للتأكيد، وبيانٌ للمعنى الذي قُصِدَ تأكيدُهُ[4].

قوله: **(وهو ربطه على جأشه)** جأش القلب: اضطرابه عند الفزع[5]، يقال: فلان رابط الجأش، أي: يربط نفسه عن الفرار؛ لشجاعته.

والظاهر أن الفاء في قوله تعالى ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾: فاء جواب شرط محذوف، والتقدير: إذا عرفت أن الذين انهزموا يوم أحد؛ إنما انهزموا بسبب أن الشيطان استزلهم فزلّوا[6] بمخالفتهم أمره عليه السلام فمُنِعوا التأييد وقوة القلب؛ فانهزموا لذلك؛ فاعلم أنك إنما لِنْتَ لهم حين عادوا إليك[7] بعد الانهزام برحمة من الله تعالى، وتوفيقه للرفق[8] والتلطّف بهم، حتى أثابهم غمًا بغمّ وآساهُم[9] بالمُباثَّة[10] بعدما خالفوه وعَصَوا أمرَه وانهزموا وتركوه.

---

[1] في هامش النسخة الأصل، وهامش (غ): «فإن تقديم الجار والمجرور يفيد الحصر والاختصاص، وزيادة (ما) لتأكيد هذا المعنى إذ لا دخل لزيادتها في إفادة الحصر».

[2] في (ز): عطف على تفسير.

[3] عطف التفسير: عطف شيء على نفسه بغير لفظه، على سبيل التفسير والتوضيح، ببعض حروف العطف، لغرض بلاغي. التميمي، حاتم جلال، العطف التفسيري وأثره في تفسير القرآن الكريم، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد 178، 1438هـ، ص 235.

[4] في هامش (أ)، ومتن (غ): «أي: لتأكيد المعنى المستفاد من تقديم الجار والمجرور».

[5] ينظر: الجوهري، الصحاح، ج3، ص997، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة، 1407هـ/1987م؛ ابن منظور، لسان العرب، مادة (جأش)، ج6، ص269.

[6] في (ز): فذلّوهم.

[7] في (ز): ليك.

[8] في (ز): للفرق.

[9] أي واساهم وعزّاهم [ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج14، ص34، مادة (أسا)؛ ابن فارس، مقاييس اللغة، ج1، ص105، مادة (أسو) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط 1، بيروت، دار الفكر، 1399هـ/1979م.].

[10] من بثَّ الحديث أي نشره وأظهره [ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة ج1، ص172؛ ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص114، مادة (بثث)].

﴿**ولو كنت فظا**﴾ سيئ الخلق جافيًا.

﴿غَلِيظَ الْقَلْبِ﴾ قاسِيَهُ.

﴿**لانفضوا من حولك**﴾ لتفرقوا عنك ولم يسكنوا إليك.

﴿**فاعف عنهم**﴾ فيما يختص بك.

﴿**واستغفر لهم**﴾ فيما لله.

﴿**وشاورهم فى الأمر**﴾ أي في أمر الحرب؛ إذ الكلام فيه، أو فيما يصح أن يشاور فيه؛ استظهارًا برأيهم، وتطييبًا لنفوسهم، وتمهيدًا لسنّة المشاورة للأمة.

[110/أ] قوله: **(سيّئ الخلق جافيًا)** فرق بين الفظاظة[1] وغلظ القلب؛ حيث فسّر الأول بسوء الخلق وإيذاء الناس، وفسّر الثاني بقساوة القلب -أي شدتّه- بأن لا يَرْحَم ولا يَرِقّ للمُبتَلَى وإن لم يصدر عنه إيذاء الناس.

وكل واحد من الأمرين لا يليق بمنصب النبوة؛ لأن المقصود من البعثة أن يبلّغ الرسول تكاليف الله تعالى إلى الخلق، وذلك لا يتمّ إلا بميل قلوبهم إليه، وسكون نفوسهم لديه، وهذا المقصود لا يتم إلا إذا كان رحيمًا بهم، كريمًا، يتجاوز عن ذنوبهم، ويعاملهم بالبرّ والشفقة؛ فإنه عليه السلام لو شاقهم[2] بالملامة على انهزامهم، لانفضّوا من حوله؛ هيبةً منه وحياءً، بسبب ما كان منهم من الانهزام، فيقلّ بذلك شوكة الإسلام[3].

قوله: **(أي في أمر الحرب)** حمل تعريف الأمر على العهد؛ لاتفاق العلماء على أن تعريفه ليس للاستغراق، بناء على أن الأمر الذي نزل فيه وحيٌ إلهيٌ لا يجوز له -عليه السلام- أن يشاور الأمة فيه؛ لأنه إذا

---

[1] في (ز): الفظاظ.

[2] من شاقَّهُ مُشاقَّةً وشِقاقًا، أي: خالَفَه والمشاقة: غلبة العداوة والخلاف، ومن معانيه: المعاناة وخلاف السهولة. لسان العرب، ابن منظور، ج10، ص183، مادة (شقّ).

[3] من قوله «فرق بين الفظاظة» إلى قوله: «شوكة الإسلام» اختصار من كلام الإمام الرازي رحمه الله في تفسيره، ج9، ص406-407، ط 3، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1420هـ.

﴿فَإِذَا عَزَمْتَ﴾ فإذا وطنت نفسك على شيء بعد الشورى.

﴿فتوكل على الله﴾ في إمضاء أمرك على ما هو أصلح لك؛ فإنه لا يعلمه سواه. وقرئ[1]: (فإذا عزمتُ)، على التّكلّم؛ أي فإذا عزمتُ لك على شيء، وعيّنتُه لك، فتوكل عليَّ، ولا تشاور فيه أحدًا.

﴿إن الله يحب المتوكّلين﴾، فينصرهم ويهديهم إلى الصلاح.

جاء النصُّ بَطَلَ العملُ بالرأي[2]؛ فتعيّن كون التعريف للعهد، والمعهود: أمر الحرب؛ إذ الكلام فيه، أو الأمر الذي يصح أن يُشاوَر فيه[3] مما لم يَرِد فيه النصُّ.

قوله تعالى: **﴿فَإِذَا عَزَمْتَ﴾** أي إذا أردتَ إمضاء ما أشاروا به عليك، وعزمْتَ على إمضائه، فلا تعتمد على مشاورتهم؛ بل توكل على الله، وثِقْ به، واستَعِنْه.

(والتوكّل) تفويض الأمر إلى الله تعالى، والاعتماد على كفايته [مع إظهار العجز عن تمييز الخير عن الشر[4]].

قال الإمام[5]: «دلّت الآية على أنه ليس التوكّل أن يُهْمِلَ الإنسان نفسَه عن تحرّي الخير وطلبه كما [يقوله[6] بعض الجهّال؛ وإلّا لكان الأمر بالمشاورة منافيًا للأمر بالتوكل؛ بل التوكل هو أن يراعِيَ الإنسانُ

---

[1] قراءة شاذة تنسب إلى جابر بن يزيد، وأبي نهيك، وعكرمة، وجعفر بن محمد. [ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص238-247، ، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]، 2 جزء.38هـ؛ ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، ج1، ص176، ط 1، وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420هـ/1999م].

[2] قاعدة فقهية متفق عليها. ينظر: آل بورنو، موسوعة القواعد الفقهية، ط 1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1424هـ/2003م.

ج1، ص39.

[3] في (ز): أضاف: "العمل".

[4] زيادة من هامش (أ)، ومتن (غ)، سقطت من باقي النسخ.

[5] يعني الإمام فخر الدين الرازي، ينظر هذا النص في: الرازي، التفسير الكبير، ج9، ص410.

[6] في (ز) يقول الظاهر.

الأسبابَ الظاهرةَ [1]]، ولكن لا يعوّل بقلبه عليها؛ بل يعوِّل على عصمة الحق وعنايته»[2].

والجمهور: على فتح التاء من عزمتَ؛ خطابًا له عليه السلام[3]. وقرأ[4] عكرمة[5]، وجعفر الصادق[6]، وجابر بن زيد[7]: بضم التاء، على أنه تعالى قال له عليه السلام: إذا عزمتُ أنا لك على شيء وعيّنتُه لك؛ فيكون قوله ﴿عَلَى اللَّهِ﴾ التفاتًا من التكلم إلى الغيبة؛ لأن مقتضى الظاهر أن[8] يقال فتوكّل عليّ.

قيل[9]: القراءة التي لم يقرأ بها أحد من الصحابة لا يجوز إلحاقها بالقرآن، وأنه تعالى لا يجوز أن يوصف بالعزم[10]، فيجب أن يقال العزم ههنا بمعنى الإيجاب والإلزام.

---

[1] ساقط من (ز).

[2] في هامش (أ): «يعني ليس التوكل إهمال التدبير بالكلية». ينظر: القشيري، الرسالة القشيرية، ص409، تحقيق: أنس الشرفاوي، الرسالة القشيرية، طبعة خاصة للأزهر الشريف، 2017.

[3] زاد في (غ): «انا لك على شيء». وهو ساقط من باقي النسخ.

[4] قراءة شاذة، ينظر الهامش رقم (1)، ص42.

[5] أبو عبد الله، عكرمة بن عبد الله، مولى عبد الله بن عباس –رضي الله عنهما–، التابعي الجليل، المدني، البربري أصلًا، العلامة، الحافظ، المفسّر، سمع من كبار الصحابة، وسمع منه خلق كثيرون، توفّي في المدينة سنة (105 هـ). سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج5، ص12، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط 3، بيروت، مؤسسة الرسالة، 140هـ/1985م.

[6] جعفر بن محمد بن علي القرشي الهاشمي، الإمام، الصادق، شيخ بني هاشم، أبو عبد الله، ولد سنة ثمانين، حدث عن أبيه وجده، وعن عروة بن الزبير، وعطاء بن رباح وروايته عنه في صحيح مسلم، فكان ممن سمع منه الإمام أبو حنيفة النعمان، توفي سنة 148هـ. سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج6، ص266.

[7] أبو الشعثاء جابر بن زيد الأزدي، البصري، الجَوفي، كان عالم أهل البصرة في زمانه مع الحسن البصري وابن سيرين، وهو من كبار تلامذة ابن عباس، توفي سنة 93هـ. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج4، ص481.

[8] من قوله «أن يقال فتوكّل».. إلى قوله « على مَن آمن مع الرسول صلى الله عليه وسلم مِن قومه إشارة إلى» بعد لوحتين ساقط من (ز).

[9] قاله الإمام الرازي، التفسير الكبير، ج9، ص410.

[10] للفظ العزم وجوه، الأول: أنه عبارة عن عقد القلب على فعل من الأفعال، وهو غير جائز في حقه تعالى، والثاني: أن يكون العزم عبارة عن الإيجاب، يقال: عزمت عليكم، أي أوجبت عليكم، وعليه تحمل القراءة الشاذة ههنا. ينظر: الرازي، التفسير الكبير، ج6، ص472.

﴿إِن يَنصُرۡكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمۡۖ وَإِن يَخۡذُلۡكُمۡ فَمَن ذَا ٱلَّذِي يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعۡدِهِۦۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ 160﴾

﴿إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ﴾: كما نصركم يوم بدر.

﴿فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾: فلا أحد يغلبكم.

﴿وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ﴾: كما خذلكم يوم أحد.

﴿فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ﴾ من بعد خذلانه، أو من بعد الله، بمعنى: إذا جاوزتموه فلا ناصر لكم، وهذا تنبيهٌ على المقتضي للتوكل، وتحريض على ما يستحق به النصر من الله، وتحذير عما يستجلب خذلانه.

﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ فليخصّوه بالتوكّل عليه؛ لما علموا أنْ لا ناصر لهم سواه وآمنوا به.

قوله: **(من بعد خذلانه أو من بعد الله)** فالضمير على الوجهين لله، مع ارتكاب حذف المضاف في الوجه الأول[1]، دون الثاني، والمراد [110/ب] بالبعدية على الثاني مجرّد المجاوزة، والمعنى إذا جاوزتم الله فلا ناصر لكم، كما يقال: ليس لك مَن يُحسِن إليك من بعد فلان، أي إذا جاوزته.

قوله: **(وهذا تنبيه على المقتضي للتوكل)** فإنه لما دلّ على أن الأمر كله لله، فإن شيئًا من الحوادث لا يحدث إلا بقضاء الله تعالى وقدره –والقضاء: هو الإرادة الأزلية والعناية الإلهية المقتضية لنظام الموجودات على ترتيب خاص، والقَدَر: تعلق تلك الإرادة بالأشياء في أوقات حدوثها– فلا يقع شيء من الحوادث إلا بإرادة الله تعالى ومشيئته، «وأن العبد لا يستقلّ في شيء من أعماله؛ لأنها إنما تقع بقدرة الله تعالى، وليس للعبد قدرة مؤثرة فيها وما له من القدرة الكاسبة –وإن كانت صالحة للفعل والترك– إلا أنها لا تكون مبدأ للفعل دون الترك، أو بالعكس، إلا لمرجّح، وذلك المرجح: إن كان من العبد؛ عاد البحث فيه، وإن لم يكن من العبد؛ فهو من الله تعالى، فخَلْقُ تلك الداعية الخالصة عن المعارض في العبد مع تعلق الإرادة الأزلية بوقوع ما صدر عن العبد من أفعاله –هو المراد بالإعانة المطلوبة بقوله

- [1] وهو من الإيجاز بالحذف، ينظر: التفتازاني، المطوّل شرح تلخيص المفتاح، ج2، ص410، تحقيق: عجاج عودة برغش، المطول شرح تلخيص المفتاح، ط1، دمشق، دار التقوى، 2024م.

﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾»[1]، فإذا ثبت أن الأمر كله لله تعالى؛ وجب على العبد أن يتوكل عليه ويثق بمعونته ونصرته ويعتقد بأنه لا حول ولا قوة إلا به ويتعوذ من خذلانه بأن يَكِلَه إلى نفسه ويترك معونته ونصره[2].

قوله: **(وتحريض على ما يُستَحَقّ به النصر)** للعلم بأنه لا نصرة منه تعالى ولا خذلان بدون الاستحقاق؛ لأنه حكيم لا يفعل إلا ما تقتضيه الحكمة.

قوله: **(فليخصّوه)** [أي[3]] إذا ثبت أن الأمر كله لله؛ فليخصّ المؤمنون إياه تعالى بالتوكل عليه، وهذا الحصر مستفاد من تقديم الجار على عامله[4]؛ وهو: ﴿فَلْيَتَوَكَّلِ﴾.

والظاهر أن يقال (وعليه فتوكلوا)؛ لكون المقام مقام الإضمار[5]؛ لسبق ذكر الله وذكر المؤمنين بضمير الخطاب في قوله ﴿إِنْ يَنْصُرْكُمُ﴾ وما بعده، إلا أنه وضع الظاهر موضع الضمير في الموضعين؛ للإشعار بأن كونه تعالى مستجمعًا لجميع صفات الكمال، وأن صفة الإيمان في المؤمنين من الصفات المقتضية لتخصيصه تعالى بالتوكل عليه.

---

(1) منقول بتصرف من كلام الإمام الرازي، التفسير الكبير، ج1، ص232؛ تنظر مسألة خلق أفعال العباد، والفرق بين الخلق والكسب في: التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص123-129]، تحقيق عبد السلام هارون، ط1، دمشق، دار الدقاق، 2020.

(2) قوله: «ويعتقد بأنه لا حول ولا قوة إلا به ويتعوذ من خذلانه بأن يَكِلَه إلى نفسه ويترك معونته ونصره» ساقط من (غ).

(3) ساقط من (أ) وباقي النسخ، مثبت في (غ).

(4) تقديم الجار والمجرور على عامله له فوائد عدة منها التخصيص. ينظر: المطول شرح تلخيص المفتاح، السعد التفتازاني، ج2، ص84-86.

(5) الإظهار في مقام الإضمار ومعانيه البلاغية، ينظر: ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص278، تحقيق: علي حيدر، دمشق، 1392هـ/1972م.

﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ ۚ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ161﴾

﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ﴾ وما صحّ لنبيّ أن يخون في الغنائم؛ فإن النبوّة تنافي الخيانة.

يقال غلّ شيئًا من المغنم يغلّ غلولًا وأغلّ إغلالًا: إذا أخذه في خفية.

والمراد منه: إما براءة الرسول عليه السلام عما اتّهم به؛ إذ روي أن قطيفة حمراء فقدت يوم بدر فقال بعض المنافقين: لعل رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أخذها[1]، أو ظن به الرماة يوم أحد حين تركوا المركز للغنيمة وقالوا نخشى أن يقول رسول الله صلّى الله عليه وسلّم من أخذ شيئًا فهو له ولا يقسمَ الغنائم.

[111/أ] **ثم إنه تعالى لما بالغ** في الحث على الجهاد أتبعه بذكر بعض[2] ما يتعلق به، وهو الغلول الذي هو: أخذ شيء من مال الغنيمة خُفْيَةً وخِيانةً. وهو في الأصل: الخيانة مطلقًا إلا أنه خُصّ في عرف الشرع[3] بالخيانة في مال الغنيمة، يقال: (غَلَّ) شيئًا من المغنم غلولًا، وأَغَلَّ إغلالًا؛ إذا أخذه في خفية[4]. قال عليه الصلاة والسلام: «مَن بعثناه على عمل فغلّ شيئًا –جاء يوم القيامة يحمله على عنقه[5]»، يحتمل أن يكون المراد به أنه يأتِ[6] بالشيء الذي غله بعينه[7]، يحمله في عنقه، ويجوز أن يراد أنه يأتِ بما احتمل من وباله[8] وتبعته وإثمه.

---

(1) رواه أبو داوود في سننه، ج6، ص100؛ والترمذي في سننه، ج5، ص230؛ وأبو يعلى في مسنده، ج4، ص327؛ والطبراني في المعجم الكبير، ج11، ص364. [حكم الأرناؤوط: صحيح]

(2) ساقط من (غ).

(3) أي المعنى الذي غلب استعمال الشرع للفظِ بإزائه، ينظر: البحر المحيط، الزركشي، ج3، ص9.

(4) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج11، ص500، مادة (غلّ).

(5) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار، ج11، ص122. وقال الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف، ج1، ص235: غريب وبمعناه لابن ماجه، السنن، كتاب الزكاة، باب ما جاء في عمال الصدقة، حديث 1810: من حديث عبد الله بن أنيس أنه تذاكر هو وعمر بن الخطاب يوما الصدقة فقال عمر: ألم تسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم حين يذكر غلول الصدقة أنه من غل بعيرًا أو شاة أتى به يوم القيامة يحمله... ومعناه أيضا في الصحيحين: مسلم، كتاب الإمارة، باب تحريم هدايا العمال، حديث 1832؛ البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي، حديث 6636: قوله صلى الله عليه وسلم: «أما بعد فما بال العامل نستعمله فيأتينا فيقول هذا من عملكم وهذا أهدي لي أفلا قعد في بيت أبيه وأمه فينظر هل يهدى له أم لا فوالذي نفس محمد بيده لا يغل أحدكم شيئا إلا جاء يوم القيامة يحمله على عنقه» وسيأتي قريبًا.

(6) هكذا في الأصل والنسخ المقابلة.

(7) في (غ): عينه.

(8) الوبال: هو الفساد والثقل والمكروه؛ ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج11، ص720، مادة «وبل».

وإما المبالغة في النهي للرسول صلّى الله عليه وسلّم؛ على ما روي أنه بعث طلائع، فغنم رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فقسم على من معه ولم يقسم للطلائع فنزلت؛ فيكون تسمية حرمان بعض المستحقين غلولًا تغليظًا ومبالغةً ثانيةً[1].

وقرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي ويعقوب: ﴿أَنْ يُغَلَّ﴾ على البناء للمفعول[2]، والمعنى: وما صح له أَن يوجد غالًا، أو أن ينسب إلى الغلول.

وقال عليه الصلاة والسلام: (هدايا الولاة غلول[3]) أي قَبول الولاة الهدايا غلولٌ، وخيانةٌ؛ لأنه في معنى الرشوة[4].

فقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ﴾ قوله: ﴿أَنْ يَغُلَّ﴾ في محل الرفع على أنه اسم «كان»، وقوله: ﴿لِنَبِيٍّ﴾ خبره، قدّم عليه. والمعنى: ما صحّ له أن يخون في الغنائم؛ لأن الخيانة لكونها مذلّة ومعرّة في الدنيا والآخرة؛ تنافي منصب النبوة التي هي أعلى المناصب الإنسانية[5].

قوله: (أو ظنّ به الرماة) فإنهم لما تركوا المركز [طلبًا للغنيمة ووقعوا في الغنائم، قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: ألم أقل لكم أن لا تتركوا المركز[6]] حتى يأتيكم أمري؟ قالوا: تركنا بقية إخواننا وُقوفًا. فقال عليه السلام: بل ظننتم أن نغلّ فلا نقسم. فنزلت الآية[7].

---

(1) حديث مرسل كما قال كمال زغلول، وقال عصام الحميدان: معضل، أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، ج6، ص494؛ والواحدي في أسباب النزول، ص127، تحقيق: عصام الحميدان، ط 2، الدمام، دار الإصلاح، 1412هـ/1992م.

(2) ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص243.

(3) [حكم الأرناؤوط عل رواية أحمد: إسناده ضعيف؛ فيه إسماعيل بن عياش وهو مخلط في غير أهل بلده] رواه أحمد في مسنده، من حديث أبي حميد الساعدي، ج39، ص14؛ والبزار في مسنده، ج9، ص120؛ بلفظ: "هدايا العمّال غلول"، وقال الزيلعي في تخريجه لأحاديث الكشاف: غريب بلفظ الولاة. تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف، الزيلعي، ج1، ص236.

(4) جاء في هامش (أ) و(غ): «قال عليه السلام هذا القول لمن بعثه عاملًا على الصدقة فأهدي إليه شيء فقال هذا لكم وهذا أهدي إليّ فقال عليه السلام ألا جلس في بيت أبيه أو أمه فينظر أيهدى إليه أم لا ثم قال هدايا الولاة غلول».

(5) فالخيانة مستحيلة في حق الأنبياء والرسل عليهم السلام، والأمانة التي هي ضدها –ويعبّر عنها بالعصمة– واجبة في حقهم وجوبًا عقليًا لا يقبل التخلّف، ينظر: التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص183.

(6) ساقط من (غ).

(7) أورده الواحدي في أسباب النزول وعزاه إلى مقاتل والكلبي –وهو متهم بالكذب–، ص127، ت الحميدان.

﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ يأت بالذي غله يحمله على عنقه كما جاء في الحديث[1]، أو بما احتمل من وباله وإثمه.

﴿ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ﴾ تُعطَى جزاء ما كسبت وافيًا.

قوله: **(وإما المبالغة)** يعني أن الآية وإن وردت على صورة الخبر –دفعًا لما يرد على بعض الأوهام من أنه عليه السلام ربما يقول: من أخذ شيئًا فهو له، ولا يقسم الغنائم– إلا أن المراد بها النهي للرسول صلى الله عليه وسلم عن الغلول؛ وردت على صورة الخبر للمبالغة في النهي[2].

وطليعة الجيش من بُعِثَ ليَطّلع طِلْع العدو، أي حقيقة أمرهم؛ كالجاسوس.

فهو عليه السلام وإن لم يأخذ لنفسه شيئًا من المغنم على وجه الغلول بل لم يقع منه عليه السلام إلا أنه حرم بعض الغزاة وسُمّي ذلك غلولًا تغليظًا وتقبيحًا[3] لفعله؛ بتشبيهه[4] بالغلول، فهذه التسمية مبالغة ثانية[5] في النهي المذكور، بعد المبالغة بالعدول عن صورة النهي إلى صورة الخبر.

قوله: **(والمعنى وما صح له أن يوجد غالًّا أو يُنسَبَ إلى الغلول)** يعني أن مَن قرأ ﴿يُغَلَّ﴾ على بناء المفعول –جعله من أَغَلّ رباعيًا، وفيها وجهان: الأول أن يكون أَغَلَّه بمعنى نَسَبَه إلى الغلول؛ كما يقال: أَكْذَبَه إذا نَسَبَه إلى الكذب؛ فهو نفي [111/ب] في معنى النهي؛ أي لا ينسِبْه أحدٌ إلى الغلول.

---

(1) سبق تخريجه.

(2) يقع الخبر موقع الإنشاء لدواعٍ عدة منها: التفاؤل، أو إظهار الحرص في وقوعه، أو لحمل المخاطب على المطلوب بأن يكون المخاطَب ممن لا يحبّ أن يكذّب الطالب، والقصد إلى المسارعة في الطلب حتى كأن المخاطَب سارع في الامتثال.. إلخ، ينظر في: التفتازاني، المطول شرح تلخيص المفتاح، ج2، ص258.

(3) هذا نص الزمخشري في كشافه: «وسمى حرمان بعض الغزاة (غلولا) تغليظًا وتقبيحًا لصورة الأمر» وعلّق ابن المنير عليه بقوله: «على أن الزمخشري حاف في العبارة إذ يقول: عبر عن الحرمان بالغلول تغليظًا وتقبيحًا، وما كان له أن يعبر عن هذا المعنى بهذه العبارة، فإن عادة لطف الله تعالى برسوله صلى الله عليه وسلم في التأديب أن يكون ممزوجًا بغاية التخفيف والتعطف. ألا ترى إلى قوله تعالى: (عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ) قال بعض العلماء: بدأه بالعفو قبل العتب. ولو لم يبدأه بالعفو لانفطر قلبه صلى الله عليه وسلم» ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج1، ص433، وبهامشه تعليقات ابن المنير.

(4) في (غ): لتشبيهه.

(5) في (غ): أثبت.

وكان اللائق بما قبله أن يقال ثم يوفى ما كسب، لكنه عمّم الحكم ليكون كالبرهان على المقصود والمبالغة فيه، فإنه إذا كان كل كاسب مجزيًا بعمله فالغالّ مع عظم جرمه بذلك أولى.

﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ فلا ينقص ثواب مطيعهم ولا يزاد في عقاب عاصيهم.

والثاني أن يكون أغلّه بمعنى وَجدَه غالًّا؛ كما يقال أحمَدْتُهُ وأبخَلتُهُ؛ أي وجدتُه محمودًا وبخيلًا، فهو من حيث المعنى كقراءة ﴿يَغُلّ﴾ بفتح الياء وضمّ الغين؛ لأن معناه وما صحّ له أن يوجد غالًا، [ولا يوجد غالًا[1]] إلا إذا كان غالًا، فإن همزة «أَفْعَلَ» قد تجيء للوجدان كما في «أبخلته»، وقد تجيء للنسبة؛ كما في «أكفرته»؛ أي نسبته إلى الكفر. وهذه نوع من التعدية أي جعلته كافرًا في اعتقادي أو قولي [2].

قوله: (بالذي غلّه) أي يحتمل أن يكون معنى الآية أن الغالّ يأتي بعين ما غلّه، يحمله على عنقه؛ تفضيحًا له بين أهل المحشر، أو يأتي بما احتمل من وباله وإثمه.

قوله: (وكان الأليق بما قبله أن يقال ثمّ يوفّى ما كسب) لأنه معطوف على قوله ﴿يَأْتِ بِمَا غَلَّ﴾، الذي هو جواب قوله: ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ﴾، والمعطوف على الجواب بكلمة **ثمّ** جواب ثان، مرتب على الجواب الأول في التحقق؛ فكان الظاهر أن يقال: «ومن يغلل يأت بما غلّ ثمّ يوفّى ما كسب»؛ إلا أنه عُدِل عن هذا الأسلوب، وبيّن أن كلّ كاسب من الغالّ وغيره لا بدّ أن يجازى؛ ليكون كالبرهان على المقصود، الذي هو أن يوفّى الغالّ جزاء ما كسبه؛ لأن هذا الحكم العام بالنسبة إلى المقصود، بمنزلة كبرى الشكل الأول بالنسبة إلى النتيجة[3].

---

[1] ساقط من (غ).

(2) من معاني صيغة "أَفعَلَ" الوجدان أو الإلفاء بمعنى مصادفة الشيء على صفة، كأحمدتُ زيدًا: وأكرمتُه، وأبخلتُه، أي صادفته محمودًا، أو كريمًا، أو بخيلًا، ومن معانيها، الصيرورة ولو في الذهن؛ ينظر: شذا العرف في فنّ الصرف، الحملاوي، ص29.

[3] الشكل في علم المنطق هو: هيئة قضيتي قياس من حيث اقتران الحدود فيه، لا من حيث السور. والشكل الأول منها: هو الذي يكون الحد الأوسط فيه محمولًا في الصغرى، موضوعًا في الكبرى؛ كقولنا: العالم متغيّر، وكل متغيِّر حادث؛ فينتج: العالم حادث. ينظر: الدمنهوري، إيضاح المبهم من معاني السلم– مع حاشية بلال النجار، ص95، الأصلين للدراسات والنشر.

﴿أَفَمَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَانَ ٱللَّهِ كَمَنۢ بَآءَ بِسَخَطٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ 162 هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ 163﴾

﴿أَفَمَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ﴾ بالطاعة.

﴿كَمَنْ بَاءَ﴾ رجع.

﴿بِسَخَطٍ مِنَ اللَّهِ﴾ بسبب المعاصي.

﴿وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ الفرق بينه وبين المرجع: أن المصير يجب أن يخالف الحالة الأولى، ولا كذلك المرجع.

﴿هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ﴾ شبهوا بالدرجات لما بينهم من التفاوت في الثواب والعقاب، أو هم ذَوُو درجات.

﴿والله بصير بما يعملون﴾ عالم بأعمالهم ودرجاتها صادرة عنهم؛ فيجازيهم على حسبها.

ثم إنه تعالى لما بيّن بقوله ﴿ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ﴾ أن كل كاسب لا بد أن يجازى، سواء كان غالًا أو غيره، بيّن أن[1] جزاء المطيع لا يماثل جزاء العاصي فقال: **(أفمن اتبع رضوان الله)** الآية[2].

(الهمزة) فيه للإنكار، والفاء للعطف على محذوف، والتقدير: أمَن[3] اتّقى فاتبع رضوان الله.

قوله: **(شبه[4] بالدرجات أو[5] هم [ذَوو[6]] درجات)** يعني أن قوله تعالى: ﴿هُمْ دَرَجَاتٌ﴾ جملة اسمية، ولا بد من تأويل الكلام ليصح الْحَمْلُ؛ لأن الذين عبّر عنهم بقوله ﴿هُمْ﴾ ليسوا بدرجاتٍ.

فجعله أولًا من قبيل التشبيه البليغ[7]، والمعنى: أن الذين اتبعوا رضوان الله، أو الذين باؤوا بسخطه؛ أي: بغضبه الشديد، أو مجموع الطائفتين –كالدرجات المتفاوتة في تفاوت الجزاء على كسبهم؛ فإن جزاء

---

(1) ساقط من (غ).

(2) في هامش (أ): «وهو معطوف على الجملة الشرطية قبلها».

(3) في (غ): أفمن.

(4) في (غ): شبهو.

(5) في (غ): وهم.

(6) في (أ): ذَوُوا؛ وفي (غ): ذو. والصواب "ذَوو". ومثله في الموضع التالي.

(7) هو التشبيه الذي وجد فيه ركناه –المشبه والمشبه به– بدون أداة التشبيه، فيكون المشبه به خبرًا –أو ما في حكمه– لمشبه مذكور، والمبالغة في التشبيه تأتي من دعوى اتحاد المشبه والمشبه به؛ ينظر: ابن عربشاه، الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، ج2، ص129، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، دون تاريخ.

أهل الطاعة متفاوتة على حسب تفاوت طاعاتهم، وكذا جزاء أهل العصيان متفاوتة على حسب تفاوت عصيانهم. فإن قوله ﴿هُمْ﴾ لا بد أن يعود للمتقدم[1] ذكره، والذي تقدم ذكره نوعان: من اتبع رضوان الله، ومن باء بسخط الله؛ فيحتمل أن يعود إلى الأول، ويحتمل أن يعود إلى الثاني[2]، ويحتمل أن يعود إليهما جميعًا؛ ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا﴾ [الأنعام: 132]، فكما أن مراتب أهل الجنة متفاوتة، فكذلك مراتب أهل النار؛ قال تعالى ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝٧ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ۝٨﴾ [الزلزلة: 7-8].

ثم حمله على تقدير المضاف؛ أي: هم ذَوُو درجاتٍ، وأصحاب منازلَ، في الثواب والعقاب.

[112/أ] **وقوله تعالى: ﴿عند الله﴾** ظرف لقوله ﴿دَرَجَاتٌ﴾؛ باعتبار تضمنها معنى المشتق، كأنه قيل: هم متفاضلون عند الله، أي: في حكمه، وعلمه، وقضائه، كما يقال: "هذه المسألة عند الشافعي كذا، وعند أبي حنيفة كذا".

وتوفية جزاء كل عامل على حسب عمله لما توقف على العلم بتفاصيل جميع الأعمال؛ قال تعالى ﴿وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾؛ تقريرًا وتأكيدًا لما ذكره من أنه يعطي كل نفس جزاء ما كسبت تامًّا وافيًا.

---

[1] في (غ): «إلى المتقدم».

[2] في هامش (أ): "لكونه أقرب".

﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ 164﴾

﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ أنعم على مَن آمن مع الرسول صلى الله عليه وسلم مِن قومه، وتخصيصهم مع أن نعمة البعثة عامة؛ لزيادة انتفاعهم بها. وقرئ[1] (لَمِنْ مَنِّ اللهِ) على أنه خبر مبتدأ محذوف مثل منّه أو بعثه.

ثم إنه تعالى لَمَّا بيَّن خطأ من نسبه عليه الصلاة والسلام إلى الغلول والخيانة، بيّن أن بعثته عليه السلام إليهم منّة عظيمة ونعمة جزيلة في حقهم **فقال: لقد منّ الله** على المؤمنين الآيةَ، وهو جواب قسم محذوف. **نزّه** الأنبياء عليهم السلام عن الغلول والخيانة، وبيّن أنهما ينافيان منصب النبوة، ثم عظّم شأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصّة؛ ببيان أن بعثته إلى أمته نعمة جليلة في حقهم، أنعم بها عليهم.

والمنّان في صفة الله تعالى معناه: المعطي ابتداء من غير أن يطلب عوضًا، فقوله تعالى **﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾** أي: أنعم عليهم وأحسن إليهم ببعثة هذا الرسول فيهم.

قوله: (أنعم على مَن آمن مع الرسول صلى الله عليه وسلم مِن قومه) إشارة إلى أن تعريف **«المؤمنين»** للعهد، والمعهود ومن آمَنَ معه من طائفة العرب؛ بقرينة قوله: **﴿إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾** الآية، فإنّ بعثة كل نبي في قومه –وإن كان إحسانا بليغا في حقهم، يتشرّفون به ويفتخرون بسببه– إلا أن بعثته[2] عليه السلام في هؤلاء المؤمنين أبلغ تشريفًا وتكريمًا لهم؛ لأن الافتخار بإبراهيم عليه السلام كان مشتركًا بين اليهود.

(1) قراءة شاذة نسبها ابن خالويه إلى عيسى بن سليمان عن بعضهم؛ مختصر في شواذ القراءات، ابن خالويه، ص30. قال الزمخشري في توجيه القراءة: وفيه وجهان: أن يراد لَمِنَ منّ الله على المؤمنين منه أو بعثه إذ بعث فيهم، فحذف (لمِن) لقيام الدلالة عليه، ووجه آخر..؛ [ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج1، ص436؛ النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص238–247].

[2] في (ز): بعثة.

﴿إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ مِن نَسَبهم، أو من جنسهم، عربيًا مثلهم؛ ليفهموا كلامه بسهولة، ويكونوا واقفين على حاله في الصدق والأمانة، مفتخرين به.

وقرئ: (من أنفَسهم)[1] أي من أشرفهم؛ لأنه عليه السلام كان من أشرف قبائل العرب وبطونهم

والنصارى والعرب، ثم كان لليهود ما يفتخرون به خاصة، وهو موسى عليه السلام والتوراة، وكان للنصارى أيضًا ما يفتخرون به[2]، وهو عيسى عليه السلام والإنجيل، ولم يكن للعرب ما يقابل ما لهم من سبب الافتخار؛ فلما بعث الله -تعالى شأنه- محمدا صلى الله عليه وسلم من العرب، جامعًا لجميع الخصائل الحميدة، والأخلاق المرضية، وأنزل عليه القرآن العظيم الفائق على جميع الكتب السماوية؛ صار شرف العرب بذلك أتم وأكمل بالنسبة إلى شرف سائر الأمم. وقد قال الله تعالى في حق القرآن: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: 44].

[112/ب] قوله: **(من نسبهم)**: إشارة إلى ما روي عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنه قال: «قوله تعالى: ﴿مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ يريد به أن نَسَبَه[3] عليه السلام نسَبُهُم[4] على معنى أنه عليه السلام من وَلَدِ إسماعيل عليه السلام كما أنهم من ولده»[5].

---

[1] قراءة شاذة تنسب إلى كرداب عن رويس؛ ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص238-247؛ شواذ القراءات، الكرماني، ص125.

[2] من قوله «خاصة» إلى قوله «يفتخرون به» ساقط من (ز).

[3] في (ز): نسبته.

[4] في (ز): نسبتهم.

[5] لم تقف الباحثة على مصدر الرواية، ووجدتها منقولة عند الواحدي في البسيط بدون عزو إلى مصدرها، التفسير البسيط، الواحدي، ج6، ص148، تحقيق: لجنة علمية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط 1، الرياض، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1430هـ.

﴿يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ﴾ أي: القرآن، بعدما كانوا جهالًا لم يسمعوا الوحي.

﴿وَيُزَكِّيهِمْ﴾ يطهرهم من دنس الطبائع وسوء الاعتقاد والأعمال.

﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ القرآن والسنة.

﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ إن هي المخففة، واللام هي الفارقة، والمعنى وإن الشأن كانوا من قبل بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم في ضلال ظاهر.

ومن جملة كونه عليه السلام نعمة جليلة في حقهم: أنه من جنسهم، أي: عربي مثلهم، يفهمون كلامه بسهولة، وأنه ولد فيهم، ونشأ فيما بينهم، ولم يشاهدوا منه من أول عمره إلى آخره إلا الصدق، والأمانة، والعفاف، وعدم الالتفات إلى الدنيا، والتحلي بمكارم الأخلاق ومحاسن العادات، ثم ادّعى النبوة والرسالة، والكذب ممن[1] هذا شأنه –لا سيما في هذه الدعوى– في غاية البعد، بحيث لا يخطر ببال عاقل؛ فكان إيمانهم به وتصديقهم إياه في دعوى الرسالة أسهل من إيمان من لم يطلع على أحواله؛ فكان نعمة بعثته عليه السلام في حقهم أتم وأعظم؛ فلذلك خصّهم الله تعالى بكونهم منعمًا عليهم بهذه النعمة الجلية، مع أن نعمة بعثته عامة؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾[الأنبياء: 107].

قوله: **(وقرئ لَمِنْ مَنِّ الله)** بلام الابتداء الداخلة على «مِن» الجارّة، و«مَنِّ الله»: مصدر مجرور بها، والجار مع المجرور في محل الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف وهو مَنُّهُ أو بَعثُه[2]، وحذف المبتدأ لوجود قرينة تدل عليه وهي قوله: (لَمِنْ مَنِّ الله) أو قوله (إذ بعث)[3].

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ الظاهر أنه في محل النصب على أنه حال من مفعول يعلّمهم، أوردها بيانًا لما يتكامل به النعم السابقة؛ لأن النعمة إذا وردت[4] بعد المحنة كان موقعها[5] أعظم، وقدرها أجلّ وأعلى.

---

[1] في (ز): بمن.

[2] في (ز): بعثته.

[3] في (ز): بعثه.

[4] في (ز): أوردت.

[5] في (ز): حقها.

﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ 165﴾

﴿أَوَلَمَّا أَصابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْها قُلْتُمْ أَنَّى هذا﴾ الهمزة للتقرير والتقريع، والواو عاطفة للجملة على ما سبق من قصة أحد، أو على محذوف مثل أفعلتم كذا وقلتم، ولمّا ظرفه المضاف إلى ﴿أَصَابَتْكُمْ﴾ أي: حين أصابتكم مصيبة -وهي قتل سبعين منكم يوم أحد-، والحال أنكم نلتم ضعفها يوم بدر من قتل سبعين وأسر سبعين: من أين هذا أصابنا وقد وعدنا الله النصر؟

﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ أي: مما اقترفته أنفسكم من مخالفة الأمر بترك المركز فإن الوعد كان مشروطًا بالثبات والمطاوعة، أو اختيار الخروج من المدينة.

وعن علي رضي الله تعالى عنه: «باختياركم الفداء يوم بدر»

﴿إِنَّ اللَّهَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيقدر على النصر ومنعه وعلى أن يصيب بكم ويصيب منكم.

قوله: **(الهمزة للتقرير والتقريع)** أي: يحمل من قال من الصحابة -حين رجعوا إلى المدينة وقد أصابهم ما أصابهم[1] بأُحُد- مِن أين أصابنا هذا وقد وَعَدَنا الله تعالى النصر على المشركين؟ على أن يقرّوا بقولهم هذا وتقريعهم على الجرأة بهذا الكلام الْمُؤْذِنِ[2] بعدم استحقاقهم بهذا الانهزام مع كونهم في إعلاء كلمة الله ونصرة رسوله، فما السبب في كوننا[3] مغلوبين للمشركين -مع شركهم وكفرهم بالله تعالى-؟ فلما استبعدوا انهزامَ أهل الحق وغلبةَ المبطلين عليهم وتعجبوا منه؛ أجابهم الله تعالى بقوله: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ أي قل إن هذا الانهزام إنما حصل بشؤم عصيانكم؛ حيث خالفتم الأمر بترك المركز، وأيضًا قد اخترتم الخروج من المدينة، وهو عليه السلام قد رجّح جانب عدم الخروج.

[113/أ] قوله: **(وعن علي رضي الله عنه)** أنه قال: "الذي أصابكم يوم أحد من الانهزام إنما جاءكم من عند أنفسكم؛ من[4] حيث اخترتم[5] الفداء يوم بدر؛ وذلك أن جبريل عليه السلام جاء إلى رسول الله صلى

[1] ساقط من (ز).

[2] في (ز): الموذون.

[3] في (ز): كونها.

[4] ساقط من (غ).

[5] في (غ): أخذتم.

الله عليه وسلم يوم بدر[1] فقال: إن الله تعالى كره ما صنع قومك من أخذهم الفداء من الأسرى[2]، وقد أمرك أن تخيّرهم بين أن يقدموا الأسرى فيضربوا أعناقهم، وبين أن يأخذوا الفداء على أن يقتل منهم عدتهم، فذكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس فقالوا يا رسول هم[3] عشائرنا[4] وإخواننا فكيف نضرب أعناقهم! لا بل نأخذ فداءهم؛ فنتقوّى به على قتال عدونا، ونرضى بأن يُستَشهَدَ[5] منّا عِدّتُهُم؛ فلذلك قَتَل المشركون من المسلمين يوم أحد سبعين رجلا عدد أسارى يوم بدر[6]" فهذا معنى قوله تعالى ﴿قل هو من عند أنفسكم﴾، أي باختياركم أخذ الفداء من الأسارى، ورضائكم بأن يقتل منكم عدّتهم.

والواو في قوله تعالى ﴿أَوَلَمَّا﴾: لعطف ما بعدها من الجملة على الجملة السابقة من قصة أحد، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ الآيات [آل عمران: 152]، ودخل حرف الاستفهام على واو العطف

---

[1] ساقط من (غ).

[2] في (ز): الأسارى، وهكذا في الموضع التالي، وكلاهما صحيح.

[3] ساقط من (ز).

[4] في (ز): عشارنا.

[5] في (ز): يشتهد.

[6] أخرجه الطبري في تفسيره، ج7، ص376 بمعناه.

..... (الآية: 165)

.....

لأنه صدر الكلام، ومذهب الزمخشري[1] في مثل هذا العطف: أن يقدّر جملة بعد حرف الاستفهام، يعطف عليها ما[2] بعد حرف العطف[3]، فيراعى بذلك حق كل واحد من حرفي الاستفهام والعطف[4].

وأشار المصنف إليه بقوله: **(أو على محذوف مثل أفعلتم كذا وقلتم)** أنّى هذا؛ أي: من أين أصابنا هذا الانهزام والمغلوبية للمشركين، ونحن في نصرة دين الله؟

و(لمّا ظرف) بمعنى (حين)، أضيف إلى قوله: ﴿أَصَابَتْكُمْ﴾.

(والظرف) منصوب بـ﴿قُلْتُمْ﴾ وتقدير الكلام [أقلتم[5]] هذا[6] القول حين أصابتكم مصيبة.

وقوله تعالى ﴿قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا﴾ في محل الرفع على أنه صفة لمصيبة، واختار المصنف كونه في محل النصب؛ على أنه حال من مفعول أصابتكم، أو من فاعل قلتم، حيث قال: والحال أنكم نلتم[7]ضعفها

---

[1] محمود بن عمر بن محمد بن عمر، العلامة أبو القاسم الزمخشري، النحوي، اللغوي، المتكلم، المعتزلي، المفسر، يلقب جار الله، لأنه جاور بمكة زمانًا، ولد في رجب سنة 467هـ بزمخشر، من قرى خوارزم، قال ابن خلكان: كان إمام عصره وكان متظاهرًا بالاعتزال داعية إليه، له تصانيف عديدة أهمها الكشاف في التفسير، والفائق في غريب الحديث، وأساس البلاغة، والأنموذج. مات ليلة عرفة سنة 538هـ]؛ ينظر ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص168.

[2] ساقطة في (ز).

[3] في (ز): العهد.

[4] دخلت همزة الإنكار على الواو العاطفة لجملتين الأولى محذوفة والثانية ظاهرة، فترتيب الكلام: أفعلتم كذا ولمّا..، فتكون الهمزة في موقعها من الصدارة بدون تقديم أو تأخير، ينظر: [الزمخشري، الكشاف، ج1، ص436]. من الممكن أن تحذف الجملة المعطوف عليها لظهور معناها أو لمعنى بلاغي يتجدد بتجدد مقامات الكلام؛ ينظر: أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، ص408.

[5] ساقط من (أ) و(غ) مثبت في (ز).

[6] في (غ): بهذا.

[7] في (ز): تلستم، في (غ) قلتم.

..... (الآية: 165)

.....

يوم بدر، فإن الجملة الفعلية الحالية[1] إذا كان فعلها ماضيًا لفظًا أو معنى؛ يجوز فيه الواو وتركه كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: 90] بدون الواو.

وقوله تعالى ﴿أَنَّى هَذَا﴾ في محل النصب؛ على أنه مقول القول.

وقوله ﴿قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا﴾ وجهه أن المشركين قتلوا من المسلمين يوم أحد سبعين رجلا وقتل المسلمون منهم يوم بدر [113/ب] سبعين وأسروا سبعين، والأسير في حكم المقتول[2]؛ لأن الأمير يقتل أسيره إن شاء[3].

[1] ساقط من (غ). للاطلاع على أحوال اقتران الحال بالواو؛ ينظر: ابن الناظم، شرح الألفية، ص246، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط 1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1420هـ/2000م.

[2] في (ز): المفتون.

[3] تنظر المسألة في باب الذمّي والأسير المسلم: ملا خسرو، درر الحكام شرح غرر الأحكام، ج1، ص285.

﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ 166﴾

﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ﴾ جمع المسلمين وجمع المشركين، يريد يوم أحد.

﴿فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ فهو كائن بقضائه وتخليته الكفار؛ سماها إذنًا لأنها من لوازمه.

(قوله فهو كائن بقضائه وتخليته الكفار) إشارة إلى أن قوله ﴿فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ في موقع الخبر لقوله ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ﴾.

ودخول الفاء لتضمّن المبتدأ معنى الشرط[1]؛ فإنه قد اشتهر أن المبتدأ إذا كان اسمًا موصولًا صلته فعل أو ظرف، يكون مشابهًا للشرط في كونه سببًا لمضمون الخبر؛ فيكون الخبر مشابها لجزاء الشرط؛ فيجوز دخول الفاء فيه، كما في قولك الذي يأتيني فله درهم إلا أن وجه السببية في الآية ليس بظاهر؛ إذ ليست الإصابة سببًا لتخلية الكفار، بل الأمر بالعكس؛ فوجب أن يكون من قبيل قوله تعالى ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: 53] فإن ما فينا من النعم وإن لم يكن سببًا لكونها من الله –إلا أنه سبب للإخبار بأنها منه تعالى[2]، وكذا الإصابة وإن لم تكن سببًا لتحقق التخلية –إلا أنها سبب للإخبار بأنها بإذنه تعالى وتخليته الكفار فإن تقييد المبتدأ بمضمون الصلة قد يكون لبيان سببية القيد لتحقّق المخبر به وقد يكون لبيان سببيته[3] للإخبار به.

روي عن ابن عباس –رضي الله عنهما– أن المراد من الإذن في قوله تعالى ﴿فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ قضاء الله تعالى بذلك وحكمه به في الأزل[4].

وقيل: الإذن هنا عبارة عن تخلية الله تعالى الكفار، وعدم منعهم من المسلمين، وسمّيت التخلية إذنًا؛ لكونها من لوازمه، فإن الإذن في[5] الشيء يخلّي[6] بين المأذون ومراده، ولا يمنعه منه؛ فلما كانت

---

[1] أحوال دخول الفاء على الخبر ينظر في: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص47.

[2] في (غ): «لتحقق التخلية إلا أنها سبب للإخبار بأنها بإذنه تعالى».

[3] في (ز): سببية.

[4] لم تقف الباحثة على هذا الأثر فيما توفر من مصادر.

[5] في (ز): وفي.

[6] في (ز): تجلي.

﴿وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ﴾

التخلية من لوازم الإذن؛ أطلق عليها لفظ الإذن مجازًا؛ على طريق ذكر الملزوم[1] وإرادة اللازم[2]؛ فإن حقيقة الإذن إنما يكون عند الْأَمْرِ أَوِ الرِّضَا.

وقيل المراد بإذن الله تعالى: علمُه؛ كقوله تعالى ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: 3] أي: إِعْلَامٌ، **وَيَرِدُ** عليه أن المقصود من الآية تسلية المؤمنين مما أصابهم، والتسليةُ لا تحصل ببيان كَوْنِ الانهزام واقعًا بعلمه تعالى[3]؛ لأن علمه تعالى عام يتعلق[4] بجميع المعلومات[5].

(قوله تعالى ﴿وَلِيَعْلَمَ﴾) عطف على قوله ﴿فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ على طريق عطفِ سببٍ على سببٍ آخرَ؛ ذكر أولًا: أن[6] ما أصابهم كائنٌ من عند أنفسهم، وَذَكَرَ ههنا أنه كائنٌ ليتميز المؤمنُ عن المنافقِ[7]؛ فيكون اللام فيه متعلقًا بما تعلق به الباء، وهو كائن[8] المقدّر[9].

---

(1) اللزوم: كون الحكم مقتضيًا لحكم آخر؛ بأن يكون إذا وجد المقتضي وجد المقتضَى وقت وجوده؛ كطلوع الشمس ووجود النهار، وعند المنطقيين عبارة عن امتناع الانفكاك عن الشيء؛ ينظر: التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص1405.

(2) فهو من المجاز المرسل الذي يعرف بأنه استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة غير المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الموضوع له. ينظر: عبد الرزاق، حسن إسماعيل، البلاغة الصافية في المعاني والبيان والبديع، ص33.

(3) مما أورده الواحدي، وتتمة كلامة: «وإنما تقع التسلية؛ إذا كان واقعًا بقضاء الله وقدره» الواحدي، التفسير البسيط، ج6، ص156.

(4) ساقط من (ز).

(5) ينظر: السنوسي، محمد بن يوسف، شرح أم البراهين، ص164.

(6) في (ز): الآن ما.

(7) من قوله «على طريق» إلى قوله: «عن المنافق» ساقط من (غ).

(8) في (ز): كان.

(9) يرى البصريون أن شبه الجملة لا بد أن تتعلق بفعل، أو بما يشبه الفعل، أو ما هو بمعناه؛ فإذا كان الفعل محذوفًا قدّروه بما يدل عليه السياق، وهنا كان التقدير "كائن" وهو مما يشبه الفعل. ينظر: فاضل السامرائي، معاني النحو، ج2، ص125.

﴿وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوِ ادْفَعُوا قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَاتَّبَعْنَاكُمْ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُون 167﴾

﴿وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا﴾ وليتميز المؤمنون والمنافقون؛ فيَظْهَرَ إيمانُ هؤلاءِ وكفرُ هؤلاء.

﴿وَقِيلَ لَهُمْ﴾ عطف على ﴿نَافَقُوا﴾ داخل في الصلة، أو كلامٌ مبتدأٌ.

﴿تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوِ ادْفَعُوا﴾ تقسيم للأمر عليهم، وتخيير بين أن يقاتلوا للآخرة، أو للدفع عن الأنفس والأموال.

ولما كان علمه تعالى محيطًا بكل واحد من الذين آمنوا ومن الذين نافقوا قبل الإصابة؛ فسَّرَ العلمَ بالتمييز؛ أيْ ليتميّزَ ويظهرَ للناس ما تقرّر في علمه تعالى من إيمان المؤمنين، وكفر المنافقين، جعل العلم مجازًا عن التميّز؛ على طريق ذكر السبب وإرادة المسبّب[1]، ويحتمل أن يكون علمه تعالى كناية عن علم أوليائه المقربين عنده؛ للإشارة إلى مكانتهم عنده [114/أ].

قوله: (أو كلام مبتدأ) أي غير معطوف على ما قبله؛ بل هو كلام ابتدأ الله تعالى به؛ لبيان دَغَلِهم[2]، وخبث باطنهم.

وكل واحدٍ من قوله تعالى: ﴿تَعَالَوْا﴾[3] و﴿قَاتِلُوا﴾ قائمٌ مقامَ الفاعل لـ«قالوا»؛ لأنه هو المفعول[4]، ولم

---

[1] فيكون مجازًا مرسلًا علاقته المسببية.

[2] في (ز): وغلهم. والدَغَل: دَخَل في الأمر مفسد له؛ [ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (دغل)، ج11، ص244].

[3] في (ز): فقالوا؛ ساقط من (غ).

[4] يريد شيخ زاده بذلك أن جملة ﴿تعالوا﴾ وجملة ﴿قاتلوا﴾ كل منهما في محل رفع نائب فاعل. وتفصيل ذلك أن أصل الكلام: قال الله لهم تعالوا. فتكون جملة ﴿تعالوا﴾ في محل نصب مقول القول. فلما بني الكلام لما لم يسمَّ فاعله أصبحت نائب فاعل [من إفادات أ.د حاتم التميمي المشرف على الرسالة].

وقيل: معناه قاتلوا الكفرة، أو ادفعوهم بتكثيركم سواد المجاهدين، فإن كثرة السواد مما يروع العدو ويكسر منه.

يتوسط حرف العطف بين «تعالوا» و«قاتلوا» للدلالة على أنَّ كُلَّ واحدٍ من الجملتين مقصود بنفسه[1]، مع قطع النظر عن الأخرى؛ أَمَرَهُمْ أوَّلًا بقوله ﴿تَعَالَوْا﴾[2] أي لا تنخزلوا[3] ولا تنقطعوا عنّا، ثمّ أمرهم بأحد الأمرين على طريق التقسيم والتخيير، وهما: أن يقاتلوا إيمانًا بالله تعالى واحتسابًا[4]، وأن يقاتلوا لمجرد دفع المشركين عن أنفسهم، وأهليهم، وأموالهم؛ إن لم يكن ثواب الآخرة مقصودًا لهم.

وقيل: معناه قاتلوا المشركين، وإن لم تقاتلوهم؛ ادفعوهم[5] عن أنفسكم، بتكثير سواد الغزاة؛ لأن كثرة السواد مما يَرُوعُ العدوَّ ويكسر أقدامهم؛ فقوله تعالى ﴿أَوِ ادْفَعُوا﴾ أكثروا سواد المجاهدين.

---

[1] يعتمد العطف على ركني التغاير والاشتراك، فلا بد من المعطوف والمعطوف عليه أن يشتركا في شيء ويفترقا في آخر؛ فعندها يجوز وضع (واو) العطف؛ أما إذا كانت الجملتان مشتركتين اشتراكًا تامًا أو منفصلتين في دلالتهما انفصالًا تامًا يجب حينها الفصل؛ أي حذف (واو) العطف [المصدر: محاضرات د. شحادة حميدي العَمري، مادة أساليب البيان، الفصل الثاني 2024/2023، كلية الدراسات العليا، قسم التفسير، جامعة القدس– فلسطين] ينظر أيضًا: الجارم– أمين، البلاغة الواضحة، ص227–230.

[2] في (غ): تعالى.

[3] الانخزال والتخزل: مشية فيها تثاقل وتراجع؛ ينظر[معجم العين، الفراهيدي، مادة (دلح)، ج3، ص183].

[4] قوله: «أن يقاتلوا إيمانًا بالله تعالى واحتسابًا» ساقط من (ز).

[5] في (غ): دفعوهم.

﴿قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَاتَّبَعْنَاكُمْ﴾: لو نعلم ما يصحُّ أن يسمَّى ﴿قِتَالًا﴾ لَاتَّبعناكم فيه؛ لكن ما أنتم عليه ليس بقتال؛ بل إلقاءٌ بالأنفس إلى التهلكة، أَو: لو نحسن قتالًا لاتبعناكم؛ وإنما قالوه دَغَلًا واستهزاءً.
﴿هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾؛ لانخزالهم، وكلامهم هذا، فإنهما أَوَّلُ أماراتٍ ظهرت منهم مؤذِنةً بكفرهم. وقيل هم لأهل الكفر أقرب نصرةً منهم لأهل الإيمان؛ إذ كان انخزالهم ومقالهم تقوية للمشركين وتخذيلًا للمؤمنين.

قوله تعالى: ﴿قالوا لو نعلم قتالًا﴾ استئناف أجيب به عن سؤال متوهّم[1]؛ كأنَّهُ قِيلَ: فما قالوا حين قيل لهم ذلك؟ فأجيب: بأنهم قالوا ذلك.

(وقوله) لو[2] نعلم معناه: لو علمنا[3]؛ لأن (لو) لانتفاء الشيء لانتفاء غيره في الماضي.

وتنكير قتالًا للتقليل؛ أي لو نعلم شيئًا مما يصحّ أن يسمّى قتالًا، أو شيئًا من القتال؛ لاتبعناكم[4].

(قوله تعالى: ﴿هُمْ﴾) في قوله ﴿هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ مبتدأ، ﴿أَقْرَبُ﴾ خبره، وهو أفعل تفضيل من القرب؛ الذي هو ضد البعد، ويتعدى بثلاثة أحرف: اللام، وإلى، ومِن؛ تقول: تقرّبتُ لك، وإليك، ومنك؛ فإذا[5] قلتَ: "زيدٌ أقرب من الصلاح من عمرو" فـ«من» الأولى: [بمعنى إلى[6]] هي المعدّية لأصل معنى القرب. والثانية: هي[7] الجارّة للمفضول بعد أفعل، وقد عُدِّيَ أقرب ههنا باللام؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ من قوله ﴿لِلْكُفْرِ﴾ و﴿لِلْإِيمَانِ﴾ متعلّق به

---

[1] وهو شبه كمال الاتصال، ويقصد منه أن تكون الجملة الثانية جواب عن سؤال يُفهَم من الأولى، ينظر: الجارم وأمين، البلاغة الواضحة، ص230.

[2] ساقط من (ز).

[3] فإن (لو) تجعل الفعل للمضيّ وإن كان مستقبلًا [ينظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص439].

[4] معاني التنكير تفهم من السياق فلا يدل التنكير وحده على التقليل بل إذا فهمت الجملة في سياقها؛ فقد يكون من معانيه التكثير والتعظيم [ينظر: عباس، فضل حسن، البلاغة فنونها وأفنانها، ص330].

[5] في (ز): وإذا.

[6] ساقط من (غ).

[7] في (غ): على.

﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ يُظهرون خلاف ما يُضمرون، لا تواطئ قلوبهم ألسنتهم بالإيمان. وإضافة القول إلى الأفواه تأكيد وتصوير.

﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ﴾ من النفاق، وما يخلو به بعضهم إلى بعض؛ فإنه يعلمه مفصلًا بعلم واجب وأنتم تعلمونه مجملًا بِأَمَارَاتٍ.

فَإِنْ قِيلَ قد تقرّر في النحو أنه لا يتعلّق حرفا جرٍّ متّحدان لفظًا ومعنىً بعاملٍ واحدٍ، إِلَّا إِذَا كان أحدُهُمَا معطوفًا على الآخر، أو بدلًا منه؛ فكيف[1] تعلقت اللامان ههنا بأقرب؟ –**فالجواب** أن هذا مِن خواص «أفعل» التفضيل؛ لأنه في قوة عاملين؛ لدلالته على معنيين: على أصل الفعل، وزيادته؛ فيعمل في كل واحد من المجرورين بِمَعْنىً غير المعنى الآخر. [114/ب] فتقدير الآية: يزيد قربهم إلى الكفر يومئذ على قربهم إلى الإيمان[2].

وقوله: ﴿يومئذ﴾ متعلق بـ«أقرب»، وَكَذَا «منهم».

و«مِن» هذه هي الجارّة للمفضول[3] بعد «أفعل»؛ وليست هي «مِنْ» المعدّية[4] لأصل معنى القرب.

ومعنى كون قربهم إلى الكفر أزيد[5] يومئذ من قربهم إلى الإيمان أنهم كانوا قبل ذلك الوقت كاتمين للنفاق؛ فكانوا في الظاهر أبعدَ من الكفر، فلما ظهر منهم ما كانوا يكتمونه صاروا أقربَ للكفر؛ فَإِنَّ كُلَّ واحدٍ من انخزالهم[6] برجوعهم عن معاونة المسلمين، وكلامِهم المحكيّ عنهم يدلّ على أنهم ليسوا من المسلمين.

قوله: (وإضافة القول إلى الأفواه تأكيد وتصوير) أي **تأكيد** للمعنى المستفاد من لفظ القول؛ فإن الكلام وَإِنْ كان يُطْلَقُ على الكلام اللِّساني والنفساني إِلَّا أَنَّ القولَ لا يطلق إلا على ما يكون باللسان الذي في الفم؛ فقيّد القول

---

[1] في (ز): فيكون.

[2] مستفاد من: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم، ج3، ص477.

[3] في (غ): للمفعول.

[4] في (ز): المتعدية.

[5] في (ز): زيد.

[6] جاء في هامش (أ): «أي انقطاعهم عن المؤمنين».

بوقوعه باللسان والفم؛ تأكيدًا لما يستفاد من القول، ونظيره قوله تعالى ﴿وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: 38]، و﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: 13]، وتصويرًا لحقيقة القول بصورةِ فَرْدِهِ[1] الصادر عن آلته؛ التي هي الفم واللسان.

وهذه الجملة[2] إمَّا مستأنفةٌ لا محل لها من الإعراب، وَإِمَّا في موضع النصب؛ على أنها حال من الضمير الذي في «أقرب»؛ أيْ قربوا للكفر قائلين هذه المقالة[3].

(قوله فإنه يعلمه مفصّلًا) جواب عما يقال من أن المعلوم الواحد إذا عَلِمَهُ عَالِمَانِ لا يكون أَحَدُهُمَا أعلمَ به من الآخر؛ فما معنى[4] قوله ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ﴾؟ **وتقريره:** أن معناه: أنه تعالى يعلمه[5] عِلْمَ إِحَاطَةٍ بتفاصيله وكيفياته، علمًا هو صفة حقيقة قائمة بذاته تعالى، واجبة بوجوبه؛ لا بدليلٍ وأمارةٍ، وأنهم يعلمونه علمًا إجماليًّا بأمارةٍ[6].

---

[1] في (ز): قردة.

[2] أي قوله تعالى: «يقولون بأفواههم».

[3] في (ز): قاتلين هذه المقاتلة.

[4] في (ز): فما يكون معنى.

[5] في (ز): يعلم.

[6] يعني أن علم الإنسان حادث مكتسب بوسائل المعرفة المختلفة، أما علم الله تعالى فقديم وواجب لا يفتقر فيه إلى وسيلة أو دلالة؛ بل هو صفة قائمة بذاته تعالى. ينظر: الخونجي، شرح كتاب معالم أصول الدين، ص321-334.

﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا قُلْ فَادْرَءُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ 168﴾

﴿الَّذِينَ قَالُوا﴾ رفع بدلًا من واو يكتمون، أو نصب على الذمّ أو الوصف للذين نافقوا، أو جر بدلًا من الضمير في ﴿بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ أو ﴿قُلُوبِهِمْ﴾ كقوله:

... عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بالماءِ حاتِمِ

﴿لِإِخْوَانِهِمْ﴾ أي لأجلهم، يريد من قُتِل يوم أحد من أقاربهم أو من جنسهم.

﴿وَقَعَدُوا﴾ حال مقدرٌ بـ(قد)؛ أي: قالوا قاعدين عن القتال.

﴿لَوْ أَطَاعُونَا﴾ في القعود ﴿مَا قُتِلُوا﴾ كما لم نقتل.

قرأ هشام **(ما قُتِّلوا)** بتشديد التاء[1].

قوله: (على جوده [لضنّ[2]] بالماء حاتم) بجرّ (حاتم) على أنه بدل من (الهاء في جوده)؛ فإنه يجوز إبدال الظاهر من ضمير الغائب؛ وإن لم يجز إبداله من سائر الضمائر. **وأول** البيت:

على حالة لو أن في القوم حاتما *** على[3] جوده (إلخ)[4]

وقوافي القصيدة كلها مجرورة؛ فلا بدّ من جرّ «**حاتمِ**»، ولا وجه لِجَرِّهِ سوى كونه بدلًا من الضمير المجرور في قوله: «على جوده».

وقوله (على جوده): حال من حاتمًا؛ فيكون [ضنّ[5]] مسندًا [115/أ] إلى ضمير (حاتمًا).

قوله: (من أقاربهم أو من جنسهم) يعني أن المراد من هذه الأخوّة إمّا[6] المشاركة في النسب، أو في الاعتقاد والمذهب.

---

(1) قرأ هشام عن ابن عامر بالتشديد، وقرأها الباقون بالتخفيف [ينظر: ابن الجزري، النشر، ج2، ص243].

(2) في (أ): لظنّ، والصواب لضنّ.

في (ز): بظن خاتم. وكذا في الموضع التالي.

(3) في (ز): قوله على.

(4) [البحر الطويل]، حكاه الفرزدق، ويراد من البيت المبالغة في تصوير شدة الحال وصعوبتها؛ جاء في ديوان الفرزدق بلفظ: على ساعة لو أن في القوم حاتم ... على جوده لضنت به نفس حاتم [الفرزدق، ديوان الفرزدق، ج2، ص 297، دار بيروت، بيروت–لبنان، 1984م.

(5) في (أ) و(ز): ظن.

(6) ساقط من (ز).

﴿قُلْ فَادْرَءُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ أي إن كنتم صادقين أَنَّكُمْ تقدرون على دفع القتل عمن كتب عليه؛ فادفعوا عن أنفسكم الموت وأسبابه؛ فإنه أحرى بكم، والمعنى: أن القعود غيرُ مُغْنٍ؛ فإنَّ أسبابَ الموتِ كثيرةٌ، وكما أنَّ القتال يكون سببًا للهلاك والقعودَ سببًا للنجاة؛ قد يكون الأمر بالعكس.

قوله: (مقدر بـ«قد») على أنه حال من فاعل ﴿قَالُوا﴾، ومجيء الماضي حالًا بـ(الواو) و(قد) أو بأحدهما فقط، أو بدونهما؛ كما في قوله تعالى ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: 90] كلُّه[1] ثابتٌ[2] في لسان العرب.

قوله تعالى: ﴿فادرؤوا عن أنفسكم الموت﴾ جواب لقولهم: ﴿لو أطاعونا ما قُتِلوا﴾.

فَإِنْ قِيلَ: كيف[3] يستدل به على بطلان قولهم مع ظهور الفرق بين الاحتراز عن القتل والاحتراز[4] عن الموت؛ فإنَّ الأوَّل ممكنٌ بخلاف الثاني؟ **فالجواب:** أن هذا الدليل مبنيّ على أن جميع ما يجري في العالم لا يقع إلا بقضاء الله تعالى وقدره فإنه حينئذٍ لا يبقى فرق بين القتل وبين الموت؛ فيصح الاستدلال والإلزام؛ لأن من زعم أنه يقدر على دفع ما كتب عليه من القتل[5]، يلزمه أن يقدر على دفع سائر ما كتب عليه من أسباب الموت ونحوه، واللازم باطلٌ؛ فالملزوم[6] مثله.

---

[1] في (غ): كلها.

[2] ساقط من (غ).

[3] ساقط من (ز).

[4] في (ز): وللاحتراز.

[5] ساقط من (ز).

[6] في (ز) والملزوم.

﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ 169﴾

﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا﴾ نزلت في شهداء أحد، وقيل: في شهداء بَدْرٍ، والخطاب لرسول الله صلّى الله عليه وسلّم، أو لكل أحد.

وقرئ بالياء؛ على إسناده إلى ضمير الرسول عليه السلام، أو من يحسب، أو إلى الذين قتلوا.

والمفعول الأول محذوف؛ لأنه في الأصل مبتدأ جائز الحذف عند القرينة.

وقرأ ابن عامر ﴿قُتِّلُوا﴾ بالتشديد لكثرة المقتولين.

﴿بَلْ أَحْيَاءٌ﴾ أي بل هم أحياء. وقرئ بالنصب على: بل أحسبهم أحياء.

﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ ذوو زلفى منه.

﴿يُرْزَقُونَ﴾ من الجنة وهو تأكيد لكونهم أحياء.

قوله: (نزلت في شهداء أحد) وكانوا سبعين رجلًا أربعة من المهاجرين وباقيهم من الأنصار، **وشهداء** بدر كانوا أربعة عشر رجلًا: ثمانية من الأنصار، وستة من المهاجرين.

قرأ الجمهور[1] **﴿ولا تَحسَبَنّ﴾**[2] بتاء الخطاب، وفاعله: إما ضمير رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو ضمير كلِّ مَن يصحّ منه الحسبان.

(وقرئ) بياء الغيبة، وفاعله إما ضمير الرسول صلى الله عليه وسلم، أو ضمير كل من يصلح للحسبان، أو[3] الموصول الذي بعده وهو قوله ﴿الَّذِينَ قُتِلُوا﴾؛ [فعلى هذا يكون مفعوله الأول محذوفًا، تقديره ولا يَحْسَبَنّ الذين قُتِلوا[4]] في سبيل الله أنفُسَهُم أمواتًا.

فإن قلت: كيف جاز حذف المفعول الأول؛ ومن خصائص أفعال القلوب أنه لا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين –قال ابن الحاجب[5] في (الكافية): "ومن خصائصها أنها[6] إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر

---

(1) قرأ أبو جعفر، وابن ذكوان عن ابن عامر، وعاصم وحمزة: تحسَبنّ؛ وقرأ هشام عن ابن عامر: يحسَبنّ؛ وقرأ الباقون: تحسِبنّ، وهي القراءة التي نسبها المؤلف للجمهور؛ [ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص244].

(2) جاء في هامش (أ): «أي لا تظنّن».

(3) في (غ): و.

(4) سقط من (ز).

(5) أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن يونس الدوني ثم المصري لقبه جمال الدين، معروف بابن الحاجب؛ لأن والده كان حاجبًا للأمير. من أبرز فقهاء المالكية وعلماء اللغة العربية وأهم تصانيفه فيها الكافية، والشافية، وله تصانيف بارعة في الأصول أهمها وأشهرها مختصره في أصول الفقه، توفي في الإسكندرية سنة 646هـ. [ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج3، ص250].

(6) في (ز): أنه.

بخلاف باب أعطيت[1] -؟ **أجيب** بأن مفعوله الأوّل في الأصل مبتدأ، والمبتدأ يجوز حذفه عند قيام القرينة؛ كما حذف في قوله تعالى ﴿بَلْ أَحْيَاءٌ﴾ فإن أصله: بل هم أحياء؛ فحذف لدلالة الكلام عليه.

قرأ ابن[2] **عامر**، وحمزة، وعاصم: ولا تحسَبن بفتح السين، والباقون بكسرها؛ وهما لغتان.

قوله: (ذوو زلفى منه[3]**)** إشارة إلى أن قوله تعالى ﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ خبرٌ ثان للمبتدأ المقدّر، وأن المراد من العندية: عندية[4] [115/ب] المكانة[5] والقربة منه تعالى؛ لاستحالة حملها على العندية المكانية، والمعنى أنهم مقرّبون منه تعالى؛ قرب التكريم والتعظيم. وقيل إنه ظرف لأحياء أي أنهم أحياء في[6] حكمه؛ على منوال قولهم: هذه المسألة عند الشافعي كذا وعند غيره كذا.

وقوله: (يرزقون) خبر آخر، أو صفة لأحياء، أو حال من الضمير الذي في أحياء؛ أي: يَحيَوْنَ مَرْزوقين.

وظاهر[7] **الآية** يدل على أن الشهداء -وإن فارقت أرواحهم عن أجسادهم- إلا أنهم أحياءٌ حالَ نزولِ الآية. وَجَعْلُهُمُ أحياءً -باعتبار أنهم سيصيرون أحياء في الآخرة- عُدُولٌ عن الظاهر بلا دليل، **ويؤيده** قوله تعالى في حق أهل العذاب[8]: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [غافر: 46]؛ فإنَّهُ يَدُلُّ عَلَى

---

(1) ابن الحاجب، جمال الدين، المصري الإسنوي المالكي، ت. 646هـ، الكافية في علم النحو، ص47، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، ط 1، القاهرة، مكتبة الآداب، 2010م.

(2) ساقط من (ز).

(3) ساقط من (ز).

(4) ساقطة من (ز).

(5) في (غ): المكانية.

(6) في (ز) أو.

(7) في (ز) فظاهر.

(8) في (غ): عذاب.

أَنَّهُمْ أحياء قبل قيام القيامة لأجل التعذيب؛ فإذا كان أهلُ العذابِ أحياءً قبل قيامها لأجل[1] التعذيب فَكَوْنُ أهل الثواب أحياءً قبل قيامها لأجل الإحسان والإثابة أَوْلَى؛ لأن جانبَ الرحمةِ والفضلِ أوسعُ وأرجحُ من جانب العذاب والعقاب.

ثُمَّ إن الظاهر أن المراد من كون الشهداء أحياء في الحال –كونهم أحياء بأرواحهم لا بأجسادهم؛ ضرورةَ أَنَّ الميت لا يَحْيَا بجسده كالحياة التي كانت له قبل الموت، والحياة بقدر ما يدرك بها[2] اللذة والألم[3] يشترك فيها جميع الأموات؛ فلا وجه لتخصيص الشهداء بها، والأرواح وإن كانت حادثةً مسبوقةً بالعدم إلَّا أنها بعد مفارقتها عن الأبدان لا يتطرق إليها العدم والفناء؛ بل هي باقية أبَدا في رحمة الله تعالى أو[4] عذابه؛ فالأرواح المفارقة كلها أحياء مدركة للذّة[5] والألم؛ فتخصيص أرواح الشهداء بما ذكر من كونهم أحياءً مقرّبين من الله تعالى مرزوقين من الجنة.. إلخ؛ مبني على أنهم هم المنتفعون بحياتهم[6]، وأن من عداهم وإن لم يكونوا ميّتين بأرواحهم –إلا أنهم ليسوا بأحياء بالنسبة إلى الشهداء؛ لعدم انتفاعهم بحياتهم كانتفاع الشهداء.

وحياة أرواح الشهداء بالمعنى المذكور جعلت حياة لأنفسهم لِأَنَّ الإنسان المخصوص ليس عبارة عن هذا الهيكل المخصوص؛ بل هو أمر مغاير لها؛ لأن هذا[7] الهيكل لا يزال على التبدل والتغير، والإنسان المخصوص باق بحاله، والباقي غير المتبدل والمتغير؛ «فثبت أن الإنسان مغاير لهذا البدن المخصوص، وذلك[8] الأمر المغاير له يحتمل أن يكون جسمًا مخصوصًا ساريًا في البدن سريان النار في الفحم

---

[1] في (غ): لأجل أجل.

[2] ساقط من (غ).

[3] في (ز): والأ.

[4] في (ز): و.

[5] في (ز): اللذة.

[6] في (ز): لحياتهم.

[7] ساقط من (ز).

[8] في (غ): فذلك.

والدهن في السمسم، وماء الورد في الورد»[1]، ويحتمل أن يكون جوهرًا قائمًا بنفسه ليس بجسم ولا حال في الجسم [116/أ] وعلى كل واحد من المذهبين، لا يبعد أن[2] يفارق ذلك الأمر عن البدن، ويموت البدن بمفارقته عنه[3]، وهو باقٍ على حاله، مدركًا، فاهمًا لما له وعليه، فيثاب ويعذب على حسب أعماله، والدلائل العقلية والنقلية[4] الدالة على بقاء النفوس بعد موت الأجساد كثيرةٌ متعاضدةٌ، ولمّا لم تمت النفوس بموت الأبدان صح أن يُثابَ[5] الميِّتُ فِي الْقَبْرِ ويعذّبَ، وأن يزيد ثواب الشهداء على ثواب غيرهم من المؤمنين.

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لمّا أصيب[6] إخوانكم يوم أحد، جعل الله أرواحهم في أجواف طيرٍ خضرٍ، تَرِدُ أنهار الجنة، وتأكل من ثمارها، وتسرح[7] في الجنة حيث شاءت، وتأوي إلى قناديل من ذهب معلقة تحت العرش، فلما رأوا طيب مقيلهم ومطعمهم ومشربهم، ورأوا ما أعد الله لهم من الكرامة؛ قالوا: يا ليت قومنا يعلمون ما نحن فيه من النعيم[8]، وما صنع الله بنا؛ كي يرغبوا[9] في الجهاد ولا ينكثوا عنه! فقال الله عز وجل: أنا مخبرٌ عنكم ومبلّغ إخوانكم؛ ففرحوا بذلك واستبشروا؛ فأنزل الله تعالى ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا﴾ إلى قوله ﴿لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾»[10].

---

(1) يعني بـ(الهيكل المخصوص): البدن [ينظر: الرازي، التفسير الكبير، ج4، ص127؛ ج9، ص427].

(2) أو يبعدان.

(3) ساقط من (ز).

(4) ساقط من (ز).

(5) في (ز): ثيابة.

(6) في (ز): أميت.

(7) في (ز) تشرح.

(8) في (ز): النِعم.

(9) في (ز): يرغبون.

(10) أخرجه أحمد في مسنده ت شاكر، ج3، ص92 وصحح المحقق إسناده؛ وأبو داوود في مسنده ت الأرنؤوط، ج4، ص174 وقال المحقق إسناده حسن؛ وأورده الحاكم في المستدرك، ج2، ص97.

﴿فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ وَيَسۡتَبۡشِرُونَ بِٱلَّذِينَ لَمۡ يَلۡحَقُواْ بِهِم مِّنۡ خَلۡفِهِمۡ أَلَّا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ 170﴾

﴿فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ وهو شرف الشهادة، والفوز بالحياة الأبدية، والقرب من الله تعالى، والتمتع بنعيم الجنة.

﴿وَيَسْتَبْشِرُونَ﴾ يُسَرّون بالبشارة.

﴿بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾ أي بإخوانهم المؤمنين الذين لم يقتلوا فيلحقوا بهم.

﴿مِنْ خَلْفِهِمْ﴾ أي الذين من خلفهم زمانًا أو رتبة.

(قوله تعالى ﴿وَيَسْتَبْشِرُونَ﴾[1] معطوف على قوله ﴿فَرِحِينَ﴾ عطف الفعل على الاسم؛ لكون الفعل في تأويل الاسم[2]، كأنه قيل: فرحين ومستبشرين، ونظيره قوله تعالى ﴿**أَوَلَمْ يَرَوْاْ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَۚ**﴾ [الملك: 19]. ويجوز أن يكون خَبَرَ مبتدإٍ محذوفٍ؛ أي: وهم يستبشرون، فتكون الجملة الاسمية حالًا من الضمير المستكن في فرحين، أو من العائد المحذوف من آتاهم، ولا يجوز أن يكون قوله ﴿وَيَسْتَبْشِرُونَ﴾ حالًا من غير تقدير المبتدأ؛ لأن المضارع المثبت لا يقع حالًا مع الواو[3].

وبناء «اسْتَفْعَلَ» هنا ليس للطلب؛ بل هو بمعنى الثلاثي المجرد، نحو: ﴿وَاسْتَغْنَى اللَّهُ﴾ [التغابن: 6] أي: غَنِيَ، وقد سُمِعَ بَشِرَ الرجل –بكسر العين– بمعنى سُرَّ وفَرِحَ[4]؛ فتكون استبشر بمعناه **وقيل:** هو مطاوع «أَبْشَرَ»؛ نحو: أَرَاحَهُ فاستراح[5]؛ فإن البشرى حصلت لهم بإبشار الله تعالى، وإليه أشار[6] صاحب

---

[1] جاء في هامش (أ): «الاستبشار، شار، شرَن».

[2] في جواز عطف الفعل على الاسم ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج4، ص2022.

[3] ينظر حاشية رقم (1)، ص58.

[4] في (ز) قدح.

[5] معنى كونه مطاوعًا، أن الزيادة فيه على الثلاثي تفيد معنى المطاوعة، وهو انقياد الشيء وقبوله لفعل الفاعل، مثل كسرتُ الزجاج فانكسَرَ. ومن الصيغ التي يمكن أن تدل على المطاوعة: انْفَعَلَ، افْتَعَلَ، تَفَعَّل، تَفَاعَلَ، استَفْعَلَ. [ينظر: الحملاوي، شذاالعرف في فن الصرف، ص29–ص35.

[6] في (ز) وأشار إليه.

﴿أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ بدل من الذين، والمعنى: أنهم يستبشرون بما تبيَّن لهم من أمر الآخرة وحال من تركوا خلفهم من المؤمنين؛ وهو أنهم إذا ماتوا أو قتلوا كانوا أحياءً حياةً لا يكدِّرها خوفُ وقوعِ محذورٍ، وحزنُ فواتِ محبوبٍ.

الكشاف بقوله: "بشّرهم الله بذلك، فهم مستبشرون به[1]"، والمصنف أيضا بقوله: **([يُسَرُون][2] بالبشارة)** أي: يفرحون بأن بُشِّروا بحسن حال من تركوا خلفهم.

والخوف يكون بسبب توقع المكروه النازل[3] في المستقبل.

والحزن يكون بسبب فوات المنافع التي كانت موجودة في الماضي؛ فبيّن الله تعالى أنه لا خوف [116/ب] عليهم مما سيأتيهم من أحوال القيامة وأهوالها، ولا حزن لهم مما فاتهم من نعيم الدنيا ولذاتها.

وقيل: بناء **«يستبشرون»** للطلب؛ أيْ يطلبون البشارة من الله تعالى لإخوانهم في الدين؛ بما نال أنفُسُهم من الكرامة والتفضّل على غيرهم؛ من كونهم أحياءً مقرّبين، معجّلًا لهم رزق الجنة، يأكلون منها ويشربون، كما يأكل ويشرب أهل الدنيا من نعيمها[4]؛ بسبب الشهادة؛ ليعلم إخوانهم بكرامتهم عند الله، ويعرفوا[5] درجة الشهادة[6]؛ فيبعثهم ذلك على الجهاد الذي هو سبب ذلك.

والاستبشار[7] كما يراد به الفرح قد يذكر ويراد به طلب البشارة أيضًا[8]، وعلى تقدير أن يكون الاستبشار بمعنى الفرح؛ يكون المعنى: يستبشرون بما تبيّن لهم من حالهم في الآخرة[9]، ومن حال مَن تركوا خلفهم من المؤمنين، وهو أنهم جميعًا يبعثون آمنين فرحين بما آتاهم الله من فضله، الذي هو الحياة الأبدية، والقرب

---

(1) الزمخشري، الكشاف، ج1، ص440.

(2) في (أ) و(ز): «يسرُن» وفي باقي النسخ «يسرّون».

(3) في (ز) والنازل.

(4) قوله: «كما يأكل ويشرب أهل الدنيا من نعيمها» ساقط من (ز).

(5) في (ز) ويعرفون.

(6) في (ز) الشهداء.

(7) في (ز) الاستبشار.

(8) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (بشر)، ج4، ص61.

(9) قوله: «من حالهم في الآخرة» ساقط من (ز).

والآية تدل على أن الإنسان غير الهيكل المحسوس؛ بل هو جوهر مدرَك بذاته، لا يفنى بخراب البدن، ولا يتوقف عليه إدراكه، وتألمه، والتذاذه، ويؤيد ذلك قوله تعالى في آل فرعون: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا﴾ [غافر: 46] الآية، وما روى ابن عباس رضي الله عنهما، أنه عليه الصلاة والسلام قال: «أرواح الشهداء في أجواف طير خضر ترد أنهار الجنة، وتأكل من ثمارها وتأوي إلى قناديلَ معلقة في ظل العرش»

من الله، والتمتع بنعيم الجنة، بحيث لا يكدرهم خوف وقوع محذور، وحزن فوات محبوب؛ بشرهم الله تعالى فهم[1] مستبشرون به. **ويعلم** منه أنه ينبغي لمن يرى نفسه في خير أن يتمنى مثله لإخوانه في الله.

(وقوله تعالى: ﴿ألّا خوف عليهم﴾) بدل اشتمال[2] من «الذين لم يلحقوا بهم»، والمعنى: أنهم يستبشرون بعدم[3] خوف إخوانهم –الذين لم يلحقوا بهم– وحزنهم؛ فهو الْمُسْتَبْشَرُ[4] به في الحقيقة؛ لأن الذَّوَاتِ لا يستبشر بها. **ويجوز** أن يكون في محل النصب؛ على أنه مفعول له[5]، أي: لأنهم لا خوف عليهم[6].

و«أَنْ» هذه هي المخففة، واسمها ضمير الشأن[7]، وجملة النفي بعدها في محل الخبر.

---

[1] في (ز) فهو.

[2] البدل الذي يكون وصفًا للمبدل منه أو تربطه به علاقة غير الجزئية: نحو: أعجبني زيد علمُه. ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج4، ص1966.

[3] في (ز) بعد.

[4] في (غ): فهم المستبشرون.

[5] في (ز): به.

[6] ساقط من (ز).

[7] ضمير الشأن أو القصة عند البصريين، وهو المجهول عند الكوفيين ينظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص173، يقدر من معنى الجملة اسمًا، جعلوا ذلك الضمير يفسره، حتى يصح الإخبار بتلك الجملة عن ذلك الضمير... والفرق بينه وبين الضمائر: أنه لا يعطف عليه، ولا يؤكد، ولا يبدل منه، ولا يتقدم خبره عليه، ولا يفسر بمفرد؛ ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل شرح التسهيل، ج2، ص271.

ومَن أنكر ذلك، ولم ير الروح إلا ريحًا وعَرَضًا؛ قال: هم أحياء يوم القيامة، وإنما وصفوا به في الحال لتحققه ودنوّه، أو أحياء بالذكر أو بالإيمان.

وفيها حثّ على الجهاد، وترغيب في الشهادة، وبعث على ازدياد الطاعة، وإحماد لمن يتمنى لإخوانه مثل ما أنعم عليه، وبشرى للمؤمنين بالفلاح.

(قوله: الإنسان غير الهيكل) لِأَنَّ الْهَيْكَلَ من ابتداء حدوثه إلى انتهاء عمره[1] لا يزال على التبدل والتغير، والإنسان بَاقٍ عَلَى حَالِهِ، وَالْبَاقِي غَيْرُ الْمُتَغَيِّرُ؛ فهو جوهرٌ مدرَكٌ بذاته، سواء كان مجردًا كما هو[2] عند الحكماء، أو جسمانيًا كما هو عند المتكلمين، والهيكل بمنزلة المركب له[3].

(قوله وما روى) عطف على قولِه **(قولُهُ تعالى)**؛ فإن الحديث المذكور[4] يؤيد أيضا ما ذكر من أن إدراك الجوهر المذكور وتألمه والتذاذه –لا يتوقف على حياة الهيكل، فكما دلت الآية على أَنَّ آلَ فرعون متألِّمون بعد خراب البدن[5]؛ فكذا الحديث دلّ على أن الشهداء متلذِّذون بعد خراب البدن.

ثم قيل الحديث على ظاهره، والمعنى: أن أرواح الشهداء تحلُّ[6] أبدانَ الطُّيُورِ الْخُضْرِ؛ على قول من جعلها جواهر[7] جسمانية، أو تتعلق بها على قول من جعلها مجردة؛ فتلتذ[8] وتتنعم[9] في الجنة[10] بذلك.

---

[1] في (ز) عمر.

[2] ساقط من (ف).

[3] ينظر: الخونجي، شرح كتاب معالم أصول الدين، ص617–630.

[4] من قوله «والهيكل بمنزلة المركب» إلى قوله: «فإن الحديث المذكور» ساقط من (ف).

[5] على وهي قوله تعالى: «النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ» [غافر: 46].

[6] في (ز) تحلى.

[7] في (ف) جوهر.

[8] في (ف) فتلذذ.

[9] في (ز): «تتنعم ح في»؛ يعني: تتنعم حينئذ في.

[10] قوله: «في الجنة» ساقط من (غ).

[117/أ] **وقيل**: المراد بالطير الخضر والقناديل المعلقة: الأفلاكُ والكواكبُ، وَأَنَّ الأَرْوَاحَ المذكورة تتعلق بها؛ فتلتذ بذلك.

(قوله: وإحمادٌ لمن[1] يتمنى لإخوانه)؛ حيث مُدِحَ الشهداء بأنهم يستبشرون بما حصل لمن[2] خلفهم من النعمة والفضل، وعدم الخوف والحزن الذي حصل لأنفسهم.

[1] في (ف): عن.

[2] في (ف): عن.

﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ 171﴾

﴿يَسْتَبْشِرُونَ﴾ كرَّره للتوكيد، وليعلق به ما هو بيان لقوله: ﴿أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾. ويجوز أن يكون الأول بحال إخوانهم، وهذا بحال أنفسهم.

﴿بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ ثوابًا لأعمالهم. ﴿وَفَضْلٍ﴾ زيادةً عليه كقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: 26]. وتنكيرهما للتعظيم.

﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ من جملة المستبشَر به، عطفٌ على ﴿فَضْلٍ﴾.

(قوله وليُعَلِّق[1] به ما هو بيان لقوله: ألّا خوف) وجه كون ذكر الرحمة والفضل بيانًا لقوله ﴿أَلَّا خَوْفٌ﴾[2]: أن من وُفِّي له ثواب عمله، وزيد عليه تفضلًا وكرمًا، لا يخاف؛ لأن الخوف غمٌّ يلحق الإنسان مما يتوقعه من المكروه، والحزن غمّ[3] يلحقه[4] من فوات نافع أو إصابة ضار؛ ومن كان متقلبًا في النعمة والفضل –اللذين ذكرا منكّرين للتعظيم–؛ [كيف يحزن على ما حلّ من[5]] المكروه، وكيف يخاف مما يتوقع منه!

ويجوز أن يكون الاستبشار الأول بحال إخوانهم، وهذا بحال أنفسهم، ذكر أولًا أنهم يفرحون مما[6] تبيّن لهم من حال الذين لم يلحقوا بهم[7]، وذكر ههنا أنهم يستبشرون[8] بما حصل لأنفسهم من نعمة الله تعالى وفضله. ولم يعطف الثاني على الأول لكونه استئنافًا، لبيان فرحهم بحال أنفسهم، بعد بيان فرحهم بحال إخوانهم.

---

[1] في (ف) و(غ): يتعلق.

[2] في (ف): حذف.

[3] في (ف): ثم.

[4] في (ز): يلحق الإنسان.

[5] ساقط من (ف).

[6] في (ز): بما.

[7] من قوله: «وهذا بحال أنفسهم» إلى قوله: «لم يلحقوا بهم» ساقط من (ف).

[8] في (ف): يستشر.

على الوجه الأول يكون كُلٌّ واحدٍ من النِّعْمَةِ وَالْفَضْل حال إخوانهم، كما أن عدم الخوف والحزن حالهم أيضًا؛ حيث جعل ذكر النعمة والفضل بيانًا لعدمهما[1]؛ فلذلك ترك العطف[2] بينهما[3].

فرق بين النعمة والفضل؛ حيث عطف أحدهما على الآخر؛ والعطف يقتضي المغايرة، ووجه الفرق: أن المراد بالنعمة: الثواب الحاصل لهم بمقابلة أعمالهم، وبالفضل: ما حصل لهم بمحض التفضل والإحسان، **ونظيره** من حيث المعنى قوله تعالى ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: 26].

فَإِنْ قِيلَ أليس قد ذكر فرحهم بأحوال أنفسهم بقوله ﴿فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾، والفرح عين الاستبشار؛ فيلزم[4] التكرار؛ على تقدير أن يكون الاستبشار الثاني بحال أنفسهم؟ **قلنا:** لا نسلِّم[5] أن الفرح عين الاستبشار؛ بل هو أعمّ لأن الاستبشار هو الفرح الحاصل بالبشارة.

ذكر أولًا: فرحهم بما هم فيه[6] مما آتاهم الله من فضله، ثم ذكر فرحهم الحاصل لهم؛ بأن يبشَّروا بما سيحصل لهم في الآخرة، ما هو[7] أعز وأكبر مما هم فيه الآن.

قوله: (عَطْفٌ على فضل) والتقدير: «يستبشرون بنعمة من الله وفضل، وبأن الله لا يضيع أجر المؤمنين»

---

[1] في (ز): لعدمها.

[2] في (ز): العاطف.

[3] من قوله «ولم يعطف» إلى قوله: «ترك العطف بينهما» ساقط من (ف) و(غ).

[4] في (ف): عن الاستبشا فيلذم.

[5] في الأصل وباقي النسخ: (لا نم) وهو اختصار: «لا نسلم».

[6] في (ف): وفيه.

[7] ساقط من (ف).

وقرأ الكسائي بالكسر[1]؛ على أنه استئنافٌ معترضٌ دالٌّ على أن ذلك أجرٌ لهم على إيمانهم، مشعر بأن من لا إيمان له؛ أعماله محبطة، وأجوره مضيعة.

ووضع الظاهر موضع الضمير؛ تأكيدًا، ومبالغة في بيان حصول المبشر به لهم[2]؛ لأن تعميم الحكم بمنزلة البره ان للحكم الخاص[3]، فإنه تعالى إذا لم يضيّع أجر المؤمنين[4] مطلقًا، فكيف يضيع أجر من بذل نفسه في إعلاء كلمة الله ونصرة دينه!

قوله: (على أنه استئناف معترض) جعله اعتراضًا؛ بناء على مذهب من يجوّز وقوع الجملة المعترضة [117/ب] في آخر الكلام؛ فإن الاعتراض[5] في المشهور: «أن يؤتى في أثناء كلام واحد، أو بين[6] كلامين[7] متصلين معنىً بجملة[8] أو أكثر، لا محل لها من الإعراب؛ لنكتة سوى دفع الإبهام[9]»؛ فإن ما يؤتى بها لدفع إبهام خلاف المقصود يقال له: التكميل[10]؛ لا الاعتراض.

---

(1) يعني كل همزة (إنّ)؛ قرأ به الكسائي، والباقون بالفتح؛ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص244.

(2) الإظهار في مقام الإضمار أسلوب بلاغي من أنواع الإطناب، ينبئ عن العناية بالمظهر وتوكيده، ينظر: عباس، فضل حسن، البلاغة فنونها وأفنانها، ج2، ص504-505. وهو في هذا الموضع يقصد أن ظاهر الكلام أن يكون "لا يضيع أجرهم" فبدلًا من ذلك قال تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

(3) كانت الآيات تتحدث عن أجر الشهداء، وختمت ب«أن الله لا يضيع أجر المؤمنين»، فعندما وضع الظاهر مكان المضمر بطل تقدير عود الضمير على الشهداء، والعلاقة بينهم وبينهم عموم المؤمنين: عموم وخصوص مطلق، فالشهداء أخص مطلقًا من المؤمنين؛ فإطلاق حكم على المؤمنين، وتعميمه على سائرهم، يكون برهانًا لوقوع هذا الحكم على الشهداء منهم أيضًا.

(4) في (ز) و (ف): المؤمن.

(5) في (ف): اعتراض.

(6) في (ز): وبين.

(7) في (ف): كامين.

(8) في (ف): الجملة.

(9) الخطيب القزويني، تلخيص المفتاح، ص128، ت ياسين الأيوبي، ط المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، 2002.

(10) المرجع نفسه، ص126.

وما نحن فيه ليس باعتراض على المشهور؛ لأَنَّهُ لم يقع في أثناء كلامٍ واحدٍ، ولا بين كلامين متصلين معنىً، إلا أن صاحب **الكشاف** جعله معترضةً حيث قال: «وبالكسر على الابتداء وعلى[1] أن الجملة اعتراض[2]». وجرى على هذا المذهب في مواضع منه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ إلى قوله ﴿أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ فإنه جوّز أن يكون قوله ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا﴾ مبتدأ ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾؛ فإنه يكون على هذا معترضة كما قبله[3].

---

[1] ساقط من (ز).

[2] الزمخشري، الكشاف، ج1، ص440.

[3] في (ز): قيل.

﴿ٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعۡدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡقَرۡحُۚ لِلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ مِنۡهُمۡ وَٱتَّقَوۡاْ أَجۡرٌ عَظِيمٌ 172﴾

﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ﴾ صفةٌ للمؤمنين، أو نصبٌ على المدح، أو مبتدأٌ خبره: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾» بجملته. و«مِنْ» للبيان، والمقصود من ذكر الوصفين المدح والتعليل لا التقييد؛ لأن المستجيبين كُلَّهُمْ محسنون متقون.

قوله تعالى ﴿اسْتَجَابُوا﴾ معناه[1]: أجابوا وأطاعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في اتِّبَاع الْعَدُوِّ؛ فإن دعوته عليه السلام إياهم دعوة الله تعالى؛ فتكون إجابته إجابة لله تعالى. فإن استجاب قد يكون بمعنى أجاب، كما في قول الشاعر:

وَدَاعٍ دَعَا: يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَدَى ... فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ[2]

أي: لم يجبه.

قوله: (بجملته) فإنه جملة اسمية قدّم فيها الخبر على المبتدأ؛ وهو قوله ﴿أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾.

قوله: (و«مِن» للبيان) يعني أن كلمة «مِنْ» في قوله ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقَوْا﴾ ليست للتبعيض؛ لأن الذين استجابوا لله والرسول كلَّهم قد أحسنوا واتقوا؛ لا بعضهم[3]؛ بل هي لبيان الجنس.

وخلاصة المعنى: الذين استجابوا لله والرسول لهم أجر عظيم، إلا أنهم وُصفُوا بوصفي الإحسان والتقوى؛ مدحًا لهم وتعليلًا لعِظَمِ أجرهم[4] بحُسنِ فعالهم[5]؛ فإن الإحسان يدخل تحته الإتيان بجميع المأمورات،

---

[1] في (ف): معنا.

[2] [البحر الطويل]، ينسب إلى محمد بن كعب الغنوي؛ نصّه في الجمهرة: "فلم يستجب عند النداء مجيب" [ينظر: أبو زيد القرشي، جمهرة أشعار العرب، ص555]؛ وجاء في أمالي القالي أنه قيل: «بعض الناس يروي هذه القصيدة لكعب بن سعد الغنوي، وبعضهم يرويها بأسرها لسهم الغنوي، وهو من قومه وليس بأخيه، وبعضهم يروي شيئًا منها لسهم، والمرثيّ بهذه القصيدة يكنى أبا المغوار واسمه هرم، وبعضهم يقول: اسمه شبيبٌ»؛ [ينظر: أمالي القالي، ج2، ص151].

[3] ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج1، ص441.

[4] قوله: «لعظم أجرهم» ساقط من (ف).

[5] في (ف): مقالهم.

روي «أن أبا سفيان وأصحابه لما رجعوا فبلغوا الروحاء ندموا وهمّوا بالرجوع، فبلغ ذلك رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فندب أصحابه للخروج في طلبه وقال: لا يخرجن معنا إلا من حضر يومنا بالأمس، فخرج عليه الصلاة والسلام مع جماعة حتى بلغوا حمراء الأسد[1]، وهي على ثمانية أميال من المدينة. وكان بأصحابه القرح فتحاملوا على أنفسهم حتى لا يفوتهم الأجر، وألقى الله الرعب في قلوب المشركين فذهبوا» فنزلت.

والتقوى يدخل تحته الانتهاء عن جميع المنهيّات[2]، والمكلف يستحق بهذين الأمرين أجرًا عظيمًا وثوابًا جزيلًا.

قال الإمام: «مدح الله المسلمين على غزوتين: إحداهما: غزوة[3] حمراء الأسد، والثانية: غزوة بدر الصغرى، وكلتاهما متصلتان بغزوة أحد»[4].

وهذه الآية وهي[5] قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ﴾ نزلت في غزوة حمراء الأسد، وسبب نزولها[6]: أن المشركين لمّا انصرفوا من أحد وبلغوا الرّوحاء[7] [118/أ] ندموا[8] على انصرافهم، وقالوا غلبنا عليهم وقتلناهم حتى لم يبق منهم إلا أشخاص معدودة، وكان علينا[9] أن نستأصلهم ونقطع دابِرَهم؛ فهمّوا بالرجوع، فبلغ[10] ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان قد دخل

---

[1] حمراء الأسد، ناحية من نواحي المدينة، على بعد 8 أميال منها، على يسارك إن أردت ذا الحليفة؛ ينظر: البكري، معجم ما استعجم، ج2، ص468.

[2] في (ف): المهمّات.

[3] في (ف): غزاوة.

[4] الرازي، التفسير الكبير، ج9، ص431.

[5] في (ف): وهو.

[6] حكم الهيثمي: «رجاله رجال الصحيح غير محمد بن منصور الجوّاز وهو ثقة»، مجمع الزوائد، ج6، ص121؛ أخرجه الواقدي في المغازي، ج1، ص327؛ والطبري في تفسيره، ج7، ص409، وغيرهم.

[7] الروحاء: بفتح الراء، قرية على بُعد ليلتين من المدينة؛ بينهما واحد وأربعون ميلًا، قيل إنها سميت بهذا الاسم لانفتاحها ورواحها؛ ينظر: البكري، معجم ما استعجم، ج2، ص681؛ الحموي، معجم البلدان، ج3، ص76.

[8] في (ف): قدموا.

[9] في (ف): عليها.

[10] في (ف): فباع.

المدينة قافِلًا من أُحُد، يوم السبت، فلما أصبح يومَ الأَحَد ندب أصحابه للخروج في طلب أبي سفيان، وقال: رحم الله من انتدب؛ حتى يعلم المشركون أن فينا بقية وطاقة لمقاومة[1] العدو. وقال: لا يخرُجَنَّ معنا إلا من حضر يومَنا أي: وَقْعَتَنا بالأمس[2] -والعرب تسمي الوقائع أيامًا، قال تعالى: ﴿وَذَكِّرْهُمْ بِأَيَّامِ اللَّهِ﴾ [إبراهيم: 5]- فخرج عليه السلام مع[3] جماعة من أصحابه، وقد أصابهم القرح -أي: الجرح- فتحاملوا أي: حَمَّلوا المشقة[4] على أنفسهم، حتى بلغوا حمراء الأسد، فعلموا أن الله تعالى ألقى الرعب في قلوب المشركين، فذهبوا إلى مكة، فانصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة، هذه خلاصة غزوة حمراء الأسد.

---

[1] في (ف): المقاومة.

[2] في (ف): من الأمن.

[3] ساقط من (ف).

[4] في (ف): للسفر.

﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ173﴾

﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾ يعني بالناس: الركب الذين استقبلهم من عبد قيس، أو نُعَيم بن مسعود الأشجعي؛ وأطلق عليه الناس لأنه من جنسهم، كما يقال: "فلان يركب الخيل"، وَمَا لَهُ إِلَّا فَرَسٌ واحدٌ؛ أو لأنه انضم إليه ناس من المدينة وأذاعوا كلامه.

﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ يعني أبا سفيان وأصحابه.

روي: أنه نادى عند انصرافه من أحد: يا محمد موعدنا موسم بدر، لقابل إن شئت، فقال عليه الصلاة والسلام: إن شاء الله، فلما كان القابل خرج في أهل مكة، حتى نزل مرَّ الظهران فأنزل الله الرعب في قلبه وبدا له أن يرجع، فمر به ركب من عبد قيس يريدون المدينة للميرة فشرط لهم حِمل بعير من زبيب إن ثبطوا المسلمين.

(قوله تعالى: الذين قال لهم الناس) صفة ثانية للمؤمنين، أو بدل من الذين استجابوا، أو مرفوع على المدح؛ أي على[1] أنه خبر مبتدإٍ محذوف؛ تقديره: هُمُ الذين.

وهذه الآية نزلت في غزوة بدر الصغرى **وقصتها**[2]: أن أبا سفيان حين أراد أن ينصرف إلى مكة يوم أحد قال يا محمد: موعدنا[3] الذي بيننا وبينك موسم بدر الصغرى[4]، لقابل إن شئت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ذلك بيننا وبينك إن شاء الله. فلما[5] كان العام المقبل، خرج أبو سفيان في أهل مكة حتى نزل مَجَنّة من ناحية مَرِّ الظهران –وهو موضع بينه وبين مكة مسيرة يوم–، ثم ألقى الله الرعب في قلبه؛ فبدا[6] له الرجوع، إلا أنه كره أن يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخرج هو؛ ويكون ذلك أمارةً لِغَلَبَةِ المسلمين عليهم، وَأَحَبَّ[7] أن يكون الخُلْفُ[8] من جانب المسلمين؛ فأمر نُعيمَ بن مسعود الأشجعي

---

[1] ساقط من (ف).

[2] ينظر: الواقدي، المغازي، ج1، ص327–328؛ ابن سعد في الطبقات الكبرى، ج2، ص57؛ والنسائي في السنن الكبرى، ج10، ص55؛ وغيرهم.

[3] في (ف): بوحدنا.

[4] ساقط من (ف).

[5] في (ف): فيما.

[6] في (ف): فدا.

[7] في (ف): أوجب.

[8] في (ف): الخلو.

أو ركبًا من عبد قيس[1] مرّوا به وهم يريدون المدينة للميرة[2] –أن يثبطه[3] عليه السلام والمسلمين، أي: يُشْغِلهم عن الخروج إلى الموضع الموعود، ويخوّفهم عنه بأي طريق أمكَنَ. ففعل ذلك؛ ففتر[4] أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكرهوا الخروج؛ فقال[5] عليه السلام: والذي نفسي بيده لأخرجن[6] ولو لم يخرج معي أحدٌ [118/ب]، فخرج في سبعين راكبًا، يقولون: «حسبنا الله ونعم الوكيل» أي: كافينا اللهُ ونعم الموكولُ[7] إليه الأمور، فعيل[8] بمعنى مفعول[9].

روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «آخر كلام إبراهيم عليه السلام حين ألقي في النار[10] حسبي الله[11] ونعم الوكيل، وقال نبيكم مثلها حين عزم الخروج إلى الميعاد»[12].

---

[1] في (ف): فليس.

[2] في (ف): المسيرة.

[3] التثبيط من ثبّطه عن الشيء تثبيطًا بمعنى شغله عنه، وهو ردّ الإنسان عن شيء يفعله؛ ينظر: [ابن منظور، لسان العرب، مادة (ثبط)، ج7، ص267]. في (ف): ينبط.

[4] في (ف): فقير.

[5] في (ف): وقال.

[6] في (ف): الأحسن.

[7] في (ف): الموكولون.

[8] في (ف): فقيل.

[9] صيغة "فَعيل" لها دلالات كثيرة في اللغة العربية فقد تدل على اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو المصدر، أو الصفة المشبهة؛ بحسب السياق؛ ينظر: الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص65.

[10] ساقط من (ف).

[11] لفظ الجلالة لم يكتب في (ف).

[12] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، باب ال عمران، ح 4564. جاء في هامش (أ) و(غ)، وفي متن (ف): «قالوا إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم الله إيمانًا وتسليمًا وقالوا حسبنا الله الآية».

وقيل: لقي نعيم بن مسعود، وقد قدم معتمرًا، فسأله ذلك والتزم له عشرًا من الإبل، فخرج نعيم، فوجد المسلمين يتجهزون، فقال لهم: أتوكم في دياركم فلم يفلت منكم أحد إلا شريد، أفترون أن تخرجوا وقد جمعوا لكم؟! ففتروا، فقال عليه السلام: والذي نفسي بيده لأخرجن ولو لم يخرج معي أحد. فخرج في سبعين راكبًا وهم يقولون حسبنا الله.

فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في أصحابه حتى وافَوا بدرًا الصغرى؛ وهو ماءٌ لبني كنانة، وكان موضع سوق لهم في الجاهلية يجتمعون إليه في كل عام ويقيمون فيه ثمانية أيام، فأقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه ينتظر أبا سفيان وقد انصرف أبو سفيان من مجنة إلى مكة، فلم يلق رسول الله صلى الله عليه وسلم[1] وأصحابه أحدًا من المشركين ووافقوا[2] السوق وكانت معهم تجارات[3] ونفقات فباعوها وأصابوا بِدرهم درهمين وانصرفوا إلى المدينة سالمين غانمين؛ فنزل قوله تعالى[4]: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾[5].

أطلق لفظ **«الناس»** على نُعَيْمٍ وحدَه؛ إن كان المراد بالناس المذكور أولًا ذلك الفرد فقط؛ بناء على أنه من جنس الناس، كما يقال فلان يركب الخيل وليس لَهُ إلا فَرَسٌ واحدٌ، يعني أنه قد يُنَزَّلُ فَرْدٌ من أفراد الجنس منزلةَ الجمع العظيم؛ للدلالة على قوة أثره[6]؛ ألا يرى أن الصحابة –مع كمال انقيادهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم ورغبتهم في تحصيل رضاه– فتروا بقول نعيم وتثبيطه[7]؟ وكرهوا الخروج معه

---

[1] من قوله: «فيه ينتظر» إلى قوله «ﷺ» ساقط من (غ).

[2] في (ف): واقفوا.

[3] جاء في هامش (أ) و(غ): «المراد بها ما يتّجر فيه. وكانت عادة العرب أن يحملوا معهم أقمشة عند خروجهم إلى المحاربة؛ ليتجروا بها مع الغالبين، والصحابة فعلوا ذلك بناء على عادتهم».

[4] جاء في هامش (أ): «هذا ما عليه أكثر المفسّرين؛ فإنهم ذهبوا إلى أن الآية الأولى نزلت في غزوة حمراء الأسد، والآية الثانية نزلت في غزوة بدر الصغرى، ومنهم من جعل الآيتين في غزوة بدر الصغرى. سمِّي كل واحد منهما غزوًا وإن لم يتحقق في شيء منهما ملاقاة العدو وقتالهم؛ من حيث ترتّب ثواب الغزو على كل واحد منهما».

[5] هذه الرواية ملفقة غير صحيحة [من إفادات د. موسى البسيط المناقش الداخلي للرسالة].

[6] على سبيل المجاز المرسل.

[7] في (ف): فتروا بقوله نعيم وتثبيط.

﴿فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ الضمير المستكن للمقول، أو لمصدر قال، أو لفاعله؛ إن أريد به نعيم وحده، والبارز للمقول لهم؛ والمعنى: إنهم لم يلتفتوا إليه، ولم يضعفوا؛ بل ثبت به يقينهم بالله، وازداد إيمانهم، وأظهروا حميَّة الإسلام، وأخلصوا النية عنده.

وهو دليل على أن الإيمان يزيد وينقص، ويعضده قول ابن عمر رضي الله عنهما: «قلنا يا رسول الله الإيمان يزيد وينقص؟» قال: «نعم يزيد حتى يُدخلَ صاحبه الجنة وينقص حتى يدخل صاحبه النار[1]».

وهذا ظاهر إن جعل الطاعة من جملة الإيمان وكذا إن لم تجعل؛ فإن اليقين يزداد بالإلف وكثرة التأمل وتناصر الحجج.

﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ﴾ محسبنا وكافينا، من أحسبه إذا كفاه ويدل على أنه بمعنى المحسب إنه لا يستفيد بالإضافة تعريفًا في قولك: هذا رجل حسبك. ﴿وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ ونعم الموكول إليه هو.

إلى بدر الصغرى حتى حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن قال: والذي نفسي بيده لأخرجن ولو لم يخرج معي أحد!؟ فلما صار تثبيطه بمنزلة تثبيط الجماعة الكثيرة؛ عبر عنه باسم الجمع. أو لأنه انضم إليه ناس من منافقي المدينة، ووافقوه في التثبيط، وقالوا: إنهم قد أتوكم[2] في دياركم فقتلوا كثيرًا منكم، فإن ذهبتم إليهم لم يبق منكم أحد؛ لا سيما وقد جمعوا[3] لكم جمعًا عظيمًا؛ فاخشوهم أي: فخافوهم.

[(قوله لم يفلت) أي لم يتخلَّص يقال: أفلَتَ الشيء وتفلَّتَ وانفَلَتَ إذا تَخَلَّص فَلْتَةً أي فجاءة **(والشريد)** الفارّ النافر المبعِد[4]].

(قوله الضمير المستكن) في قوله تعالى: ﴿فَزَادَهُمْ﴾ يعني أن زاد يتعدى إلى مفعولين أحدهما الضمير البارز وثانيهما قوله: ﴿إِيمَانًا﴾، وذكر في فاعله ثلاثة أوجه:

الأول: أنه الضمير المستكن العائد إلى المقول، وهو ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾، كَأَنَّهُ قيل لهم هذا الكلام؛ فزادهم الكلام المذكور إيمانًا [119/أ].

والثاني: أن الفاعل هو مصدر قال في قوله ﴿قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾[5] أي: فزادهم القول بكذا كما في قوله تعالى ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: 8].

---

(1) أخرجه الثعلبي في الكشف والبيان ج9، ص447.

(2) في (ف): أقومكم.

(3) في (ف): أجمعوا.

(4) زيادة من هامش (أ) مثبتة في (ز) وهو الموافق لترتيب تفسير البيضاوي، ساقط من (ف) و(غ).

(5) في (ف): قالهم.

﴿فَٱنقَلَبُواْ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ لَّمۡ يَمۡسَسۡهُمۡ سُوٓءٞ وَٱتَّبَعُواْ رِضۡوَٰنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضۡلٍ عَظِيمٍ 174﴾

﴿فَانْقَلَبُوا﴾ فرجعوا من بدر.

﴿بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ عافيةٍ وثَباتٍ على الإيمان وزيادة فيه.

﴿وَفَضْلٍ﴾ ربح في التجارة فإنهم لما أتوا بدرًا واوفوا بها سوقًا فاتجروا وربحوا.

﴿لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾ من جراحةٍ وكيد عدوٍّ.

﴿وَاتَّبَعُوا رِضْوَانَ اللَّهِ﴾ الذي هو مناط الفوز بخير الدارين بجرءتهم وخروجهم.

﴿وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ﴾ قد تفضل عليهم بالتثبيت، وزيادة الإيمان، والتوفيق للمبادرة إلى الجهاد، والتصلب في الدين، وإظهار الجراءة على العدو، وبالحفظ عن كل ما يسوؤهم، وإصابة النفع مع ضمان الأجر حتى انقلبوا بنعمة من الله وفضل. وفيه تحسير للمتخلف وتخطئة رأيه؛ حيث حرم نفسه ما فازوا به.

والثالث: أنه [المستكن][1] الراجع إلى «الناس» إن أريد به نُعَيْمٌ وَحْدَهُ.

(قوله تعالى: فانقلبوا): الفاء فيه فصيحة[2] والتقدير: خرجوا فانقلبوا فحذف الخروج؛ لدلالة الانقلاب عليه، كما في قوله تعالى: ﴿اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ[3] فَانْفَلَقَ﴾ [الشعراء: 63] أي: فضرب فانفلق.

قوله: (بنعمة): متعلق بمحذوف؛ على أنه حال من ضمير انقلبوا، أي: انقلبوا ملتبسين بنعمة ومصاحبين لها[4]، وكذا قوله: ﴿لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾ حال من فاعل انقلبوا، أي: انقلبوا[5] سالمين من السوء[6].

وقوله[7]: (واتبعوا): عطف على انقلبوا، أو حال من فاعله، على إضمار (قد).

---

[1] في (أ) المسكن. في (ز) المستكن وهو الصواب.

[2] الفاء الفصيحة: هي التي يحذف فيها المعطوف عليه مع كونه سببًا للمعطوف من غير تقدير حرف الشرط. ينظر: الدقر، معجم القواعد العربية، ج1، ص453.

[3] في(أ): «فاضرب بعصاك الحجر فانفلق»؛ وهو وهم. وفي (ف): واضرب.

[4] وهو المعنى المستفاد من (الباء) في قوله تعالى: «بنعمة»، إذ من معانيها المصاحبة وهو متفرع عن معناها الرئيس ألا وهو الإلصاق؛ ينظر:السامرائي، معاني النحو، ج3، ص19-23.

[5] قوله: «أي انقلبوا» ساقط من (ف).

[6] في (غ): السفر.

[7] ساقط من (ف).

قوله: (والمعنى أنهم لم يلتفتوا إليه[1] يعني معنى قوله[2] زادهم نعيمٌ أو قوله أو مقوله إيمانًا: كون أحد[3] هذه الأمور سببًا لزيادة إيمانهم؛ فإنهم لمّا لم يلتفتوا إليه، ولم يضعفوا بسببه؛ بل[4] أخلصوا عنده النية[5] والعزم على الجهاد، وتيقنوا[6] بِأَنَّهُ لَنْ يُصِيبَ الإنسان إلا ما كتب الله له، وأن ما قُضِي في الأزل لا بد أن يقع –في الوقت الذي تعلق[7] علم الله تعالى بوقوعه في ذلك الوقت– فقد ازداد إيمانهم، وقوي يقينهم، وهذا ظاهر[8] على تقدير أن يجعل الأعمال داخلة في الإيمان؛ فإنه حينئذ يزيد[9] بزيادتها، وينقص بنقصانها، وأما إن جعل عبارة عن مجرد التصديق بما يجب أن يصدَّق[10] به؛ فالظاهر أنه لا يقبل الزيادة والنقصان؛ لأنه[11] إذا حصل لا يزيد في نفسه، وإذا زال [12] لا يبقى منه شيءٌ، إلا أن

---

[1] ساقط من (ف).

[2] في (ز): قولهم.

[3] في (ف): واحد.

[4] في (ف): بدا خلصوا.

[5] في (ف): البتة.

[6] في (ف): ويتعينوا.

[7] في (ف): يقلق.

[8] في (ز): ظاهره.

[9] في (ف): يريد.

[10] قوله: «بما يجب أن يصدق» ساقط من (ف).

[11] في (ف): لا.

[12] في (ف): فإذا أزال.

الحقّ أنه يقبلها[1] أيضًا؛ لأن اليقين يزداد بالإلف، وكثرة التأمل، وتناصر الحجج وتعاضدها، ويعضده قوله عليه السلام «لو[2] وزن إيمان أبي بكر بإيمان هذه الأمة لرجح به[3]»[4] ومن لم يجعل التصديق قابلًا[5] لهما؛ فإنه يحمل النصوص والآثار -الدالة على أنه يزيد وينقص- على أن ذلك بحسب ازدياد[6] المؤمَن[7] به ونقصانه[8].

---

[1] في (ز): يقبلهما.

[2] في (ف): لر.

[3] قوله: «لرجح به» ساقط من (ف).

[4] أخرجه ابن عدي في الكامل من حديث ابن عمر مرفوعًا بلفظه، ج5، ص335؛ وأخرجه البيهقي في الشعب بسند صحيح عن عمر بن الخطاب موقوفًا، ج1، ص69، وقال السخاوي سنده صحيح، المقاصد الحسنة، ص555.

[5] في (ف): فلا بد.

[6] في (ف): بزيادة.

[7] في (ف): المؤمن من به.

[8] تنظر مسألة زيادة الإيمان ونقصانه، وكون الأعمال شرط كمال أو شطر الإيمان في: الأمير، حاشيته على إتحاف المريد بجوهرة التوحيد، ج1، ص511-516، أنس شرفاوي، دار التقوى، دمشق - الشام، 2023م.

﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوۡلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمۡ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ 175﴾

﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ﴾ يريد به المثبط نعيمًا أو أبا سفيان، والشيطان خبر ﴿ذَلِكُمُ﴾ وما بعده بيان لشيطنته أو صفة وما بعده خبر، ويجوز أن تكون الإشارة إلى قوله على تقدير مضاف، أي: إنما ذلكم قول الشيطان يعني إبليس.

﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ القاعدين عن الخروج مع الرسول، أو يخوفكم أولياءه الذين هم أبو سفيان وأصحابه.

﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾ الضمير للناس الثاني على الأول، وإلى الأولياء على الثاني.

﴿وَخَافُونِ﴾ في مخالفة أمري فجاهدوا مع رسولي.

﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ فإن الإيمان يقتضي إيثار خوف الله تعالى على خوف الناس.

قوله: (والشيطان خبر ﴿ذَلِكُمُ﴾) وليس خبر (إنَّ)؛ لأن كلمة (إنَّ) صارت مكفوفة عن العمل بما[1] الكافة؛ فلذلك صار[2] اسم الإشارة مبتدأ، والشيطان خبره.

والخطاب للمؤمنين المخلصين، والإشارة إلى المثبّط نعيمًا أو أبا سفيان، حكم عليه بأنه[3] هو الشيطان؛ على التشبيه البليغ[4].

[119/ب] **(و[5]قوله)** ﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ جملة مستأنفة؛ جيء بها[6] لبيان شيطنة المثبّط.

والمراد بأوليائِه: المنافقون، ومَن في قلوبهم مرض ممن تخلف[7] عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

---

[1] في (ف): بماء.

[2] في (ف): صارت.

[3] في (ف): نانه.

[4] التشبيه البليغ وقع في تشبيه المشار إليه بالشيطان، مع حذف أداة التشبيه ليفيد المبالغة، كأنه هو الشيطان وليست مجرد مشابهة.

[5] ساقط من (ف).

[6] في (ف): به.

[7] في (ف): نختلف.

و[1] لم يخرج معه إلى[2] الغزو، فقوله ﴿أَوْلِيَاءَهُ﴾ منصوب على أنه المفعول[3] الأول ليخوّف، ومفعوله الثاني محذوف، أو متروك، والتقدير: يخوّف أولياءَه[4] –وهم الذين يسمعون كلامَه ويتأثرون منه– غَلَبَة المشركين وقهرَهم؛ ليفرغوا[5] عن الخروج إليهم والمقاتلة معهم، والمعنى أن ذلك الذين يخوّفكم –أيها المؤمنون– هو كالشيطان؛ حيث يفعل ما يفعله الشيطان من تخويف أوليائه محاربةَ المشركين[6] وقتالَهم[7]؛ فإنّ خاف الثلاثي يتعدّى إلى واحد، يقال: خاف زيدٌ القتالَ[8]، وبالتضعيف[9]: يتعدى إلى اثنين، فيقال: خوّفْتُه القتالَ فيجوز حذف مفعوليه أو أحدهما؛ اقتصارًا واختصارًا.

فالآية[10] تحتمل أن يكون من قبيل ما حذف فيه المفعول الثاني، ويكون أولياؤه مفعولًا أول؛ أشار المصنف إليه **بقوله: (يخوّف أولياءه القاعدين عن الخروج معه عليه السلام)** [11].

وتحتمل أن يكون من قبيل ما حذف فيه المفعول الأول، وأشار إليه المصنف بقوله: **(أو يخوِّفكم أولياءه)**؛

---

[1] في (ف): ومن لم.

[2] قوله «معه إلى» ساقط من (ف).

[3] في (ف): مفعول.

[4] في (ف): أولياء.

[5] في (ف): ليغرقوا.

[6] ساقط من (ف).

[7] جاء في هامش (أ): «قدّر المضاف ولم يجعل المفعول الثاني المقدَّر نفس المشركين؛ لأن الذوات لا يخاف منها».

[8] في (ف): الضال.

[9] من معاني صيغة فَعَّل: التكثير والتعدية، فإنها تجعل الفعل اللزم متعديًا، والمتعدي إلى واحد يصبح متعديًا إلى اثنين كما في «خاف»؛ ينظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص372–373.

[10] في (ف): فلأنّه.

[11] جاء في هامش (أ)، ومتن (غ): «ووجه التقيد به: بيان أن تخويف المثبط بالمشركين إنما يتعلق بالمنافقين، الذين هم أولياؤه، وأما أنتم فأولياء الله وحزبه الغالبون؛ فلا يتعلق بكم تخويفه؛ فالضمير المنصوب في قوله فلا تخافوهم للناس الثاني، وهم: أبو سفيان»

على طريق قولكم[1]: أعطيت المالَ، تريد: أعطيت فلانًا المالَ؛ فعلى هذا يكون المراد بأوليائه: المشركين الذين ذكروا بقوله ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾، ولا بد من حذف مضافٍ؛ أيْ: يخوفكم غلبةَ أوليائه وقهرَهم؛ لأن الذوات لا يُخاف منها، فعلى هذا ضمير ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾[2] للأولياء؛ لأن المثبط الشبيه[3] بالشيطان يخوِّف المؤمنين منهم، لا من المنافقين؛ وهو قول المصنف: **(الضمير للناس**[4] **الثاني على الأول)** أي على أن يكون أولياؤه[5] مفعولًا أول[6]، ويراد به المنافقون القاعدون، ولا يكون الضمير[7] حينئذ للأولياء؛ لأن المخوِّف لا يخوِّف المؤمنين منهم، بخلاف ما إذا كان أولياؤه مفعولًا ثانيًا، ويكون المحذوف المفعول الأول، فإن الضمير حينئذ يكون[8] للأولياء[9] وهم المشركون. [120/أ] **وجواب**[10] قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾: محذوف؛ لدلالة ما قبله عليه عند البصريين، وهو من باب إلهاب الحمية، والتهييج على امتثال الأمر؛ إذ لا وجه لحمله على الشك أو التشكيك[11].

---

(1) في (ف): قولك.

(2) في (ف): يخافوهم.

(3) قوله: «المثبط الشبيه» ساقط من (ف).

(4) في هامش (أ) و(ز): «وهم المشركون».

(5) في (ف): أولياء.

(6) ساقط من (ف).

(7) في (ف): الضمير منهم.

(8) ساقط من (ف).

(9) من قوله: «لأن المخوف» إلى قوله «يكون للأولياء» ساقط من (غ).

(10) في (ف): وجوابه.

(11) تستعمل (إنْ) في المعاني المحتملة الوقوع والمشكوك في حصولها، والموهومة والنادرة والمستحيلة، فهي لتعليق أمر بغيره عمومًا؛ وينزل الأمر غير المشكوك في حدوثه منزلة المشكوك فيه لمعان بلاغية؛ كإلهاب الحمية؛ ينظر: السامرائي، معاني النحو، ج4، ص69.

﴿وَلَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِۚ إِنَّهُمۡ لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗاۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجۡعَلَ لَهُمۡ حَظّٗا فِي ٱلۡأٓخِرَةِۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٌ 176 إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡكُفۡرَ بِٱلۡإِيمَٰنِ لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗاۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ 177﴾

﴿وَلَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ يقعون فيه سريعًا حرصًا عليه، وهم المنافقون من المتخلفين، أو قوم ارتدوا عن الإسلام. والمعنى: لا يحزنك خوف أن يضروك ويعينوا عليك لقوله: ﴿إِنَّهُمْ لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا﴾ أي: لن يضروا أولياء الله بمسارعتهم في الكفر، وإنما يضرون بها أنفسهم.

و﴿شَيْئًا﴾ يحتمل المفعول والمصدر.

وقرأ نافع ﴿يُحْزِنْكَ﴾ بضم الياء وكسر الزاي حيثُ وَقَعَ، مَا خَلَا قوله في الأنبياء: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: 103]؛ فإنه فتح الياءَ، وضم الزايَ فيه، والباقون كذلك في الكل[1].

(قوله: يقعون فيه سريعًا) لما ورد أن يقال: فعل المسارعة يتعدى بـ(إلى) فكان الظاهر أن يقال: يسارعون إلى الكفر، فكيف قيل[2]: يسارعون في الكفر؟ أشار إلى توجيهه بأن ضمّن[3] يسارعون معنى يقعون[4]، فعدّي تعديته.

(وقرئ): (يُسْرِعون) مِنْ «أَسْرَعَ»[5]، وقراءة الجمهور أبلغ؛ لأنَّ مَنْ يُسَارِعُ غيرَه أَشَدُّ اجْتِهَادًا ممن يسرع بانفراده.

---

(1) ظاهر كلام البيضاوي، وكذا شيخ زاده: أن جميع القراء غير نافع يقرؤون بفتح الياء وضم الزاي، وليس الأمر كذلك؛ فإن أبا جعفر يقرأ بعكس نافعٍ؛ أي أنه يضم الياء ويكسر الزاي في موضع الأنبياء، ويفتح الياء ويضم الزاي في بقية القرآن. والسبب في عدم ذكر البيضاوي لأبي جعفر أنه قرر في مقدمة تفسيره أنه يذكر قراءات القراء الثمانية؛ وهم السبعة المعرفون ويضاف إليهم يعقوب؛ فبناءً على مصطلحه تكون قراءة أبي جعفر من الشواذ [من إفادات أ.د حاتم جلال التميمي المشرف على الرسالة].

فقول البيضاوي: "والباقون كذلك في الكل" يريد به بقية الثمانية لا العشرة.

(2) ساقط من (ف).

(3) التضمين: هو إشراب الفعل أو اللفظ معنى فعل أو لفظ آخر، وإعطاؤه حكمه النحوي، بحيث يؤدي مؤدى الكلمتين معًا. من صوره: اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدّى به في الأصل، لأنه اكتسب معنى فعل آخر يتعدّى به، وتضمين الفعل اللازم معنى فعل متعدٍّ فيصير متعديًا بنفسه. وتكمن فائدته في أن الفعل يُفيد معناه الأصلي والمعنى المضمن، مما يثري الدلالة ويعمّقها [ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج1، ص428؛ ابن هشام، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج6، ص2895 وص2932؛ الأشموني، شرح ألفية ابن مالك، ج1، ص446].

(4) ساقط من (ف).

(5) قراءة شاذة، تنسب إلى الحر النحوي؛ [ينظر: ابن جني، المحتسب، ج1، ص177؛ ابن الجزري، النشر، ج2، ص238-247].

(وقرأ) نافع ﴿يُحْزِنْكَ﴾ بضم حرف المضارعة؛ من «أَحْزَنَ» رباعيًا، **(والباقون)** قَرَؤُوهُ بفتح الياء[1]؛ من «حَزَنَهُ» ثلاثيًا[2]، وفَعَلَ[3] وأفعلَ هنا بمعنىً، يقال: حَزِنَ الرَّجُلُ بالكسر، فإذا أرادوا تعديته قالوا: حَزَنَهُ بفتح العين. **(والمسارعون)** في الكفر هم المنافقون؛ فإنهم يسارعون إلى ما أبطنوه من[4] الكفر؛ مُظاهَرَةً للكفار.

(وقيل): هم قوم من الكفار، أسلموا ثم ارتدّوا خوفًا من قريش، فوقع الغمُّ والحزن في قلبه عليه السلام بذلك؛ من حيث إنه فات بارتدادهم شيء مما هو المقصود بالبعثة؛ وهو اهتداء الضّالين، وكثرة سواد المؤمنين، وقد انْضَمَّ إليه خوف أنهم بسبب ردّتهم يَضُرُّونَه، ويعينون عليه؛ فنهاه الله تعالى عن أن يحزن[5] باحتمال إضرارهم إياه وعَرَّفه عليه السلام أن عزة الإسلام وغلبة أهله لا تتغير بارتدادهم.

(قوله[6] والمعنى) أي: معنى قوله لا[7] يحزنك مسارعتهم[8] في الكفر: لا يحزنك ما يترتب على تلك المسارعة، من خوفه عليه السلام أن يضرُّوه ويعينوا عليه؛ على طريق ذكر السبب وإرادة المسبّب[9]، واستدل على كون الكلام محمولًا على المجاز بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا﴾ أي: لن يضروك وأصحابك؛ عُبّر عن هذا المعنى بقوله لن يضرّوا الله[10]؛ للدلالة على عُلُوّ منزلتهم عند الله تعالى؛ بجعل الإضرار بهم بمنزلة الإضرار به تعالى، ولا بدّ لحمل الكلام على هذا المعنى المجازي من قرينة أخرى،

---

(1) شيخ زاده تابع البيضاويَّ في اعتماده للقراء الثمانية، واعتبر قراءة أبي جعفر من الشواذ كما سبق قريبًا.

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص244.

(3) في (أ): وفَعلَ. حرك العين بالفتح والكسر، وهو خطأ لا يريده المؤلف؛ بدليل ما وضَّحه من كون الفعل المفتوح العين هنا هو المتعدي، أما المكسور فلازم.

(4) في (ف): إلى.

(5) في (ز) و(ف): يتحزن.

(6) ساقط من (غ).

(7) ساقط من (ف).

(8) في (ف): سارعتهم.

(9) أي أنه من قبيل المجاز المرسل.

(10) في (ف): الله شيئًا للدلالة.

﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِي الْآخِرَةِ﴾ نصيبًا من الثواب في الآخرة، وهو يدل على تمادي طغيانهم وموتهم على الكفر. وفي ذكر الإرادة إشعارٌ بِأَنَّ كفرَهم بَلَغَ الغايةَ؛ حتى أرادَ أرحمُ الراحمين أنْ لا يكون لهم حظٌّ من رحمته، وأن مسارعتهم إلى الكفر؛ لأنه تعالى لم يرد أن يكون لهم حظ في الآخرة.

﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ مع الحرمان عن الثواب.

﴿إِنَّ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ تكرير للتأكيد، أو تعميم للكفرة بعد تخصيص من نافق من المتخلفين، أو ارتد من الأعراب.

صارفة عن إرادة معناه[1] الحقيقي؛ وهي أن الحزن على كفر الكافر ومعصية العاصي من جملة الطاعات، ولا وجه لنهيه عليه السلام عن الطاعة، فوجب حمله على المجاز؛ [120/ب] بأن جعل المنهي عنه: تحزّنه عليه السلام باحتمال إضرارهم إياه؛ بأن يزاحموه[2] في إظهار دينه، وتقرير شريعته، ويمنعوه[3] عن القيام بما هو مقتضى نبوّته عليه السلام، وهذا المحتمل[4] سبب[5] مترتب على مسارعتهم في الكفر؛ فذكر السبب وأريد المسبب مجازًا.

قوله: (وشيئًا يحتمل المفعول) فيكون منصوبًا بنزع الخافض؛ أيْ: لن يضرّوه بِشَيْءٍ. **ويحتمل** المصدر أي لن يضرّوه شيئًا من الضرر، وهذان الاحتمالان[6] قائمان في كل ما أشبهه من المواضع.

قوله: (وهو يدلُّ على تمادي طغيانهم وموتهم على الكفر) يعني: أن الآية نزلت في قومٍ مخصوصٍ عِلْمُ اللهِ تعالى أنهم لا يؤمنون، ودلّت أيضا على أن جميع الحوادث -من الخير والشر والكفر والإيمان- إنما هو بخلق الله تعالى، بإرادته ومشيئته، لا كما زعمت **المعتزلة** من أنه تعالى يريد الإيمان والطاعة

---

[1] في (ف): المعناه.

[2] في (ف): يراجعه.

[3] في (ف): ويمنعون.

[4] في (ف): المتحمل.

[5] في (ز): مسبب.

[6] في (ف): الاحتمال.

من كل مكلف[1]، ففي الآية إبطال لما ذهبوا إليه؛ لأنه تعالى أخبر أنه أراد أن لا يجعل لهم حظًّا في الآخرة، ولو[2] كان أراد منهم الإيمان والطاعة؛ لكان أراد لهم الحظ في الآخرة[3]، بإرادة[4] الإيمان والطاعة منهم؛ لأنَّ كُلَّ وَاحِدٍ منهما يُنال به الحظ في الآخرة، وقد نص الله تعالى على أنه أراد حرمانهم عن ثواب الآخرة، وذلك يستلزم أنه تعالى أراد منهم جميعًا أن لا يؤمنوا؛ وإنما أراد الإيمان ممن علم وجود الإيمان منه، وإرادة عدم إيمانهم تابع ومتفرّعٌ على علمه بتمادي طغيانهم، وسوء اختيارهم.

---

[1] السنوسي، شرح أم البراهين، ص159.

[2] في (ف): لو

[3] ساقط من (ف)

[4] في (ف): الإرادة

﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْۚ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًاۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ 178﴾

﴿وَلَا تحسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ﴾: خطاب للرسول عليه السلام، أو لكل من يحسب.

و﴿الَّذِينَ﴾: مفعول.

و﴿أَنَّمَا نُمْلِي لَهُم﴾: بدل منه، وإنما اقتصر على مفعول واحد لأن التعويل على البدل وهو ينوب عن المفعولين كقوله تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ﴾ [الفرقان: 44].

ثم إنه تعالى لما ذكر في تسلية[1] المؤمنين أن مَن قُتِل منهم في سبيل الله أحياء، يرزقون من نعيم الجنة، فرحين[2]، مستبشرين، وأثنى عليهم[3]، وعلى من بقي منهم بما[4] يليق بهم: ذكر في تسليتهم أيضًا أن بقاء مَن لم يُقتَل من الكفار يومَ أُحُد ليس خَيرًا لهم وإنما أُمهِلوا ليزدَادُوا إثمًا في الدنيا وعذابًا في العقبى؛ **(فقال** ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ **الآية)**.

قرأ الجمهور: **﴿يَحسَبَنّ﴾** بياء الغيبة، وحمزة بتاء الخطاب[5]، والمخاطب هو النبي ﷺ، أو كلُّ أحد يصحُّ منه الحسبان[6].

وقوله: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ في محل النصب على أنه مفعول أول لفعل الحسبان.

(وقوله[7] **﴿أَنَّمَا نُمْلِي لهم﴾ بدلٌ منه)**، والمبدل منه في حكم الساقط[8]؛ فيكون تقدير الكلام:[9] ولا تحسَبَن

---

[1] في (ف): تسليمه.

[2] ساقط من (ز).

[3] في (ف): منهم.

[4] في (ف): لما.

[5] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص244.

[6] الثعلبي، الكشف والبيان، دار التفسير، ج9، ص476.

[7] ساقط من (ف).

[8] وقولهم إنه في حكم تنحية الأول أو إسقاطه: إيذان منهم باستقلاله بنفسه، ومفارقته التأكيد والصفة في كونهما تمتينًا لما يتبعانه؛ لا أن يعنوا إهدار الأول واطراحه»؛ ينظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص157.

[9] من قوله «الحسبان» إلى قوله «تقدير الكلام» ساقط من (ف).

أو المفعول الثاني؛ على تقدير مضاف مثل: ولا تحسبن الذين كفروا أصحابَ أن الإملاء خير لأنفسهم، أو: ولا تحسبن حال الذين كفروا أن الإملاء خيرٌ لأنفسهم، و«ما» مصدرية.

أنّ ما نملي[1] للكافرين خيرٌ لهم.

[121/أ] ولما كان[2] التعويل على البَدَل، وكان المبدل منه في حكم الساقط؛ صَارَ كَأَنَّهُ لَمْ يَقَعِ الاقتصار على أحد مفعولي باب **«حسبت»**؛ لكون **«أَنَّ»** المفتوحة[3] مع اسمها وخبرها صالحًا لأنْ يَقَعَ موقع المفعولين، سادًّا مَسَدّهما؛ كما في قوله تعالى: ﴿**أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ**﴾ [الفرقان: 44]، ولما كانت المفتوحة مع اسمها وخبرها بدلا من قوله[4] ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، وكان المبدل منه في حكم الساقط؛ كانت هذه الآيةُ نظيرَ قوله تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ﴾ [الفرقان: 44]؛ في كون المفتوحة مع ما في حيّزها[5] سادَّة مسدَّ المفعولين؛ لحصول المقصود من ذكر المفعولين بذكرها، وهو بيانُ تعلّق فعلِ القلب بالنسبة الواقعة بين المبتدأ والخبر. فسقط ما قيل: كيف صَحَّ مَجِيءُ البَدَل ولم يذكر إلا أحد المفعولين[6] مع أنه لا يجوز الاقتصار على مفعول واحد لفعل الحسبان[7]؟

قوله: (أو المفعول الثاني) عطف على قوله **(بدل منه)**، ولا بد على هذا التقدير من حذف مضاف، إما من المفعول الأول، أو من الثاني كما ذكره؛ لأن قوله تعالى: ﴿**أَنَّمَا نُمْلِي لهم**﴾ في تأويل المصدر،

---

[1] في (ف): نملي لهم للكافرين.

[2] في (ف): كانوا.

[3] في (ف): مفتوحة.

[4] من قوله «تعالى أم تحسب» إلى قوله «بدلا من قوله» ساقط من (ف).

[5] في (ف): ما خبر فيها.

[6] في (ف): الأحد المذكورين المفعولين.

[7] يجوز الاقتصار على أحد مفعولي أفعال المنح والعطاء، وليس ذاك لأفعال القلوب، أما السكوت عن المفعولين معًا فجائز؛ كقولهم «من يسمع، يخل»؛ [ينظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص347].

وكان حَقُّهَا أن تُفصْلَ في الخط؛ ولكنها وقعت متصلة في الإمام؛ فاتُّبِع.

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، والكسائي، ويعقوب[1]: بالياء على أنّ (الذين) فاعل، و(أن) مع ما في حيزه مفعول، وفتح سينه في جميع القرآن: ابن عامر، وعاصم وحمزة[2].

والإملاء: الإمهال وإطالة العمر، وقيل: تخليتهم وشأنهم؛ من أملى لفرسه إذا أرخى له الطِّوَل؛ ليرعى كيف شاء.

﴿إِنَّما نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدادُوا إِثْمًا﴾ استئنافٌ بِمَا هُوَ الْعِلَّةُ للحكم قبلها. و«ما» كافة.

والمصدرُ معنىً من المعاني لا يصح حمله[3] على الذين كفروا، وقد تَقَرر أن المفعول الثاني في باب أفعال القلوب يجب أن يصحَّ حمله على مفعوله الأول.

(قوله: وكان حقها أن تُفصَل في الخط) لأن ما عدا (ما)[4] الكافة سواء كانت مصدرية أو موصولة[5]: تكتَب منفصلة عن كلمة (أن)[6].

والمراد بالإمام[7]: مصحف عثمان رضي الله عنه؛ فإنه إمام المصاحف، يجب اتباع جميع المصاحِفِ به[8].

قوله: (وأن مع ما في[9] حيّزه مفعول) أي: سادّ مَسَدَّ المفعولين.

---

(1) هكذا هو النص في جميع نسخ البيضاوي التي وقفت عليها الباحثة. وربما كان تحريفًا من النساخ، أو سهوًا أو سبق قَلَمٍ من البيضاوي رحمه الله؛ إذ إن من قرأ قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ بتاء الخطاب هو حمزة وحده، وقرأ بقية العشرة بياء الغيبة. ومن الملاحظ هنا أن شيخ زاده لم يعقب على كلام البيضاوي بشيء.

(2) ينضم إليهم أبو جعفر، وعدم ذكره عائد إلى منهج البيضاوي في الاقتصار على السبعة ويعقوب كما هو مبين في مقدمة الرسالة.

(3) في (ف): جملة.

(4) في (ف): ماء.

(5) في (ف): موصولية.

(6) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج1، ص444.

(7) في (ف): بإمام.

(8) ساقط من (ز). المصحف الإمام هو المصحف الذي اختص به عثمان بن عفان نفسه عندما نسخ المصاحف ووزعها على الأمصار. وقيل: إن كل واحد من المصاحف المنسوخة يقال له إمام. ينظر: الضبّاع، سمير الطالبين، ص 12.

(9) ساقط من (ف).

واللام لام الإرادة، وعند **المعتزلة:** لام العاقبة.

وقرئ (أَنَّمَا) بالفتح، وبكسر الأولى، ﴿**وَلَا يَحْسَبَنَّ**﴾ بالياء على معنى: وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أنَّ إملاءنا لهم لازدياد الإثم؛ وإنما هو للتوبة والدخول في الإيمان، (إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ) اعتراض؛ معناه: إن إملاءنا خير لهم إن انتبهوا وتداركوا فيه ما فرط منهم.

﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ على هذا يجوز أن يكون حالًا من الواو أي ليزدادوا إثمًا معدًّا لهم عذاب مهين.

(والطِّوَل) هو الحَبلُ الذي يُطَوَّل للدابة فترعَى فيه على الوسعة[1].

قوله: (استئناف بما هو العلة للحكم) يعني أن قوله تعالى: ﴿**أَنَّمَا نُمْلِي لَهُم لِيَزدادُوا إِثْمًا**﴾ [جملة مستأنفة؛ جيء بها لبيان علّة النهي السابق[2]، كأنه قيل: ما بالهم لا يحسبون الإملاء خيرًا لهم؟ فأجيب بِأَنْ قِيل: إنما نملي لهم ليزدادُوا إثما[3]]؛ فكيف يكون الإملاء خيرًا لهم؟

(وأن) ههنا مكفوفة عن العمل بـ(ما) الكافة ولذلك تكتب[4] متصلة بـ(أن) على الأصل.

قوله: (واللام لام الإرادة) عند أهل السنة، القائلين[5] بِأَنَّهُ تعالى فَاعِلُ الخير والشر، مريدٌ لهما؛ فإن الإملاء[6] الذي هو إطالة العمر لا شكَّ أنها من أفعاله تعالى، وأنها[7] ليست[8] بِخَيْرٍ لهم؛ لأنهم[9]

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة «طول»، ج11، ص413.

(2) أي أنه استئناف بياني، وهو المعبر عنه بـ(شبه كمال الاتصال).

(3) من قوله: «جملة مستأنفة» إلى قوله «ليزدادوا إثمًا» ساقط من (ز).

(4) في (ف): يكتب.

(5) ساقط من (ف).

(6) في (ف): الإملاء قوله الذي.

(7) ساقط من (ف).

(8) في (ف): ليت.

(9) في (ف): فإنهم.

يتوسَّلون بها إلى ازدياد الإثم[1] والطغيان[2]، فهو تعالى لمّا أمهلهم، وأطال عُمرَهم بإرداته، واكتسبوا بذلك [121/أ] مآثم من الكفر والطغيان؛ كان خالقًا لتلك[3] المآثم أيضًا، ولا يخلق إلا بِالْإِرَادَةِ، فَهُوَ تَعَالَى مُرِيدٌ لها، كَمَا أَنَّهُ[4] مُرِيدٌ للأسباب الْمُؤَدِّيَةِ إِلَيْهَا، فصحَّ القول بأن اللام في قوله ﴿لِيَزْدَادُوا﴾ لام الإرادةِ وليست لام العلّة[5]؛ لأن أفعاله تعالى ليست معلّلة بالأغراض[6].

والمعتزلة[7] لما قالوا إنه تعالى لا يريد من عباده إلا ما هو الخير لهم، ولا يريد منهم الكفر[8] والمعصية[9]، أَبَوا أن يجعلوها لام الإرادة؛ فقالوا: إِنَّهَا لَامُ[10] العاقبةِ؛ فَإِنَّهُ تعالى إِنَّمَا خلقهم وَأَمْلَى لَهُم لِيطيعوه، إلا أنهم لما لم يجعلوا ذلك وسيلة إلى الطاعة؛ بل كان مؤدّاه الضلالة والغواية؛ جُعل كأنه تعالى فعل ذلك لأجل الضلالة، ومنها[11] تسمى لام العاقبة[12].

---

[1] في (ف): الاسم.

[2] في (ف): الطغيا.

[3] في (ف): في تلك.

[4] في (ف): أنها.

[5] في (ف): «لام إرادة العلة».

[6] ينظر: الرازي، التفسير الكبير، ج9، ص440.

[7] ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج1، ص444.

[8] ساقط من (ف).

[9] مذهب المعتزلة في مسألة وجوب الصلاح والأصلح على الله تعالى شأنه، ينظر القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص291؛ الأمير، حاشيته على إتحاف المريد بشرح جوهرة التوحيد، ج2، ص32-38.

[10] في (ف): لا.

[11] في (ز) و(ف): ومثلها.

[12] تسمى لام العاقبة. والصيرورة. والمآل؛ "، فهي في الحقيقة لام كي، ولكنها لم تتعلق بقصد المخبر عنه وإرادته، بل تعلقت بإرادة فاعل الفعل على الحقيقة، وهو الله سبحانه وتعالى [ينظر: السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص108] قال أبو حيان رحمه الله في البحر المحيط: «ونقل ابن فورك عن الأشعري أن كل لام نسبها الله لنفسه فهي للعاقبة والصيرورة دون التعليل، لاستحالة الغرض» [ج7، ص242].

قوله: (وقرئ (أَنَّمَا) بالفتح وبكسر[1] الأولى) أي: وقرئ (أَنَّمَا) الثانية بفتح الهمزة[2]؛ على أنها مع ما في حيّزها سادّة مسد المفعولين.

وقرئ (إِنَّمَا) الأولى بكسر الهمزة[3]؛ على أنها مع ما في حيّزها جملة معترضة بين فعل الحسبان ومعموله.

وقرئ ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ بياء الغيبة[4] بإسناد الفعل إلى قوله ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾.

والظاهر على هذه القراءات[5]: أن[6] يكون قوله ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ حالًا من واو ﴿لِيَزْدَادُوا﴾[7].

---

[1] في (ف): وبالكسر.

[2] قراءة شاذة: تنسب ليحيى بن وثاب. [النوزوازي، المغني في القراءات، ج2، ص627].

[3] قراءة شاذة: تنسب ليحيى بن وثاب وأبي حنيفة النعمان [المرجع السابق].

[4] قراءة متواترة: قرأ حمزة بالخطاب فيها وفي ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾ [آل عمران: 180]، وقرأ الباقون فيهما بالغيب. [ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص244].

[5] في (ف) و(غ): القراءة.

[6] في (ف): انما.

[7] قال السمين الحلبي: «والواوُ للحالِ، كأنه قيل: ليزدادوا إثمًا مُعَدًّا لهم عذابٌ مهين»؛ الدر المصون، ج3، ص506.

﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلۡخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطۡلِعَكُمۡ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجۡتَبِي مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۚ وَإِن تُؤۡمِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَلَكُمۡ أَجۡرٌ عَظِيمٞ ﴿179﴾

﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ الخطاب لعامة المخلصين والمنافقين في عصره، والمعنى: لا يترككم مختلطين لا يعرف مخلصكم من منافقكم؛ حتى يميز المنافق من المخلص؛ بالوحي إلى نبيه بأحوالكم، أو بالتكاليف الشاقة التي لا يصبر عليها ولا يذعن لها إلا الخُلَّص المخلصون منكم؛ كبذل الأموال والأنفس في سبيل الله؛ ليختبر به بواطنكم ويستدل به على عقائدكم.

(قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾) واللام في ﴿لِيَذَرَ﴾ تسمى: لام الجحود[1]، ويُنصَبُ بعدها الفعل المضارع بإضمار «أَنْ»، ولا يجوز إظهارها. **والفرق** بينها وبين[2] لام **(كَيّ)**: أن هذه اللام على المشهور شرطها: أن يكون بعد كَونٍ منفي[3]، ومنهم من يشترط مُضِيَّ[4] الكَوْن، ومنهم من لا يشترط الكَوْن أصلًا.

وخبر كان هنا وفي نظائرها محذوف، وهذه[5] اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف، مقويّة لتعديته؛ لضعفه بكونه محذوفًا، والتقدير: ما كان اللهُ مُريدًا[6] لأن يَذَرَ؛ فقوله: "أن يَذَرَ" هو مفعول مريدًا المحذوف، والمعنى: ما كان الله مريدًا ترك المؤمنين.

وقال الكوفيون إن اللامَ زائدة لتأكيد النفي، وإن الفعل بعدها هو خبر «كان»، واللام عندهم هي العاملة عَمَلَ النصب في الفعل بنفسها، لا بإضمار (أن)، والتقدير عندهم: «ما كان اللهُ يَذَرُ المؤمنين»[7].

---

[1] في (ف): لمحمود.

[2] ساقط من (ف).

[3] المراد من الكون المنفي: «كان» و«يكون» مع سبق نفي عليها، فيه معنى الماضي لفظًا؛ ينظر: الدقر، معجم القواعد العربية، ج2، ص72.

[4] في (ف): معنى.

[5] ساقط من (ف).

[6] في (ف): مريد

[7] الكلام في اللام في «**ليذر**» ينظر نصه: السمين الحلبي، الدر المصون، ج3، ص507.

[121/ب] وهذه[1] الآية كلام مستأنَفٌ لبيان الحكمة؛ فيما وقع في[2] وقعة أُحُد من القتل والهزيمة، ثم دُعاءِ النبي صلى الله عليه وسلم إياهم إلى الخروج إلى جانب العدو، مع ما كان بهم من الجراحات، ثم دُعائِه[3] إياهم مرّة أخرى إلى بدر الصغرى.

بَيَّنَ اللهُ تعالى أولًا أن الحكمة الإلهية اقتَضت أن يتميز الخبيث من الطيّب، ثم بيّن[4] أن ذلك التميّز لا يجوز أن يحصل بأن يطلعكم[5] الله تعالى على غيبه[6] من غير[7] أن يبعث رسولًا يوحي إليه؛ [فيبيّن لكم ذلك بأن أوحى إليه، فاقتضت حكمته أن يجتبي لرسالته من يشاء مِن عباده فيوحيَ إليه[8]] ما شاء من المغيبات المكنونة في قلوبكم، من الإخلاص، والنفاق،[و][9]نحو ذلك، أو يكلّفكم[10] بواسطته تكاليف شاقة؛ يتميز بها الخبيث من الطيّب؛ فما أصابكم يَومَ أُحُد إنما أصابكم لاقتضاء الحكمة إياه؛ لا لخلل[11] في نبوّته عليه السلام كما زعمه المنافقون، وطعنوا بذلك في نبوته، وقالوا: «لو كان نبيا لما أصابَهُ هذه الحوادث الكريهة».

---

[1] في (ف): وهذ.

[2] ساقط من (ف).

[3] في (ف): دعا.

[4] في (ف): بيّن الله تعالى أن.

[5] في (ف): يطلعكم أن الله.

[6] في (ف): غيبته.

[7] «من غير» ساقط من (ف).

[8] من قوله «فيبين لكم ذلك» إلى قوله «فيوحى إليه» ساقط من (ف).

[9] ساقط من (أ).

[10] في (ف): لكلّفكم.

[11] في (ف): تحلل.

وقرأ حمزة والكسائي[1]: ﴿**حَتَّى يُمَيِّزَ**﴾ فيها وفي [الأنفال: 37] بضم الياء وفتح الميم وكسر الياء وتشديدها، والباقون بفتح الياء وكسر الميم وسكون الياء.

﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ وما كان الله ليؤتي أحدكم علم الغيب فيطلع على ما في القلوب من كفر وإيمان، ولكنه يجتبي لرسالته من يشاء فيوحي إليه ويخبره ببعض المغيبات، أو ينصب له ما يدل عليها.

﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ بصفة الإخلاص، أو بأن تعلموه وحده مطلعًا على الغيب، وتعلموهم عبادًا مُجْتَبَيْنَ، لا يعلمون إلا ما علمهم الله، ولا يقولون إلا ما أوحي إليهم.

روي (أن الكفرة قالوا: إن كان محمد صادقًا فليخبرنا من يؤمن منا ومن يكفر) فنزلت[2]. عن السدي أنه عليه السلام قال: «عرضت عليَّ أمتي وأعلمت من يؤمن بي ومن يكفر» فقال المنافقون: إنه يزعم أنه يعرف من يؤمن به ومن يكفر، ونحن معه ولا يعرفنا، فنزلت[3].

﴿وَإِنْ تُؤْمِنُوا﴾ حق الإيمان.

﴿وَتَتَّقُوا﴾ النفاق.

﴿فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ لا يقادر قدره.

ولمَّا كان تميُّز الخبيث من الطيب مما[4] اقتضته الحكمة الإلهية، وكانت سنة الله تعالى جارية على أن لا[5] يُطْلِعَ عوامَّ النَّاسِ على غيبه؛ بل جَرَتْ عَادَتُهُ على أن يبعث رسولًا؛ فيُطلع عبادَه بواسطة ذلك الرسول على ما يصلح بذلك حالهم في الدنيا والآخرة **فرّع** على بيان كون الرسول واسطة بينهم وبين الله قولَهُ ﴿فَآمِنُوا

---

[1] هذا بحسب السبعة، ويوافقهما: يعقوب وخلف من العشرة؛ [ينظر: النشر، ج2، ص244] ويلاحظ هنا أن البيضاوي قد خرج عما قرره في مقدمة تفسيره من أنه يذكر السبعة ويعقوب؛ فإنه لم يذكر يعقوب ها هنا مع أنه موافق لحمزة والكسائي [من إفادات أ.د حاتم جلال التميمي المشرف على الرسالة].

[2] أسبق رواية وقفت عليها الباحثة كانت عند الزمخشري، الكشاف، ج9، ص482 نسبها للسدي.

[3] أخرجه الثعلبي، الكشف والبيان، ج9، ص482 والواحدي في أسباب النزول، ص132.

[4] في (ف): ما.

[5] ساقط من (ف).

بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾[1]، ولم يقل: «ورسولِهِ» للإيماء[2] إِلَى أَنَّ الإيمان برسول الله صلى الله عليه وسلم -يَستلزم الإيمان بجميع الرُسل؛ لأن طريق الإيمان بنبوّة النبيّ -أَيّ نَبِيّ كَانَ- إِنَّمَا هو تصديق الله تعالى إياه في دعوى النبوة، بخلق المعجزات، وخوارق العادات في يديه؛ فمن آمَنَ برسول عصره بهذا الدليل يجب عليه أن يؤمن برسول كل عصر صدّقه الله تعالى بالطريق المذكور، ومن لم يؤمن بواحد منهم مع قيام دليل نبوته لزمه[3] أن لا يؤمنُ بِنَبِيِّهِ أيضًا؛ لِعَدَمِ اعْتِقَادِهِ بكون الدليلِ المذكورِ دليلَ الرسالةِ[4]، وَلَمَّا أمرهم بالإيمان بالجميع بيّن أن ذلك سبب لاستحقاق [122/ب] أجر[5] عظيم لا يقادر قدره[6].

وتلخيص معنى الآية: ما كان الله مريدًا لِأَنْ يترككم -يا معشر المؤمنين- على ما أنتم عليه[7] مِنَ الْتِبَاسِ المنافقِ[8] بالمؤمنِ، والمؤمنِ بالمنافقِ، حتى يَميزَ المنافق من المؤمن؛ فيميز الله تعالى المؤمنين [من المنافقين[9]]؛ حيث أظهروا النفاق، وتخلّفوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقوله: ﴿**حَتَّى يَمِيزَ**﴾: قرئ بالتشديد والتَخفيف[10]؛ وهما لغتان بمعنىً؛ يقال[11] مِزتُ[12] الشيء بعضَهُ عن بَعض، فَأنا أميزُه، ومَيَّزته تمييزًا؛ أي: فرّقته وفصَّلته.

والإِطْلَاعُ أن تُطْلِعَ إِنْسَانًا على أمرٍ لم يَكُنْ عَلِمَ به، يقال: أطلَعتُه على كذا؛ أي: أعلَمتُه.

---

(1) في (ف): رسوله.

(2) في (ف): للإيمان.

(3) في (ف): لزم.

(4) ينظر: الرازي، التفسير الكبير، ج9، ص442.

(5) ساقط من (ف).

(6) في (ف): فدن.

(7) ساقط من (ف).

(8) في (ف): المغلّق.

(9) في (ف): هو المنافق.

(10) قراءة متواترة، «قرأ يعقوب، وحمزة، والكسائي، وخلف بضم الياء الأولى وتشديد الياء الأخرى، وقرأ الباقون بالفتح والتخفيف» [ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج5، ص1660]. يلاحظ أن شيخ زاده لم يعقب على القصور في عزو القراءة الذي تقدمت الإشارة إليه عند البيضاوي؛ بل زاد الأمر إبهامًا بقوله: (قرئ) لقراءة متواترة.

(11) ساقط من (غ).

(12) في (ف): مررت.

﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُمۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُواْ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۗ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ 180﴾

﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ القراءات فيه على ما سبق.

ومن قرأ بالتاء قدَّر مضافًا؛ ليتطابق مفعولاه؛ أيْ: ولا تحسبن بُخْلَ الذين يبخلون هو خيرًا لهم، وكذا من قرأ بالياء إنْ جَعَلَ الفاعلَ ضميرَ الرسول صلّى الله عليه وسلّم، أو مَن يحسب، وإنْ جَعَله الموصولَ كان المفعولُ الأولُ محذوفًا؛ لدلالة يبخلون عليه، أي: ولا يحسبن البخلاء بخلهم هو خيرًا لهم.

﴿بَلْ هُوَ﴾ أي البخل.

﴿شَرٌّ لَهُمْ﴾ لاستجلاب العقاب عليهم.

ثم إنه تعالى لما حرّض[1] **المؤمنين** على بَذْلِ النَّفْس في الجهاد فيما سبق؛ حَرَّضَ بعده[2] على بذل المال في الجهاد[3]، وبيَّن الوعيد لمَن[4] يبخل **فقال:** ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ﴾[5].

قرأ حمزة ﴿وَلَا تحْسَبَنَّ﴾ بتاء الخطاب[6]، فقوله: ﴿الَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾ مفعول أوّل و﴿خَيْرًا﴾ هو[7] الثاني، وَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ في الأول؛ ليتطابق مفعولاه ويتصادقا[8]؛ بأن يُحْمَلَ[9] ثانيهما على الأول، وَيَتَّحِدَ معه في الوجود، والتقدير: ولا تحسبنّ بُخْلَ الذين يبخلون هو خيرًا لهم؛ فَإِنَّ أَفْعَالَ القلوب تتعلق بالنسبة بين المبتدإِ وَالْخَبَرِ؛ فيجب أن يَصِحَّ حَمْلُ ثاني مفعولَيْهَا على الأول، ولا يصح ذلك إلا بأن يقدَّر المضاف في الأول؛ فإنه لا يَصِحُّ أن يقال: «ذَوَاتُ الباخلين خيرٌ لهم».

---

(1) في (ز): خصَّ.

(2) ساقط من (ز).

(3) في (ف): المال.

(4) في (ف): يخلق يبخل.

(5) الرازي، التفسير الكبير، ج9، ص440.

(6) هذا الكلام فيه تصويب لما تقدم؛ إذ لم يكن العزو فيما تقدم سليمًا، وقد سبق التعليق على ذلك هامش(1) ص100. ونصُّ شيخ زاده هنا على أن قراءة الخطاب هي لحمزة وحده: يعزز كون الخطأ فيما تقدم هو من تحريف النساخ. من إفادات أ.د حاتم جلال التميمي، المشرف على الرسالة. جاء في هامش (أ) وفي متن (غ): «وقرأه الباقون بياء الغيبة».

(7) في (ف): من.

(8) في (ف): ويتصادق.

(9) في (ف): يفعل.

﴿سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ بيان لذلك، والمعنى سيلزمون وبال ما بخلوا به إلزام الطوق.

وعنه عليه الصلاة والسلام «ما من رجل لا يؤدي زكاة ماله، إلا جعل الله له شجاعًا في عنقه يوم القيامة»

وكذا يجب تقدير[1] المضاف[2] على قراءة من قرأ ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ بياء الغيبة، على تقدير أن يجعل الفاعل ضمير الرسول، أو ضمير مَن يحسب؛ ضرورة أن قوله ﴿الَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾ و﴿خَيْرًا لَهُمْ﴾ يكونان مفعولين حينئذ، ولا يصح الحمل بينهما إلا بتقدير المضاف، بخلاف ما لو جُعل الموصول فاعلًا؛ فإن المفعول الأول حينئذ يكون محذوفًا لدلالة «يبخلون» عليه، ويكون التقدير: ولا يحسبنَّ البُخَلاءُ بخلَهم هو خيرًا لهم.

ولفظ ﴿هُوَ﴾: فصل توسَّط بين مفعولي ﴿يَحْسَبَنَّ﴾، لا محل له من الإعراب[3].

والبخل عبارة عن الامتناع عن أداء الواجب، كالإنفاق على النفس، والأقارب الذين يلزمه مؤنتهم، وعلى الأجانب حال المخمصة؛ فإنه يجب أن يدفع إلى المضطر ما يسدُّ به رَمَقَه، وكالإنفاق[4] في الجهاد عند الاحتياج إلى التقوية بالمال، وكإيتاء الزكاة [123/أ].

والامتناع عن[5] صدقة التطوّع لا يكون بخلًا؛ ويدل عليه أنه تعالى أَوْعَدَ البخلاءَ[6]، ومَن امتنع عن النوافل والتطوّعات لا يستحقُّ الوعيد[7].

قوله: (بيان لذلك[8]) أي لكون البخل شَرًّا لَهُمْ.

---

[1] في (ف): التقدير.

[2] ساقط من (ف).

[3] في (ف): «هذ عند الخليل».

[4] في (غ) وكان كالإنفاق.

[5] ساقط من (ف).

[6] في (ف): البخلا.

[7] ينظر: الرازي، التفسير الكبير، ج9، ص443-444.

[8] في (ف): كذلك.

قوله: (سيلزمون وبال ما بخلوا به)؛ إشارةٌ إِلَى أَنَّ تطويقَهم بِمَا بَخِلوا ليس على حقيقته؛ إِذْ لَا طَوْقَ ثَمَّةَ؛ بل هو من قبيل الاستعارة التمثيلية[1]؛ شَبَّهَ الهيئة الحاصلة من لزومِ وَبَالِ البخلِ وإِثْمِهِ بِهِمْ بِلُزُومِ طَوْقِ نَحْرِ[2] الْحَمَامَةِ بها؛ في عَدَمِ زَوَالِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ[3] صَاحِبِهِ؛ فعُبّر عن لزوم الوبال بهم بالتطويق، واشتُق[4] منه يطوّقون، كما يقال: مِنَّةُ فلانٍ طَوْقٌ في رَقَبَةِ فُلَانٍ.

وقيل: هُوَ عَلَى حقيقته، وأنهم يُطَوَّقُونَ حَيَّةً أو طَوْقًا مِنْ نَارٍ؛ استدلالًا[5] بالحديث، وهو ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو أنه عليه السلام قال: «مَن آتاه الله مالًا فلم يؤد زكاته مُثِّلَ لَهُ[6] يَوْمَ القيامةِ شُجَاعًا[7] أَقْرَعَ لَهُ زبيبتان[8] يطوّقه[9] يوم القيامة ثم يأخذ بلهزمتيه[10]؛ يعني شدقيه[11] فيقول[12]: أَنَا مَالُكَ، أنا[13] كَنْزُكَ، ثم تلا [14] قوله تعالى ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ

---

[1] الاستعارة التمثيلية هي: اللفظ المركب المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة، وتكون في الهيئات المنتزعة من أمور متعددة، ويمكنك أن تستعير فيها لفظ المشبه به للمشبه، وهي في هذا الموضع تبعيّة لكونها في مشتقّ؛ عبد الرزاق، البلاغة الصافية، ص352.

[2] في (ف): نحو.

[3] في (ف): على.

[4] في (ف): فاشتق.

[5] في (ف): مستدلا.

[6] ساقط من (ف).

[7] في (ف): شجا.

[8] في (ف): تربيتان. والزبيبتان هما وهما النكتتان السوداوان فوق عينيه وهو أوحش ما يكون من الحيات وأخبثه ويقال في الزبيبتين: إنهما الزبدتان اللتان تكونان في الشدقين إذا غضب الإنسان أو أكثر الكلام حتى يزبد؛ أبو عبيد، القاسم بن سلام، غريب الحديث، ج1، ص123.

[9] في (ف): يطوق.

[10] في (ف): بالهزيمة.

[11] جاء في هامش (أ): «أي جانبي فمه».

[12] في (ف): فيول.

[13] ساقط من (ف).

[14] في (ف): أضاف: "هذه".

﴿وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ وله ما فيهما مما يتوارث، فما لهؤلاء يبخلون عليه بماله، أو أنه يرث ما يمسكونه ولا ينفقونه في سبيله بهلاكهم وتبقى عليهم الحسرة والعقوبة.

﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ من المنع والإعطاء. ﴿خَبِيرٌ﴾ فمجازيهم.

﴿يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ﴾ الآية»[1]؛ فإنه يَدُلُّ على أَنَّ مَا بَخِلَ به من الأموال يَصِيرُ حَيَّاتٍ[2] يُطَوَّقُ الْبَخِيلُ بها حقيقةً. والشجاع: ضرب من الحيّات، ويقال له: الأشجع أيضًا، **والأقرع:** الذي لم يَبْقَ على رأسِهِ شَعْرٌ؛ لكثرة سُمِّهِ، وَطُولِ عُمُرِهِ[3]، و**الزبيبتان:** النكتتان السوداوان فوق عيني[4] الحية[5].

قوله: (وله ما فيهما[6] مما يتوارث) أي مما يتوارثه[7] أهلها، سواء كان مما يعَدُّ مالًا في الشرع أو لا، كالملك والولاية.

روي عن الإمام أبي منصور الماتريدي[8] أنه قال: «دلت الآية على أن أهل[9] السماوات يموتون؛ لأنه تعالى أخبر[10] أَنَّ لَهُ مِيرَاثَ السماواتِ والأرضِ، والوارث هو الذي يخلف المورِّث فيما كان يضاف إليه[11]». والمعنى: أن ما فيها مما شأنه أن[12] يتوارثه أهلها لله تعالى خلقًا وملكًا، وأن من في الأرض من المكلفين

---

[1] أخرجه البخاري بلفظه في صحيحه، كتاب الزكاة، باب إثم مانع الزكاة، ط السلطانية (106/2).

[2] في (ف): حية.

[3] في (ف): عهده.

[4] في (ف): عنيه.

[5] الرازي: التفسير الكبير، ج9، ص444.

[6] في (ف): فيها.

[7] في (ف): يتوارث.

[8] محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، علم الهدى، إمام المتكلمين وإليه تنسب المدرسة الماتريدية، وأكثر أتباعه من الحنفية، من أشهر مؤلفاته كتاب التوحيد، وكتاب تأويلات القرآن، توفي سنة 333هـ في سمرقند؛ القرشي، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ج2، ص130.

[9] في (ف): لاهل. ساقط من (ز).

[10] ساقط من (ف).

[11] ينظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج2، ص543.

[12] في (ف): أو.

كلُّهُمْ عبيدُه[1] وإمَاؤُهُ، وما في أيديهم عَارِيَّةٌ[2] عندهم، وأن مالِكَها أَذِنَ لهم أن ينتفعوا[3] بها بقدر حاجتهم، من غير تبذيرٍ وتقتيرٍ، وأوجب عليهم فيها حقوقًا ماليَّةً؛ ليصرفوها إلى[4] مستحقِّيها، ووعد[5] للمحسنين منهم أجرًا عظيمًا؛ فكيف يليق بهم أن يبخلوا عليه بما لَهُ خلقًا وملكًا ولا ينفقوه في سبيله، ابتغاء لوجهه، [123/ب] وطلبًا لمرضاته، والأجر العظيم الموعود بإزائه؟! وأيُّ حماقةٍ أعظمُ مِنْ أَنْ يَمْتَنِعَ الْعَبْدُ[6] عَنِ اكْتِسَابِ الثَّوَابِ الْجَزِيلِ بصرف مِلكِ مولاه المنعم الكريم إلى الوجه الذي أمر بصرفه إليه؟! فالمقصود من الآية تَحْرِيضُ المؤمنين على الإنفاق، بعدما ذكر وعيد البخلاء، وبيّن أن البخل شرٌّ لهم.

قوله: (أو أنه يرث منهم ما يمسكونه[7] ذكر أوَّلًا [8] أَنَّ المراد بميراث السماوات والأرض: ما[9] فيهما مما يتوارثه أهلها، سَمَّى[10] ما فيهما[11] ميراثًا لكونه بصدد[12] أَنْ يَكُونَ ميراثًا لأهلها[13]، وَمِنْ شأنه أن يكون كذلك.

---

[1] في (ف): عسده.

[2] العاريّة: هي بتشديد الياء تمليك منفعة بلا بدل، فالتمليكات أربعة أنواع: فتمليك العين بالعوض بيع، وبلا عوض هبة، وتمليك المنفعة بعوض إجارة، وبلا عوض عارية. [الجرجاني، التعريفات، 146].

[3] في (ف): ينفقوا.

[4] في (ف): أي.

[5] في (ف): ووعدا.

[6] في (ف): الصيد.

[7] في (ف): يمسكون.

[8] في (ف): ذكرًا ولا.

[9] في (ف): وما.

[10] في (ف): سمر.

[11] في (ف): قبلها.

[12] في (ف): يصدر.

[13] في (ز): لأهلهما.

وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي بالتاء؛ على الالتفات، وهو أبلغ في الوعيد.

ثم ذكر أَنَّهُ يجوز أَنْ يَكُونَ **«الْميراث»** مصدرًا بمعنى الوراثة، كالميعاد[1].

ومعنى كون وراثتهما له تعالى: كونه تعالى وارثًا منهم ما يمسكونه ولا ينفقونه[2] في سبيله عند هلاكهم[3]؛ شبّه فناء أهلها[4] وبقاء ما فيها[5] من الأملاك والأموال ولا مالك[6] له إلا الله[7]، بكونه تعالى وارثًا[8] منهم، وليس هذا وراثةً في الحقيقةِ؛ لأن المملوك بالوراثة هو ما ينتقل[9] إلى الوارث بعدما لم يكن ملكًا له[10]، والله تعالى مالك السماوات والأرض وما فيهما من العقلاء وما في أيديهم، ولا يحدث له تعالى ملك جديد بالنسبة إلى ما في أيدي[11] عبيده وإمائه حتى يكون وارثًا منه حقيقة، إلا أنه تعالى سمي «وارثًا»؛ تشبيهًا له بالوارث كما ورد في الحديث من قوله عليه السلام: «لا يرث الكافر من المسلم ولا المسلم من الكافر إلا المولى من

---

[1] يعني أن الصيغة الصرفية لكلمة "ميراث" تحتمل اسم المفعول؛ وهو الموضح في الاحتمال الأول الذي ذكره المؤلف، وتحتمل أن تكون مصدرًا ميميًا، وهو يدل على ما يدل عليه المصدر الصريح "وراثة"، مع قوة وتأكيد؛ ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص236.

[2] في (ف): يمسكونه.

[3] في (ف): اهلاكهم.

[4] في (ز): أهلهما.

[5] في (ز): فيهما.

[6] في (ف): ملك.

[7] في (ف): لله.

[8] في (ف): ودثا.

[9] في (ف): ينتقد.

[10] ساقط من (ز).

[11] في (ف): أيديهم.

عبده»[1]؛ سَمَّى مَا يَكُونُ للمولى من عبده ميراثًا، وإن كان[2] الهالك عبدًا للمولى، وما في يده ملكًا له؛ فكذا هذا.

(قوله قرأ نافع إلخ[3]) يعني أنه قرأ ابن كثير وأبو عمرو بياء الغيبة[4]؛ على وفق[5] ما قبله من قوله تعالى ﴿الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ﴾، وقرأه[6] الباقون بتاء الخطاب على طريق الالتفات من الغيبة إلى الخطاب، وهو أبلغ في الوعيد؛ لدلالته على مزيد السخط للبخلاء المانعين حق الله.

---

[1] لم تجد الباحثة الحديث بنصه، وإنما بلفظ " لا يرث المسلم الكافر" في الموطأ، كتاب الفرائض، باب لا يرث المسلم الكافر؛ وفي الصحيحين وغيرهما زيادة: "ولا الكافر المسلم" صحيح مسلم، كتاب الفرائض؛ البخاري، كتاب الفرائض، باب لا يرث المسلم الكافر؛ وفي غيرهما: "لا يرث الكافر المسلم، ولا المسلم الكافر" (مسند أبي داوود الطيالسي، ج2، ص22)؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج6، ص284؛ مسند أحمد ط الرسالة، ج36، ص100)؛ «فلعل اللفظ الذي أورده شيخ زاده من إدراجات المفسرين أو الفقهاء» [مستفاد من د. موسى البسيط المناقش الداخلي للرسالة].

[2] ساقط من (ف).

[3] ساقط من (ف).

[4] قراءة متواترة؛ قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بياء الغيبة في ﴿يعملون﴾، وقرأ الباقون بتاء الخطاب [ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص245]. هذا باعتبار السبعة، وكان يلزم ذكر يعقوب معهم؛ لما قرره البيضاوي في مقدمة تفسيره؛ من أنه يعتمد في القراءات السبع المشهورة، ومعها قراءة يعقوب.

[5] في (ف): دفق.

[6] في (ف): وقرأ.

﴿لَّقَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٞ وَنَحۡنُ أَغۡنِيَآءُۘ سَنَكۡتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتۡلَهُمُ ٱلۡأَنۢبِيَآءَ بِغَيۡرِ حَقّٖ وَنَقُولُ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلۡحَرِيقِ181﴾

﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ قال اليهود لمّا سمعوا: ﴿مَنْ ذَا الَّذِى يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: 245] [1].

وروي «أنه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسلام كَتَبَ مع أبي بكر رضي الله تعالى عنه إلى يهود بني قينقاع، يدعوهم إلى الإسلام، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن يقرضوا الله قرضًا حسنًا؛ فقال فنحاص بن عازوراء: إن الله فقير حين سأل القرض، فلطمه أبو بكر رضي الله عنه، وقال: لولا ما بيننا من العهد لضربت عنقك، فشكاه إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وجحد ما قاله» فنزلت.

قوله: (كتب مع أبي بكر) أي كتب[2] كتابًا، وبعث ذلك الكتاب مع أبي بكر إلى اليهود.

وكان (فنحاص بن عازورا[3]) من علماء[4] اليهود، ذهب أبو بكر رضي الله عنه بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فدخل بيت مِدراس[5] اليهود، فوجد فيه ناسًا كثيرًا من اليهود، وقد اجتمعوا إلى فنحاص؛ فقرأ[6] عليهم الكتاب؛ فدعاهم إلى الإسلام، والعمل بمقتضاه[7]، من إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن يقرضوا الله قرضًا حسنًا، وقال لفنحاص: «يا فنحاص، اتقِ اللهَ وأسلِمْ [124/أ] فوالله[8] إنك[9] لَتَعلم أنَّ محمدًا رسول الله، قد جاءكم بالحق من عند الله، تجدونه مكتوبًا عندكم في التوراة؛ فآمِن وَصَدِّق[10]، وأقرِض الله قَرضًا حسنًا؛ يُدخِلك الجَنَة، ويضاعِف لك الثواب![11]». فقال فنحاصُ:

---

(1) أخرج الطبري في تفسيره، جامع البيان، ج7، ص444.

(2) ساقط من (ف).

(3) في (ف): عازوراء.

(4) في (ف): العلماء.

(5) مدراس اليهود: مكان يجتمعون إليه يوم عيدهم يصلون فيه، أو هو يوم يأكلون فيه ويشربون؛ الزبيدي، تاج العروس، مادة درس، ج16، ص68.

(6) في (ف): قرأ.

(7) في (ز): بمقتضا.

(8) في (ف): من الله.

(9) في (ف): لك.

(10) في (ف): وتصدق.

(11) جاء في هامش (أ): «لقوله تعالى: ﴿فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: 245]».

«يا أبا بكر، تزعم أنّ ربّنا يستقرض من أموالنا، على أن يُعطِيَ قرضه إيّانا[1] مع الفضل والرِّبا، وما يَستَقرِضُ إلا[2] الفقير[3] من الغني، ولو كان غنيا لما استقرض[4] منّا، ولَمَا أعطى الرّبا إيانا» فغضب أبو بكر رضي الله عنه، وضرب وجهه ضربةً شديدةً، وقال: «لولا ما[5] بيننا مِنَ العهد؛ لضربتُ عُنُقك»؛ فشكاه[6] إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال عَلَيْهِ السَّلَامُ:[7] «ما حَمَلَك يا أبا بكر على ما فَعَلتَ؟» قال: «يا رسول الله، إنّ عدوَّ[8] الله قال قولًا عظيمًا؛ فغضِبتُ لله؛ فَلَطَمتهُ»، فَجَحَدَ فنحاص قوله؛ فنزلت[9] الآية تصديقًا لأبي بكر رضي الله عنه[10].

وكان مقصود فنحاص من ذلك القول: تكذيبَ رسول الله صلى الله عليه وسلم في إسناده طلب الإقراض إليه تعالى، وتكذيبه في دعوى الرسالة، وتقرير شبهته: أنه تعالى لو طلب الإنفاق منا في إظهار دينه، ونصر نَبِيّهِ؛ لكان في نفسِهِ فقيرًا عاجزًا؛ لأن الاستعانة بمالِ غَيْرِهِ يستلزم ذلك، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ هذا اللازم مستحيل في حقه تعالى؛ فكذا الملزوم الذي هو طلب المال من عبيده [في إظهار[11]] دينه ونصرة[12] رسوله.

---

(1) في (ف): اتانا.

(2) ساقط من (ف).

(3) في (ف): لفقير.

(4) قوله: «لما استقرض» ساقط من (ف).

(5) ساقط من (ف).

(6) جاء في هامش (أ): «أي شكى فنحاص أبا بكر».

(7) قوله: «فقال ﷺ» ساقط من (ف).

(8) في (ف): عدد.

(9) في (ف): فنزلة.

(10) رواه الطبري في جامع البيان (ج7، ص442)، وابن المنذر في تفسيره (ج2، ص515)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (ج5، ص87)، وابن أبي حاتم في تفسيره (ج3، ص829)، والثعلبي، الكشف والبيان (ج9، ص506).

(11) ساقط من (ف).

(12) في (ف): وبعزة.

والمعنى أنه لم يَخْفَ عليه، وَأَنَّهُ أَعَدَّ لهم العقابَ عليه.

فأوعدهم الله تعالى في إيراد هذه الشبهة، ولم يذكر جواب شبهتهم؛ لكونه معلومًا من مواضع أخرى[1] من القرآن، ومن جملته: قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى[2] يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [آل عمران: 179]، ومن جملة طرق[3] التمييز: طلب الإنفاق في إظهار الدين، وتقوية المجاهدين، ومنها قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ [العنكبوت: 2]؛ فإنه تعالى يفعل ما يشاء بقدرته، ويحكم ما يريد بحكمته؛ فلا يبعد أن يأمر عباده ببذل الأموال[4] مع كونه أغنى الأغنياء[5] وقادرًا على[6] جميع المقدورات؛ لحكمة[7] تعود إلينا.

قوله: (والمعنى أنه لم يَخْفَ عليه، وأنه[8] أعدّ لهم العقاب عليه): جواب عما يقال من أن السمع في حقه تعالى معناه العلم بالمسموعات[9]، ولا شك أنه تعالى عالم بجميع المسموعات، سواءٌ كَانَتْ صادرةً عنهم أو عن غَيْرِهِمْ؛ [124/ب] فما وَجْهُ تخصيصِ هذا[10] المسموع الصادر عنهم بالذكر؟

وتقرير الجواب: أن السمع[11] في حَقِّهِ تعالى –وإن كان بمعنى مَن[12] لا يعزب عن إدراكه مسموع وإن خَفِي– إلا أنه تعالى خَصَّ ذلك المسموعَ الصادرَ عنهم بِالذِّكْرِ، وقال: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾؛ لأنه[13] كناية عن أنه تعالى أَعَدَّ لهم عذابًا يناسب قولهم.

---

(1) في (ف): آخر.

(2) في (ف): حين.

(3) في (ف): الطرف.

(4) في (ف): الأمواله.

(5) جاء في هامش (أ) و(غ): «لقوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: 96]».

(6) ساقط من (ف).

(7) في (ف): الحكمة.

(8) في (ف): فإنه.

(9) هل السمع هو عين العلم؟ ينظر: السنوسي، شرح أم البراهين، ص166.

(10) في (ف): هذه.

(11) في (ف): السميع.

(12) ساقط من (غ)

(13) في (ز): أضاف: لأنه.

﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ أي سنكتبه في صحائف الكتبة، أو سنحفظه في علمنا ولا نهمله؛ لأنه كلمة عظيمة؛ إذْ هو كفر بالله عزَّ وجلَّ، واستهزاء بالقرآن والرسول؛ ولذلك نظمه مع قتل الأنبياء، وفيه تنبيه على أنه ليس أوَّلَ جريمةٍ ارتكبوها، وأنَّه مَنِ اجترأ على قتل الأنبياء لم يستبعد منه أمثال هذا القول.

وقرأ حمزة: ﴿سَيُكْتَبُ﴾ بالياء وضمها، وفتح التاء، ﴿وَقَتْلُهُم﴾ بالرفع، ﴿وَيَقُولُ﴾ بالياء.

قوله: (أي سنكتب[1] في صحائف الكتبة[2]) أي سنأمر الحفظة بكتابة[3] ما قالوه؛ ليقرؤوا ذلك في جملة أعمالهم القبيحة؛ وعلى هذا تكون الكتبة[4] حقيقة، والتجوز إنما يكون في الإسناد[5]، وعلى قوله **(أو سنحفظه[6])**: تكون الكتبة استعارة[7]، والإسناد على حقيقته، والسين لتأكيد الإثبات[8]، كما أنَّ لن لتأكيد النفي[9]؛ والمعنى: لن يفوتنا أبدًا إتيانُه[10] وتدوينُه، كما لن يفوتنا قتلُهم[11] الأنبياء، وعلى التقديرين[12]: يكون هذا الكلام تأكيدًا لما سبق من كونه كناية عما كنّي بما سبق عنه[13].

---

[1] في (ز): سنكتبه. وفي (ف): سكنته.

[2] في (ف): الكنية.

[3] في (ف): كناية.

[4] في (ف): الكنية. وكذا في الموضع التالي.

[5] وهو ما يسمى «المجاز العقلي» ينظر: ابن عربشاه، الأطول في شرح المفتاح، ج1، ص262.

[6] في (ف): استحفظه.

[7] الاستعارة: المجاز الذي تكون علاقته المشابهة، مع حذف أحد طرفي التشبيه؛ الصعيدي، بغية الإيضاح، ج3، ص498. والاستعارة هنا: تشبيه الحفظ بالكتابة لجامع التثبيت والتوثيق، مع حذف المشبه وإبقاء المشبه به على سبيل الاستعارة التصريحية.

[8] تفيد السين وسوف التأكيد والإثبات، وتلائم الوعد والوعيد، لكن سوف أكثر تنفيسًا وتوكيدًا من السين، وهما مناقضتان ل«لن»؛ ينظر: السامرائي، معاني النحو، ج4، ص27.

[9] المصدر السابق، ج3، ص359.

[10] في (ز): اثباته.

[11] في (ز): قبلهم.

[12] في (ف): تقديرين.

[13] قوله: «كناية عما كني بما سبق عنه» راجع إلى ص117 من هذا البحث.

قرأ الجمهور: ﴿سَنَكْتُبُ﴾ بنون المتكلم المعظّم نفسه **وكلمة** ﴿مَا﴾ في محل النصب؛ على أنها مفعول نكتب، ﴿وَقَتْلَهُمُ﴾ منصوب بالعطف عليها؛ [أي ونكتب قتلهم[1]]، (﴿وَنَقُولُ﴾) بالنون أيضًا.

(وقرأ حمزة) وحده: ﴿سَيُكْتَبُ﴾ بياء الغيبة؛ على بناء الفعل للمفعول، **وكلمة** ﴿مَا﴾ مع صلتها في محل[2] الرفع؛ على أنها قائمة مقام الفاعل، (﴿وَقَتْلُهُم﴾) مرفوعًا بالعطف على الموصول[3]، ﴿وَيَقُولُ﴾ بياء الغيبة؛ والمعنى: سيُحفَظ عليهم ما قالوه ويجازون بما يناسبه[4].

ونُسِبَ قتلُ الأنبياء إليهم مع أنه فعل أسلافهم؛ لأنهم لمّا رَضوا بذلك واستحسنوه[5]؛ [صحّ][6] إسناده إليهم[7]؛ فَإِنَّ من رضي بالمعصية فهو شريك للعاصي؛ فلذلك جعل[8] مَن رضي بقتل الأنبياء مِن اليهود الذين كانوا في عصر النبي صلى الله عليه وسلم –قاتلًا لهم/ مع أن القتل فعل أسلافهم؛ **قال عَلَيْهِ السَّلَامُ**: «إذا[9] عُمِلَت[10] الخطيئة في الأرض فمن كرهها –وفي[11] رواية فمن أنكرها– فهو كمن غاب عنها، ومن غاب عنها فرضيها كان كمن شهدها»[12].

قوله[13]: **(إذ هو كفر بالله أو استهزاء**[14] **بالقرآن والرسول)**؛ لأن من قال ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾

---

(1) ساقط من (غ) و(ز).

(2) ساقط من (ف).

(3) قراءة متواترة؛ قرأ حمزة: سيُكتَبُ ما قالوا وقتلُهم، وقرأ الباقون: سنَكتُب ما قالوا وقتلَهم [ابن الجزري، النشر، ج2، ص245].

(4) في (ف): يناسب.

(5) في (ف): واستحسنوا.

(6) في (أ): صحّت، وفي (ف): صحة. والصواب «صحّ» المثبت في النص.

(7) على سبيل المجاز العقلي.

(8) في (ف): شريك.

(9) في (ف): إذ.

(10) في (ف): عمت.

(11) في (ف): في.

(12) أخرجه أبو داوود، السنن، كتاب الملاحم، باب الأمر والنهي، ح4345؛ قال الشيخ شعيب الأرناؤوط: إسناده حسن.

(13) ساقط من (ف).

(14) في (ف): استهزئ.

﴿وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ أي وننتقم منهم؛ بأن نقول لهم: ذوقوا العذاب المحرق. وفيه مبالغات في الوعيد.

والذّوْق إدراك الطعوم، وعلى الاتساع: يستعمل لإدراك سائر المحسوسات والحالات؛ وذكره هاهنا لأن العذاب مرتب على قولهم الناشئ عن البخل والتهالك على المال، وغالب حاجة الإنسان إليه لتحصيل المطاعم، ومعظم بخله به للخوف من فقدانه؛ ولذلك كثر ذكر الأكل مع المال.

إن قال ذلك عن اعتقاد فهو كافر[1]؛ [حيث وصفه بما هو مستحيل في حقه[2]] تعالى، ومن لم يقله[3] عن اعتقاد فقد استهزأ بالقرآن والرسول، وكفر بذلك، وعلى التقديرين: فقد تكلّم بكلمة عظيمة، يجب أن تُكتَب[4] ويجازى عليها بعذاب عظيم؛ ولعظم تلك الكلمة نظمها مع قتل الأنبياء؛ إيذانًا بأنهما[5] في الْعِظَمِ أَخَوَانِ [125/أ].

قوله: (وفيه[6] تنبيه) أي وفي نظمه مع قتل الأنبياء[7] تنبيه على أن التكلُّم بتلك الكلمة الحمقاء ليس أول جريمة[8] ارتكبوها.. الخ.

قوله: (أي[9] وننتقم منهم بأن نقول لهم: ذوقوا العذاب المحرق) إشارة إلى أن نحو «أُحْسُ[10]» و«ذق» من الكلمات التي تقال للمنتَقَم منه؛ إهانةً له[11]، وزيادةً في عقوبته. روي «أن أبا سفيان مرّ بحمزة رضي الله

[1] في (ز) و(ف): أضاف: "بالله عز وجل".
[2] زيادة من (غ) و(ز) وهامش (أ).
[3] في (ز): يقل.
[4] في (ف): يكتب.
[5] في (ف): بأنها.
[6] في (ف): دينه.
[7] في (ف): أضاف: "دينه".
[8] في (ف): جرعة.
[9] ساقط من (ف).
[10] جاء في هامش (أ): «أُحْسُ أمرٌ من حَسَوْتُ المَرَقَ».
[11] ساقط من (ف).

عنه وهو مقتولٌ بِأُحُدٍ ذق عُقَقُ[1]»[2] ومعناه ذُقْ جَزَاءَ فِعْلِكَ يَوْمَ بَدْرٍ يا عَاقُّ؛ فَإِنَّ (عُقَقَ) معدول عن «الْعَاقِّ»؛ كـ«عُمَر» حُذِفَ[3] منه حرف النداء.

و[4]**قوله: (العذاب المحرق)**: إشارةٌ إِلَى أَنَّ الحريقَ بمعنى الْمُحْرِق، كالأليم بمعنى المؤلم، وأن عذاب الحريق من قبيل ما أضيف فيه الموصوف[5] إلى صفته[6]؛ بالتأويل المذكور في نحو: «بقلة الحمقاء[7]» و«مسجد الجامع»؛ فَإِنَّ «الْحَمْقَاءَ» صِفَةُ المضاف ظاهرًا[8]، وكذا «الجامع» صفة للمسجد بحسب الظاهر، إلا أن كل واحد منهما صفة لموصوف مقدّر في الحقيقة، والتقدير: بقلة الحبّة الحمقاء، ومسجد الوقت الجامع، وكذا الحريق صفة للعذاب بحسب الظاهر كما أشار إليه المصنف بقوله: «العذاب المحرق»، إلا أنه في الحقيقة صفة لموصوفٍ مُقَدَّرٍ في الحقيقة، والتقدير: عذاب النار الحريق. والحريق النار الملتهبة[9].

---

[1] قوله «ذق عقق» ساقط من (غ).

[2] ابن هشام، السيرة النبوية، ج2، ص93؛ ابن المنذر، التفسير، ج2، ص434.

[3] في (ف): خدمته.

[4] ساقط من (ز) و(ف).

[5] في (ف): الموصول.

[6] في (ف): صفة.

[7] البقلة هي حبة تنبت فتخضرّ لها الأرض، وقيل سمّيت بالحمقاء لأنها تنبت في مجاري السيل وهو مكان غير آمن يسهل فيه انجرافها، وهي المعروفة عند العرب بالرِّجلة، ينظر: الجوهري، الصحاح، ج 4، ص 1636؛ ابن الجوزي، أخبار الحمقى والمغفلين، ص 42، أبو الفرج، جمال الدين، ت. 597هـ، أخبار الحمقى والمغفلين، شرح: عبد الأمير مهنا، ط 1، بيروت، دار الفكر اللبناني، 1410هـ/1990م.

[8] في (ف): ظاهر.

[9] في جواز إضافة الموصوف إلى صفته خلاف بين الكوفيين والبصريين، ينظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص123.

قوله: (وفيه مبالغات في الوعيد) من حَيْثُ إِنَّ المتكلمَ أَوْعَدَهُمْ بطريق الكناية[1] أَوَّلًا؛ حيث قال: لقد سمع الله[2] قولهم العظيم، ثم أكّد تلك الكناية بقوله: سنكتب ما قالوا؛ فإنه قد مَرَّ أنه يعاد[3] بطريق الكناية.

و[4]عبّر عن نفسه بنون العظمة فقال: «سنكتب» و«**نقول**»، وأَمَرَهم أمر الإهانة والتحقير؛ حيث قال لهم: ذوقوا، و[5]عبّر عن الاحتراق الشديد والعذاب الدائم بالذوق؛ تهكُّمًا بهم واستهزاءً، و[6]وصف العذاب بالحريق؛ وهو صيغة المبالغة.

وهذا القول الهائل[7] يحتمل أن يقال لهم عند الموت، أو عند الحشر، أو عند قراءة الكتاب في مقام الحساب.

---

(1) الكناية في الاصطلاح البلاغي: لفظ أريد به لازم معناه، مع جواز إرادته معه؛ فإن إعلام الناس بسماع الله سبحانه ما قالوه من سوء –وهو الإله القادر على البطش بهم ومحاسبتهم– يلزم منه وقوع الخوف والرهبة من العقاب، فتكون الجملة كناية عن التهديد والوعيد؛ ينظر: السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ج2، ص206.

(2) ساقط من (ف).

(3) في (ف): ابعاد.

(4) ساقط من(ف).

(5) في (ف): أو.

(6) في (غ) من.

(7) في (ف): الهابل.

﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ182﴾.

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى العذاب.

﴿بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ من قتل الأنبياء، وقولهم هذا، وسائر معاصيهم. عبَّر بالأيدي عن الأنفس لأن أكثر أعمالها بِهِنَّ.

﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ عطفٌ على ما قدمت وسببيته للعذاب؛ من حيث إن نفي الظلم يستلزم العدلَ المقتضيَ إثابة المحسن ومعاقبة المسيء.

(قوله عُبِّر بالأيدي عن الأنفس) جواب عما يقال: «قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ يدل على أن سبب العذاب المذكور إنما هو المعاصي التي اكتسبوها[1] بأيديهم، كقتل الأنبياء، وليس كذلك؛ فإنَّهم يعذَّبون أيضًا[2] بما اكتسبوا[3] بسائر الجوارح، [4] كقولهم: ﴿اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ وقولهم: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: 64]».

وتقرير الجواب: إن أكثر الأعمال لما كان يزاول[5] بالأيدي؛ جُعِلَ الأعمال كلها كالواقع بالأيدي؛ على سبيل التغليب.

(قوله [6]عطف على ما قدّمت) كأنه قيل: ذلك العذاب حاصل بسبب كسبكم، وبانتفاء كونه تعالى ظلّامًا للعبيد حتى يعذّب بغير جرم واستحقاق عقاب. وعَطْفُه عليه من قبيل عطف التفسير[7] والبيان له[8]؛ وذلك لأنه تعالى عدل[9] منزّه عن الظلم بالكلية؛ فكيف عن الظلّامية؟ وعدم كونه تعالى ظلّامًا

---

[1] في (ز): اكتبوها.

[2] ساقط من (ف).

[3] في (ز) و(ف): اكتسبوه.

[4] في (ز): أضاف: "أيضا".

[5] في (ف): بزوال.

[6] في (ف): أضاف: "على".

[7] عطف التفسير: عطف شيء على نفسه بغير لفظه، على سبيل التفسير والتوضيح، ببعض حروف العطف، لغرض بلاغي؛ التميمي، العطف التفسيري وأثره في تفسير القرآن الكريم، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد 178، 1438هـ، ص 235.

[8] ساقط من (ف).

[9] ساقط من (ف).

[125/ب] يستلزم أن لا يعذب من كان بريئًا عن الجرم والعصيان؛ لأنّ تعذيب البريء هو الظلامية المستحيلة في حقه تعالى؛ فيكون تعذيب البريء المعصوم مستحيلًا في حقه تعالى[1]، فلما انتُقِم منهم وقيل[2] لهم: ﴿**ذوقوا عذاب الحريق**﴾ تبيّن أنّهم[3] عصاة مجرمون؛ بحكم أنه تعالى ليس بظلّام للعبيد، فثبت أن عطفه على ما قبله على سبيل التفسير والكشف، وأنّ نفي الظلامية عنه تعالى للمبالغة في بيان جرمهم وعصيانهم؛ لدلالته على أن مَن استحال أصل الظلم في حقه لو عذّب البريء من الذنب لكان ظلّامًا، **وهذا الذي** ذكرناه مبنيٌّ[4] على أن يجعل بناء «الظلّام» للمبالغة، إلّا أن قول[5] المصنف: «وسببيّته[6] للعذاب من حيث إن نفي الظلم.. الخ» فيه إشارة إلى أنه جعل بناء الظلّام للنسبة[7]، كالبزّاز[8] والقزّاز[9] والعطّار[10]، وأن المعنى أنه تعالى ليس منسوبًا إلى الظلم، وليس من شأنه ذلك.

---

(1) الاستحالة التي يقصدها شيخ زاده ليست الاستحالة العقلية؛ لأنه لا يجب على الله شيء، لا تعذيب عاص ولا إثابة طائع، وهذا لا ينفي التصديق بوقوعه بسبب وعده ووعيده في القرآن الكريم؛ لا بسبب حكم العقل الذي استندت إليه المعتزلة. بل إن العقل يحكم باستحالة الظلم عليه سبحانه ولو عذب الطائع وأثاب العاصي لأن حقيقة الظلم: التصرف في ملك الغير، والملك كله ملكه، فلا ملك لغيره، فلا يقع منه الظلم.

(2) في (ف): وقتل.

(3) في (ف): أنه.

(4) في (غ) بمعنى.

(5) في (ف): قوله.

(6) في (ف): وسببية. جاء في هامش (أ) و(غ): «أي سببية نفي الظلم عنه تعالى للتعذيب المذكور من حيث إن نفي الظلم عنه تعالى توصيف له بالعدل الذي يقتضي تعذيب المسيء وإن كانت صفة الفضل تقتضي العفو عنه».

(7) قد تصاغ النسب مع الاستغناء عن ياء النسبة؛ كما في صيغة "فعّال" ويقصد بها أصحاب الحِرَف والمهن، أي محترف البز أو العطارة أو الظلم– كما في كلام المؤلف. ينظر: الحملاوي، شذا العرف، ص114.

(8) البَزّاز: بائع البَزّ، وهو ما يرتديه الإنسان من ثياب أو سلاح. [ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (بزّ)، ج1، ص180].

(9) القزاز هو بائع القز؛ وهو الحرير؛ ينظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط، ص521.

(10) جاء في هامش (أ): «والقصّار والدبّاغ». والعطّار: بائع العطر.

﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيۡنَآ أَلَّا نُؤۡمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأۡتِيَنَا بِقُرۡبَانٖ تَأۡكُلُهُ ٱلنَّارُۗ قُلۡ قَدۡ جَآءَكُمۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِي بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَبِٱلَّذِي قُلۡتُمۡ فَلِمَ قَتَلۡتُمُوهُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ 183﴾

﴿الَّذِينَ قَالُوا﴾ هم كعب بن الأشرف، ومالك، وحُيَيّ، وفنحاص، ووهب بن يهوذا.

﴿إِنَّ اللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَا﴾ أمرنا في التوراة وأوصانا.

(قوله[1] تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَا﴾) في محل الجر؛ إما على أنه صفة لقوله: **﴿الذين قالوا [إن الله فقير﴾**، أو بدل منه، وَإِمَّا على أنه صفة للعبيد؛ أي ليس بظلام للعبيد الذين قالوا[2]] كذا وكذا.

ويحتمل أن يكون في محل الرفع أو النصب، على القطع والذم بإضمار المبتدأ؛ أيْ: هم الذين، أو بإضمار فعل مناسب[3] للمقام؛ نحو أذُمُّ الذين، أو أعني الذين[4].

(والقُربان) فُعلان من القربة[5]، وهو اسم لكل ما يَتَقَرَّبُ به العبد إلى الله تعالى من نسيكة[6]، وعمل صالح، وهو في الأصل مصدر؛ كالكفران، والرجحان، والخسران؛ ثم سمّي به نفس المتقرَّب به.

---

[1] ساقط من (ف).

[2] ساقط من (غ).

[3] في (ف): المناسب.

[4] القطع: هو إلغاء كون الكلمة أحد التوابع؛ كالصفة والبدل؛ إذ إنها حينئذ تتبع ما قبلها في إعرابه. والقطع قد يكون بالنصب على الاختصاص أو المدح أو الذم، وقد يكون بالرفع؛ بجعل الكلمة خبرًا لمبتدإ محذوف؛ فاستعمل شيخ زاده رحمه الله اللف والنشر المرتب، فأجمل ذكر احتمالي الرفع والنصب، ثم وضّح في قوله: "أي هم الذين" القطع إلى الرفع، وفي قوله "أو بإضمار فعل مناسب" القطعَ إلى النصب، وكلاهما قطع على الذم. ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج3، ص1077.

[5] القُربان مصدر قرب يقرب؛ ابن منظور، لسان العرب، مادة «قرب»، ج1، ص665.

[6] في (ف): يسكنه. [والنسيكة من النُّسك وهو كل ما يتقرب به إلى الله تعالى من عبادة أو طاعة، وقيل إنه كل حق لله تعالى، والنسيكة: الذبيحة؛ ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة «نسك»، ج10، ص498.

﴿أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّى يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ﴾ بأن لا نؤمن لرسول حتى يأتينا بهذه المعجزة الخاصة، التي كانت لأنبياء بني إسرائيل؛ وهو أن يُقَرَّبَ بِقُرْبَانٍ، فيقوم النبيُّ فيدعو، فتنزل نارٌ سماويَّةٌ فتأكله، أي: تحيله إلى طبعها بالإحراق. وهذا من مفترياتهم وأباطيلهم؛ لأن أكل النار القربان لم يوجب الإيمان إلا لكونه معجزة؛ فهو وسائر المعجزات شرع في ذلك.

﴿قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالَّذِي قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ تكذيب وإلزام؛ بأن رسلًا جاؤوهم قبله؛ كزكرياء ويحيى بمعجزاتٍ أُخَرَ موجبةٍ للتصديق وبما اقترحوه فقتلوهم، فلو كان الموجب للتصديق هو الإتيان به، وكان توقفهم وامتناعهم عن الإيمان لأجله؛ فما لهم لم يؤمنوا بمن جاء به في معجزات أخر، واجترؤوا على قتله!

قوله تعالى: ﴿تَأْكُلُهُ النَّارُ﴾: صفة لقربان، وأكل النار مجاز[1] عن إحراقها وإفنائها لما يتقرّب به، وكانت القرابين والغنائم لا تحلّ لبني إسرائيل، وكانوا إذا قرّبوا قربانًا أو[2] غنموا غنيمة وضعوها في وسط بيت مكشوف السقف، فيقدم[3] النبي في البيت، ويناجي ربَّه [في قَبولها[4]]، وبنو[5] إسرائيل يقفون حول البيت خارجه، فتنزل نار بيضاء من السماء فتأكل[6] ذلك القربان وتحرقها، فيكون ذلك علامة القَبول، وإن لم يُقبل بقي على حاله.

والكفار إنما قالوا هذه المقالة طعنًا في نبوّته عَلَيْهِ السَّلَامُ، وقالوا: «إنك ما جئتنا بالقربان[7] المذكور؛ فلا

---

[1] إن المجاز هنا هو بمعناه العام؛ وهو قسيم الحقيقة.

[2] في (ف): و.

[3] في (ز): فيقوم.

[4] في (ف): للقبول.

[5] في (غ) وبني.

[6] في (ف): فتأكله.

[7] في (ز): بالقرآن.

نصدّقك[1] بدعوى[2] الرسالة في حكم التوراة».

واختلف العلماء فِي أَنَّ مَا قاله اليهودُ هل هو مذكور في التوراة، أم هو من مفتريات اليهود وأباطيلهم؟

قال السُّدّي[3]: «تعليق الإيمان[4] بالرسول بإتيانه بقربان تأكله النار مذكور في التوراة، إلّا أنه استثني من الرسول المذكور فيها رسولان[5]، وذلك أنه تعالى قال في التوراة: «من جاءكم يزعم أنه رسول الله فلا تصدّقوه حتى يأتيكم بقربان تأكله النار إلّا المسيح ومحمدًا عليهما الصلاة والسلام [126/أ] فإنَّهما إذا أتيا فآمنوا بهما فإنَّهما[6] يأتيان[7] بقربان لا تأكله النار»، قال: «وكانت هذه العادة باقية إلى مبعث المسيح [عَلَيْهِ السَّلَامُ، فلما بعث المسيح[8]] ارتفعت وزالت».

وقال آخرون: إن ادّعاء[9] كون هذا التعليق مذكورًا في التوراة كذب على التوراة، وافتراء [عليها وعلى الله

---

[1] في (ف): تصدنك.

[2] في (ز) و(ف): في دعوى.

[3] لم تقف الباحثة على قول السدّي في تفسير السدي الكبير، ولا في مراجع أخرى قبل الثعلبي الذي أورده في تفسيره، ينظر: الثعلبي، الكشف والبيان، ج3، ص223.

[4] في (ف): إلا.

[5] في (ف): رسولا.

[6] ساقط من (ف).

[7] في (ف): تأتيان.

[8] ساقط من (ف).

[9] في (ف): ادعا.

تعالى[1]]؛ لأن إتيان موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ بالقربان المذكور لم يُروَ عن أحدٍ، ولأن أكل النار القربانَ لا يوجب الإيمان بالرسول الآتي به، إلا[2] لكونه آية[3] ومعجزة له، فهو إِذَنْ مساوٍ لسائر الآيات[4] [والمعجزات؛ فلا وجه[5]] [6]لأن يعيّنه الله تعالى من بين الآيات والمعجزات[7].

---

[1] في (ز) و(ف): «على الله تعالى وعليها».

[2] ساقط من (ف).

[3] ساقط من (ف).

[4] في (ف): الآتي.

[5] ساقط من (ف).

[6] في (ف): أضاف: "به".

[7] نقل عن الزمخشري، الكشاف، ج1، ص448.

﴿فَإِنَّ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ 184﴾

﴿فَإِنَّ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ تسلية للرسول صلّى الله عليه وسلّم مِن تكذيب قومه واليهود.

﴿وَالزُّبُرِ﴾ جمع زبور، وهو الكتاب المقصور على الحِكَم، من زَبَرْتُ الشيء إذا حبسته.

﴿وَالْكِتَابِ﴾ في عرف القرآن: ما يتضمن الشرائع والأحكام، ولذلك جاء الكتاب والحكمة متعاطفين في عامة القرآن.

وقيل ﴿وَالزُّبُرِ﴾ المواعظ والزواجر، من زبرته إذا زجرته.

وقرأ ابن عامر: ﴿وَبالزُّبُرِ﴾ بإعادة الجار؛ للدلالة على أنَّها مُغَايِرَةٌ لِلْبَيِّنَاتِ بِالذَّاتِ.

قوله: (تسلية للرسول) أي إزالة همّه؛ من تكذيب قومه إياه، ومن تكذيب اليهود.

والمراد بالبينات المعجزات الظاهرة، أي إذا تبيَّن بهذا الإلزام أنهم متعنّتون في اقتراح هذه المعجزة المخصوصة، غير مسترشدين، فلا تبال[1] في تكذيبهم إياك؛ فإنه قد كذِّب رسل من قبل[2].

﴿وَالزُّبُرِ﴾ بضمتين جمع (زَبور) بالفتح، وهو «فَعُولٌ» بمعنى «مَفْعُولٍ»[3]؛ كالرَّكوب والحَلوب، بمعنى المركوب والمحلوب. مِن زَبَرْتُ[4] الكتابَ أي كتبته، ويقال: زبرتُ الشيءَ إذا حسّنته[5] وزبرتُ الكتاب أي حسّنت كتابته، ويقال أيضًا: زبرته[6] بمعنى زجرتُه.

﴿الْمُنِيرِ﴾ اسم فاعل مِن[7] أنار الشيء بمعنى أضاءه، يقال أنرت الشيء أنيره[8] إنارة، أي بيّنتُه

---

[1] في (غ): يقال.

[2] من قوله «أي إذا تبيَّن» إلى قوله «رسل من قبل» زيادة من (غ) وهامش (أ).

[3] تأتي صيغة "فَعول" بمعنى المفعول كما في الأمثلة المذكورة [ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 2، ص 244؛ ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص 536؛ ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ج 4، ص 93].

[4] في (ف): زبرة.

[5] في (ف): احسنته.

[6] في (ف): زيوبته.

[7] ساقط من (ف).

[8] في (ف): انزه.

وأوضَحْتُه، فالمنير[1] بمعنى الواضح الكاشف للشرائع والأحكام، فهو أخَصُّ من الزبور؛ فلذلك عطف الكتاب المنير على الزبر، على طريق عطف الخاص على العام[2]، للإيذان بشرف الخاص وفضله[3]، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ﴾ [الأحزاب: 7] و[4]، قوله ﴿وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾.

(وقيل) المراد بالزبر: الصحف، وبالكتاب المنير: التوراة والإنجيل والزبور.

(وقرأ) ابن عامر: ﴿وَبِالزُّبُرِ﴾ بإعادة الجار، وهشام وحده عنه: ﴿وَبِالْكِتَابِ﴾ بإعادتها أيضًا[5]؛ للدلالة على أن كل واحد منهما مغاير للبيّنات بالذات[6].

---

[1] في (ف): فالايز.

[2] العام: ما عم شيئين فأكثر، والخاص يقابل العام، ولكل منهما ألفاظ وصيغ مفصلة في كتب أصول الفقه.

[3] للتنبيه على شرف الخاص وفضله على سائر أفراد العام؛ عبد الرزاق، حسن إسماعيل، البلاغة الصافية، ص245.

[4] ساقط من (ف).

[5] ينظر: النشر، ابن الجزري، ج2، ص245.

[6] العطف بدون إعادة العامل يفيد في مثل هذا المقام اتحاد المعطوف والمعطوف عليه في ذاتهما؛ أي أن ذاتًا واحدة تنتظمهما. وأما إعادة العامل وهو باء الجرِّ ها هنا فإن ذلك يدل دلالة بلاغية على أن في الكلام ثلاث ذوات متغايرة: وهي (البينات) و(الزبر) و(الكتاب المنير). فأفادت إعادته تنزيل التغاير الوصفي لهذه الثلاثة منزلة التغاير الذاتي؛ وذلك لأن دلالتها دلالة واحدة، ولكنْ لها أوصافٌ ثلاثة؛ إذ البينات والزبر والكتاب كلها كتب سماوية. ففي قراءة الجمهور عطف تفسيريٌّ؛ على سبيل الشرح والتوضيح؛ لأن المقام مقام إطنابٍ. وفي قراءة ابن عامر وراويه هشام على وجه الخصوص تنزيل التغاير الوصفي منزلة التغاير الذاتي. [من إفادات أ.د حاتم جلال التميمي، المشرف على الرسالة].

﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۖ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَۗ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ 185﴾.

﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ وعد ووعيد للمصدِّق والمكذِّب. وقرئ «ذَائِقَةُ الموت» بالنصب مع التنوين وعدمه كقوله: «وَلَا ذَاكِرَ الله إِلَاّ قَلِيلًا».

(قوله وعدٌ ووعيدٌ[1] للمصدّق والمكذّب) من حيث إنه يدلُّ على أن المكلفين لهم –سوى هذه الدار– دارٌ أخرى يُعْطَوْن فيها جزاء أعمالهم تامًّا وافيًا، فيتميّز فيها أهل التصديق[2] والإيمان من أهل الكفر والعصيان؛ بأن يتوفر على كل واحد منهم ما يليق به من الجزاء، وفي[3] ضمن هذا الوعد والوعيد تأكيد للتسلية المذكورة [4]قبله؛ لأن من أيقَنَ[5] بحسن عاقبة أعوانه وسوء عاقبة أعدائه –يزول عن قلبه ما أصابه من الهموم والأحزان من جهة[6] أعدائه، [126/ب] ويسلّى بذلك.

قرأ الجمهور ﴿ذَائِقَةُ الموتِ﴾ [برفع ذائقة[7]] من غير تنوين، وجرّ الموت بالإضافة اللفظية[8]؛ لأنها[9] إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله.

(وقرأ[10] اليزيدي[11]) (ذائقةٌ الموتَ) بالتنوين، ونصب **«الموتَ»** على الأصل[12].

---

[1] في (ف): دوعيد.

[2] في (ف): الصديق.

[3] في (ف): ومن.

[4] في (ف): أضاف لأن.

[5] في (غ): اتفق

[6] في (ف): جهته.

[7] ساقط من (ف).

[8] في (ف): اللفظية.

[9] في (ف): لأنه.

[10] في (ف): وقرئ.

[11] في (غ): يزيدي.

[12] المقصود بالأصل هنا أن إعمال اسم الفاعل ونصب ما بعده هو الأصل، والإضافة فرع عن ذلك؛ ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص99.

وقرأ الأعمش[1] بعدم التنوين، ونصب (الموتَ)[2]؛ وذلك على حذف التنوين لالتقاء الساكنين وإرادته[3]، كقراءة من قرأ **(قل هو اللهُ أحدُ اللهُ [الصمدُ)**[4]] بحذف التنوين[5] من أحد، وكقول أبي الأسود الدؤلي:

فذكّرته ثم عاتبته[6] .. عتابًا[7] رفيقًا وقولًا جميلا

فألفيته[8] غير مستعتب *** ولا ذاكِرِ الله إلا قليلا[9]

أي ذكَّرته المودة التي كانت بيننا، وعاتبته عتابًا[10] بالرفق واللين[11]، فما وجدته طالبَ رضائي بأن يرجع

---

(1) في (ف): وقرئ اعمش.

(2) قراءة شاذة، وقراءة اليزيدي شاذة أيضًا؛ ينظر: ابن خالويه، المختصر في شواذ القراءات، ص30؛ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص245-246.

(3) الإرادة هنا تعني أنه منويٌّ في نيَّة المتكلم، فهو محذوف في اللفظ، منوي لدى المتكلم، فعلى قراءة الأعمش (ذائقةُ الموتَ) بنصب الموت: ظاهر هذا التعبير لا يتفق مع أصول النحو؛ لأنها إما أن تكون «ذائقةُ الموتِ» بجر الموت على الإضافة، وإما أن تكون (ذائقةٌ الموتَ) بالتنوين مع نصب الموت على الإعمال. وتخريج قراءة الأعمش كما ذكر شيخ زاده وغيره أنَّ التنوين منويٌّ ولكنه اكتفى بضمة واحدة على التخفيف. [من إفادات أ.د حاتم جلال التميمي، جامعة القدس – فلسطين، المشرف على الرسالة].

(4) مثبت في (غ).

(5) من قوله: «لالتقاء الساكنين» إلى قوله «بحذف التنوين» ساقط من (ف).

(6) في (ف): عانيته.

(7) في (ف): عيانا.

(8) في (ز): فمالفيته.

(9) [بحر المتقارب] الدؤلي، ديوان أبي الأسود الدؤلي، ص53. واسمه ظالم بن عمرو، من كبار التابعين، عالم باللغة العربية، واضع علم النحو، وأول من نقط المصاحف، صحب عليًا رضي الله عنه وكان من شيعته ومحبيه، ولي البصرة، وتوفي في خلافة عبد الملك بن مروان سنة 69هـ [كمال الدين الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص19؛ شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط الرسالة، ج4، ص81].

(10) ساقط من (ف).

(11) ساقط من (ف).

﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ﴾ تعطون جزاء أعمالكم -خيرًا كان أو شرًا- تامًّا وافيًا.

﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ يوم قيامكم عن القبور، ولفظ التوفية يشعر بأنه قد يكون قبلها بعض الأجور. ويؤيده قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسلام: «القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار[1]».

﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾ بُعِّدَ عنها، والزحزحة في الأصل تكريرُ الزَّحِّ وهو الجذب بعجلة.

﴿وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ بالنجاة ونيل المراد، والفوز الظَفَر بالبُغية. وعن النبي صلّى الله عليه وسلّم: «من أحب أن يزحزح عن النار ويدخل الجنة فلتدركه منيَّتُه وهو يؤمِنُ بالله واليوم الآخر، ويأتي إلى الناس ما يحب أن يؤتى إليه[2]».

عن قبيح فعله، «ولا ذاكرِ»[3] بالجرِّ عطفًا على «مستعتب»[4]، و«لا» زائدة، وحذف التنوين من «ذَاكِرٍ» لأنهم يحذفون التنوين عند ملاقاة الساكن؛ إمّا للخفة؛ وَإِمَّا هربًا من التقاء الساكنين، ونصب اسم «اللهَ» دليل على تقدير التنوين؛[5]؛ لأنه لو كان مضافًا لكان ما بعده مجرورًا بالإضافة، يقال استعتبته فأعتبني، أي استرضيته فأرضاني.

[قوله: **(تعطون جزاء أعمالكم يوم القيامة)**: جزاء عمل المؤمن الثواب، وجزاء عمل الكافر العقاب، ولم يعدّ نعمة[6] الدنيا أجرًا وجزاء؛ لكونها عرضة للفناء؛ فلم يعتد بها؛ كذا قيل، إلا أن لفظ التوفية يشعر بأن بعض الأجر قد يعطى لهم قبل يوم القيامة، وإن كان إعطاؤه تامًّا وافيًا يوم القيامة[7]].

قوله: (ويأتي إلى الناس) أي يفعَل بهم؛ يقال[8] أتى إليه أي فَعَلَ به.

---

[1] أخرجه الترمذي في سننه بلفظه، ج4، ص452، قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقال الأرناؤوط إسناده ضعيف.

[2] أخرجه مسلم في صحيحه من حديث طويل، كتاب الإمارة، باب الأمر بالوفاء ببيعى الخفاء الأول فالأول، ح1844.

[3] في (ف): ذاكرا.

[4] في (ف): مستغلب.

[5] من قوله «عند ملاقاة» إلى قوله «تقدير التنوين» ساقط من (ز).

[6] في (غ): نِعَم.

[7] من قوله «قوله: تعطون جزاء» إلى قوله «وافيًا يوم القيامة» زيادة من (غ) وهامش (أ)، ساقط من (ز) و(ف).

[8] ساقط من (ف).

﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾ أي لذّاتُها وزخارفُها.

﴿إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾ شبّهها بالمتاع الذي يُدَلَّس بِهِ على الْمُسْتَامِ ويُغَرُّ حتى يشتريه.

وهذا لمن آثرها على الآخرة؛ فأما من طلب بها الآخرة؛ فهي له متاع بلاغٌ.

و﴿الْغُرُورِ﴾ مصدر، أو جمع غار.

قوله: (يدَلَّسُ به على المستام): التدليس في البيع: كتمان عيب السِلْعَة عن المشتري، والمدالَسَة كالمخادعة، **والدَّلَس** بالتحريك: الظلمة. سُمّي كاتم عيب السلعة[1] مُدَلِّسًا؛ تشبيهًا له بمن يأتي السلعة إلى المشتري في ظلمة الليل.

(والمُسْتامُ[2]) هو الذي يريد الشِّرى. والسَّوم[3] إرادة الشِرى، تقول منه: ساوَمْتُه سِوامًا.

(قوله ويُغَرُّ[4]) أي يوقَع في[5] الغِرّة، وهي الغفلة، يقال: رجل غِرٌّ بالكسر[6] وَغَرِيرٌ أي مغتَرٌّ[7] غير مجرِّبٍ، يقال: اغترَرْتَ[8] أي[9] صِرتَ[10] غافلًا، والغارُّ: الغافل[11]، والغُرور: مصدر كالطلوع

---

[1] من قوله «عن المشتري» إلى قوله «عيب السلعة» ساقط من (ف).

[2] في (غ): المستأم.

[3] في (ف): أضاف: "يأتي".

[4] في (ف): ويعينه.

[5] ساقط من (ف).

[6] في (ف): أضاف: "قوله".

[7] في (ف): منقر.

[8] في (ف): اغررت.

[9] في (ف): أو.

[10] في (ز): ضرت.

[11] في (ز): الغاقل.

والغروب[1]، أو جمع غارٍ؛ كالقعود[2] جمع قاعد[3].

(قوله فهي له متاع [4]بلاغ) [المتاع: ما يتمتع به الإنسان، أي ينتفع، كالقِدرِ والقصعة[5]. ومتاع الغرور: ما يغتر به طالبُه لكونه حسن المنظر، قبيح المخبر؛ كالْحُلِيِّ المُمَوَّه[6]]؛ أيْ: متاع تبليغ إلى الآخرة[7] وإيصال إليها؛ على أن البلاغ[8] اسم[9] بمعنى التبليغ كالكلام والسلام، بمعنى التكليم والتسليم.

---

[1] في (ف): المغروب.

[2] في (ف): كالعقود.

[3] في (ف): عاقد.

[4] في (ف): أضاف: "أي".

[5] وعاء يؤكل فيه، ويشبع السبعة إلى العشرة؛ ينظر: اللبابيدي، اللطائف في اللغة، ص323.

[6] زيادة من (غ) وهامش (أ)، ساقط من (ز) و(ف).

[7] في (غ): إلخ. في (ف): الآخر.

[8] في (ف): بلاغ.

[9] في (ف): الميم.

﴿لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ أَذًى كَثِيرًا ۚ وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ 186﴾

﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ أيْ: والله لتختبرن.

﴿فِي أَمْوَالِكُمْ﴾ بتكليف الإنفاق وما يصيبه من الآفات.

﴿وَأَنْفُسِكُمْ﴾ بالجهاد والقتل والأسر والجراح، وما يرد عليها من المخاوف والأمراض والمتاعب.

﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا﴾ من هجاء الرسول صلّى الله عليه وسلّم، والطعن في الدين، وإغراء الكفرة على المسلمين. أَخْبَرَهُمْ بذلك قبل وقوعها؛ ليوطِّنوا أنفسهم على الصبر والاحتمال، ويستعدوا للقائها؛ حتى لا يرهقهم نزولها.

(قوله[1] أي[2] واللهِ لتُخبَرُنَ[3]) يعني أن قوله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ جواب قسمٍ محذوف.

[127/أ] والواو المضمومة[4] فيه واو الضمير، والواو التي هي [5] لام الكلمة: حذفت؛ لالتقاء الساكنين؛ فَإِنَّ أصلَه لَتُبلَوُونّ[6]، حذفت النون الأولى التي للرفع؛ لأجل نون[7] التأكيد؛ لأنه بمنزلة الجزء من الكلمة، فصار آخرُ الفعلِ مَبْنِيًّا بِاتِّصَالِ النون فقط[8] نون الإعراب، وقلبت الواو الأولى ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ: الألف وواو الضمير؛ فحذفت الألف، وضمّت واو الضمير دلالةً على المحذوف.

---

[1] ساقط من (ف).

[2] ساقط من (غ).

[3] في (غ): لتحشرن. في (ز): لتختبرن.

[4] في (غ): المضموم.

[5] في (غ): الذي هو.

[6] في (غ): «لتبلوونن» وهو صواب أيضًا، وفي (ف): تبلوون.

[7] ساقط من (ف).

[8] في (غ) و(ز) و(ف): فسقط.

﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا﴾ على ذلك.

﴿وَتَتَّقُوا﴾ مخالفة أمر الله.

﴿فَإِنَّ ذَلِكَ﴾ يعني الصبر والتقوى.

﴿مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ من معزومات الأمور التي يجب العزم عليها، أو مما عزم الله عليه أي: أمر به وبالغ فيه. والعزم في الأصل: ثبات الرأي على الشيءِ نحو إمضائه.

وأصل ﴿لَتَسْمَعُنَّ﴾[1] لَتَسمَعُونَنَّ[2]، فَفُعِل فيه[3] ما تقدّم، إلّا أنَّ واوَ الضمير حذفت هنا؛ إذْ لم يحذف قبلها الواو حتى تضمّ واو الضمير؛ لتدل ضمّتها على الواو المحذوفة.

ومعنى الابتلاء: الاختبارُ وطلبُ المعرفة، وإذا أُسنِدَ إليه تعالى يكون معناه: معاملته تعالى مع العبد معاملة المختبر[4]؛ فيكون ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ استعارةً تَبَعِيَّةً[5].

قوله: (حتى لا يُرهِقَهُم نُزولها) أي: حتى لا يَعْسُرَ عليهم ذلك، يقال: لا ترهقني لا أَرهقك اللهُ، أي: لا تُعسِرني لا[6] أعسَرَك اللهُ.

قوله: (لمِن[7] معزومات الأمور) العَزمُ مصَدرُ قولك: عَزَمْتُ على كذا عَزمًا وعزيمةً، إذا أردتَ فعلَه إرادة صادقة وقَصدًا مُصممًا، فالمصنّف أَوَّلَ المصدَرَ بالمفعول وجَمَعَهُ؛ لإضافته إلى الأمور، أي[8]

---

(1) في (ف): التستمعن.

(2) في (ف): لستمعون.

(3) في (ف): في.

(4) في (ف): المخبر.

(5) الاستعارة التبعية: ما كان اللفظ الذي جرت فيه الاستعارة اسما مشتقا أو فعلا، ويقابلها الاستعارة الأصلية. ينظر: عتيق، علم البيان، ص183.

(6) ساقط من (ف).

(7) في (ف): عن.

(8) ساقط من (ف).

لمن الأمور المعزوم عليها.

و[1] العازم إِمَّا أن يكونَ هو العبد، أي: لمن الأمور التي يجب على العبد عزمها، وَإِمَّا أن يكون هو اللهَ؛ أيْ: لمن[2] الأمور التي عزم الله[3] عليه، أي: فَرَضَهُ عَلينا وبالغ في إيجابه.

[1] ساقط من (ف).

[2] في (ف): عن.

[3] لفظ الجلالة ليس في (ف).

﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْاْ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًاۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ 187﴾

﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ﴾ أي اذْكُرْ وقتَ أخذه.

﴿مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ يريد العلماء به.

﴿لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ حكايةٌ لمخاطبتهم. وقراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وعاصم في رواية ابن عياش، بالياء؛ لأنهم غُيَّبٌ، واللام جواب القسم الذي ناب عنه قوله: ﴿أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ﴾، والضمير للكتاب.

قوله: **(يريد العلماء به)** لأن مَن حُمّلَ التوراة ولم يعلم ما فيها فضلًا عن أن يعمل به[1] فهو كمثل الحمار يحمل أسفارًا[2]؛ فلا يعتدُّ به وبعدم وفائه بالعهد والميثاق.

ومناسبة هذه الآية بما قبلها: أنه تعالى أخبر المؤمنين في الآية السابقة بأنكم تسمعون من الكفار أذىً كثيراً البتة، وحرّضهم على أن يصبروا على أذاهم ويتقوا[3] مخالفة أمر الله تعالى، وبيّن بهذه الآية من جملة قبائحهم[4] التي يتأذى المسلمون منها -أنه تعالى أوجب على علماء أهل الكتاب أن يبينوا للناس ما في كتابهم، وأن لا يكتموا شيئًا منه، وفيه بيان شأن رسول الله صلى الله عليه وسلم، [127/ب] ونعته، ومبعثه، ولم يبثّوه[5] للناس، وكتموه، ولم يراعوا الميثاق الذي أخذه الله تعالى منهم؛ فلم[6] يلتفتوا إليه، وأخذوا بَدَلَه [شيئًا][7] يسيرًا من حطام الدنيا.

---

(1) ساقط من (ف)

(2) مثل قرآني، ورد في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الجمعة: 5] ، يضرب في الجهل والغفلة وبلادة الطبع وعدم الانتفاع بالخير القريب.

(3) في (ف): وتتقو. في (ز): وتيقنوا.

(4) في (ف): قبائحكم.

(5) في (غ) و(ز) و(ف): يبينوه.

(6) في (ز) و(ف): ولم.

(7) في (أ): «شياء» وهكذا في جميع المواضع.

﴿فَنَبَذُوهُ﴾ أي: الميثاق.

﴿وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ﴾ فلم يراعوه ولم يلتفتوا إليه؛ والنبذ وراء الظهر مَثَلٌ في ترك الاعتداد، وعدم الالتفات.

ونقيضه: جَعْلُه نُصْبَ عينَيْه، وإلقاؤه بين عينيه.

﴿وَاشْتَرَوْا بِهِ﴾ وأخذوا بَدَلَهُ.

﴿ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ من حطام الدنيا وأعراضها.

﴿فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ يختارون لأنفسهم.

وعن النبيّ صلى الله عليه وسلم: «من كتم علمًا عن أهله أُلجِم بجام من نار»[1]، وعن عليٍّ كرَّم الله وجهه: «ما أخذ الله على أهل الجهل أن يتعلّموا حتى أخذ على أهل العلم أن يعلّموا».

(قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم) برواية شعبة: ﴿لَيُبَيِّنُنَّهُ﴾[2] بياء الغيبة؛ موافقًا لما قبلها[3] وهو قوله: ﴿الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ وقوله: ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ﴾ وقرأه[4] الباقون بتاء الخطاب[5]؛ على حكاية ما خوطبوا به عند أخذ الميثاق، والتقدير: وإذ أخذ الله ميثاقهم وقلنا لهم لتبيننه، وهو جوابٌ لِمَا تَضَمَّنَهُ[6] الميثاق من القسم.

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، باب سورة آل عمران، باب لا يحسبن الذين يفرحون، حديث 4568، ومسلم في صحيحه، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، حديث 2778.

(2) ساقط من (ف).

(3) في (غ): قبله

(4) في (ف): وقرأ.

(5) قراءتان متواترتان؛ [ابن الجزري، النشر، ج2، ص245].

(6) في (ف): تضمنته.

وهذه الآية وإن نزلت في علماء أهل الكتاب –الذين كتموا بعض ما في كتابهم لغرضٍ فاسدٍ– إِلَّا أَنَّ حُكْمَهَا يَعُمُّ مَنْ كَتَمَ من المسلمين شيئًا من أحكام القرآن[1] –الذي هو أشرف الكتب وأنهم أشرف[2] أهل الكتاب–؛ إِذْ العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب[3]، وأشار المصنف إليه بإيراد الحديث والأثر.

[1] في (ف): القراين.

[2] في (ز) و(ف): اشراف.

[3] في هامش (أ): «فإن لفظ الذين أوتوا الكتاب يعمّ الكلّ». وهذه القاعدة المتفق عليها، تسري حيث لا معارض، فإذا وجد دليل على تخصيصه بالسبب خصص؛ ينظر: السبكي، الأشباه والنظائر، ج2، ص136.

﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ 188﴾

﴿لَا تَحْسَبَنَّ﴾ الخطاب للرسول صلّى الله عليه وسلّم، ومَن ضمَّ الباء جعل الخطاب له وللمؤمنين، والمفعول الأول: ﴿الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾، والثاني: ﴿بِمَفَازَةٍ﴾.

وقوله ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ﴾ تأكيد، والمعنى: لا تحسبن الذين يفرحون بما فعلوا من التدليس، وكتمان الحق، ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا –من الوفاء بالميثاق، وإظهار الحق، والإخبار بالصدق– ﴿بِمَفَازَةٍ﴾ بمنجاة ﴿مِنَ الْعَذَابِ﴾ أي الفائزين بالنجاة منه.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالياء وفتح الباء في الأوَّل، وضمِّها في الثاني؛ على أن ﴿الَّذِينَ﴾ فاعل، ومفعولا ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ محذوفان، يدل عليهما مفعولا مؤكِّده؛ فكأنه قيل: ولا يحسبن الذين يفرحون بما أتوا فلا يحسبن أنفسهم بمفازة. أو المفعول الأول محذوف، وقوله ﴿فَلَا يَحْسَبُنَّهُمْ﴾ تأكيد للفعل وفاعله ومفعوله الأول.

(قوله الخطاب للرسول صلى الله عليه وسلم) اختار المصنف قراءة الكوفيين[1]؛ وهي أن يقرأ ﴿لَا تَحْسَبَنَّ﴾ ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ﴾ بتاء الخطاب وفتح الباء في كل واحد من الفعلين[2].

وأشار بقوله **(ومَن ضمَّ الباءَ)** إلى قراءة ابن كثير وأبي عمرو؛ فإنَّهما قَرَآ بياء[3] الغيبة[4] في كل واحدٍ من الفعلين، وبضم باءِ ﴿يَحْسِبُنَّهُمْ﴾؛ فيكون الفعل الأول مسندًا إلى الموصول، والثاني[5] مسندًا إلى ضميره، ويكون كُلُّ واحدٍ من مفعولَيِ الفعل الأول محذوفًا اختصارًا؛ لدلالة مفعولي الفعل الثاني[6] عليهما، والتقدير:

---

[1] في (ف): الكوفيون.

[2] قراءتان متواترتان؛ [النشر، ابن الجزري، ج2، ص246].

[3] في (ف): بيان.

[4] في (ف): لغيبته.

[5] ساقط من (ف).

[6] في (ف): الثانية.

﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ بكفرهم وتدليسهم.

لا يَحسبَن الفارحون أنفسَهُم فائزين[1] فلا يحسبَنهم فائزين. أو يكون المفعول الأول للفعل الأول محذوفًا، والثاني هو قوله ﴿بِمَفَازَةٍ﴾، ويكون قوله ﴿فَلَا يَحْسَبُنَّهُمْ﴾ تأكيدًا للفعل الأول، وفاعله، ومفعوله الأول؛ وكون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء[2] واحد من خصائص باب «ظننت».

وقرئ شاذًّا بتاء الخطاب وضم الباء فيهما معًا[3]، **وقرئ** أيضا بياء الغيبة فيهما وفتح الباء[4] فيهما أيضًا[5].

[128/أ] **وهذه** الآية أيضًا إشارةٌ إلى ما يتأذَّى به المسلمون[6] من أفعال الكفرة؛ فإنَّهم كانوا يفرحون بما أتَوا به من أنواع الخبث والتلبيس[7] على ضَعَفَةِ المسلمين، ويحبُّونَ أن يُحمدوا بأنهم[8] أهل البر والصدق والتقوى، ولا[9] شك أن الإنسان يتأذى بمشاهدة مثل[10] هذه الأحوال ممن ليس من شأنه أن يكون عليها؛ فسلّى الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم بأن قال في حقهم: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

---

[1] في (ف): فايزن. وكذا في الموضع التالي.

[2] في (غ): تسمى.

[3] قراءة شاذة تنسب إلى الضَّحَّاك وعيسى بن عمر؛ النوزوازي، المغني، ج2، ص632.

[4] في (ف): الياء.

[5] قراءة شاذة تنسب إلى شيبة بن نصاح وأبي جعفر في غير المتواتر عنه؛ المرجع نفسه.

[6] في (ف): المسلمين.

[7] في (ف): والتلبين. وكذا في الموضع التالي.

[8] في (ف): لأنهم.

[9] في (ف): فلا.

[10] ساقط من (ف).

رُوِيَ أنه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسلام «سأل اليهود عن شيء مما في التوراة، فأخبروه بخلاف ما كان فيها، وأروه أنهم قد صدقوه، وفرحوا بما فعلوا»؛ فنزلت.

وقيل: نزلت في قوم تخلَّفوا عن الغزو ثم اعتذروا بأنهم رأوا المصلحة في التخلُّف واستحمدوا به.

وقيل: نزلت في المنافقين؛ فإنَّهم يفرحون بمنافقتهم، ويستحمدون إلى المسلمين بالإيمان الذي لم يفعلوه على الحقيقة.

روي أنه عَلَيْهِ السَّلَامُ سأل اليهود عن شيء من التوراة فأخبروه بخلافه، وفرحوا بذلك التلبيس وطلبوا أن يُثنِي[1] عليهم بذلك[2].

وقيل: فرحوا بكتمان النصوص الدالة على نبوّة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأَحَبّوا أن يحمدوا بأنهم متَّبعون دين إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ[3].

وقيل هم المنافقون فرحوا بنفاقهم مع المسلمين وأَحَبّوا أن يحمدهم[4] النبي صلى الله عليه وسلم على الإيمان.

وقيل نزلت في قوم من المنافقين تخلفوا عن[5] رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغزوِ، واعتذروا عنه ببيان[6] سببه وفرحوا بقعودهم، وأَحَبوا أن يُحمَدُوا ويُثنى عليهم بذلك[7].

---

[1] في (ف): شيا.

[2] تقدّم تخريجه ص141.

[3] أخرجه الطبري، جامع البيان، ج7، ص468.

[4] في (ف): يحمدوام.

[5] في (ف): أن.

[6] في (ف): بيان.

[7] ينظر: الواحدي، أسباب النزول، ت الحميدان، ص136.

﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ 189 إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ 190﴾

﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ فهو يملك أمرهم.

﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيقدر على عقابهم، وقيل: هو رَدٌّ لقولهم ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ﴾ [آل عمران: 181].

﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ لدلائل واضحة على وجود الصانع، ووحدته، وكمال علمه، وقدرته -لذوي العقول المجلوَّة الخالصة عن شوائب الحس والوهم -كما سبق في سورة البقرة-.

قوله: (فهو يملك أمرَهم) ويعذبهم بما فعلوا، أشار به[1] إلى أن قوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ الآية معطوف على قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾؛ تعليلاً له وتحقيقًا؛ كأنه قيل: لا تظنن الفرحين[2] المذكورين يَنْجُونَ من العذاب؛ فَإِنَّ الله تعالى مالك كل شيء؛ فهم في قبضةِ قدرتِهِ، فكيف يرجون[3] النجاة من أن يعذبهم الله تعالى بما استحقوا به[4] من العذاب وهو على كل شيء قدير؟!

(وقيل هو[5]) ردٌّ[6] وإبطالٌ لقولِ[7] مَن قال: ﴿إن الله فقير ونحن أغنياء﴾، وتكذيبٌ لهم.

قوله: (لدلائل واضحةٍ على وجود الصانع ووحدته وكمال علمه وقدرته) إشارة إلى أن الآية في مَعْرِضِ الِاسْتِدْلَالِ على ما سبق من قوله: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾.

واعلم أنه تعالى ذكر في سورة البقرة ثمانية أنواع من الدلائل؛ حيث قال: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا

---

[1] في (ف): به أشارة.

[2] في (ف): الفريحين.

[3] في (ف): يرجوا.

[4] ساقط من (ف).

[5] في (ف): هواء.

[6] ساقط من (ف).

[7] في (ف): لقوله.

ولعل الاقتصار على هذه الثلاثة في هذه الآية لأنَّ مناطَ الاستدلال هو التَّغَيُّرُ، وهذه معترضةٌ لجملة أنواعه؛ فإنه إما أن يكون في ذات الشيء؛ كَتَغَيُّرِ الليل والنهار، أو جُزْئِهِ؛ كَتَغَيُّرِ العناصر بتبدل صورها، أو الخارج عنه؛ كَتَغَيُّرِ الأفلاك بتبدل أوضاعها.

وعن النبي صلّى الله عليه وسلّم «ويل لمن قرأها ولم يتفكر فيها[1]».

بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ 164﴾ [البقرة: 164].

واقتصر في هذه السورة على ثلاثةِ أنواعٍ منها؛ وهي: السماوات، والأرض، [129/أ] واختلاف الليل والنهار، وترك الخمسة الباقية منها، وَجَعَلَ فاصلةَ هذه الآية قولَهُ: ﴿لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ وجعل الفاصلة هناك قوله: ﴿لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾، واللُّبُّ خالِصُ العقل؛ فَإِنَّ العقلَ له[2] ظاهرٌ وله لبٌّ، ففي أوّل الأمر يكون عقلاً، وفي حال كماله ونهاية أمره يكون لبّاً، وهو في أول أمره وإن احتاج إلى كثرة الدلائل وتظاهر بعضها ببعض؛ لكنه في حال كماله لا يحتاج إلى تكثير الأدلة؛ بل يكتفي بخلاصة الدلائل[3] وزبدتها.

والدلائل على كثرتها غاية الكثرة منحصرة في ثلاثة أنواع[4]؛ لأنها إما سماوية، أو أرضية، أو مركبة منهما، وهو[5] تعالى[6] أشار إلى الأول بقوله: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ﴾[7]، [وإلى الأرضية[8]] بقوله: ﴿وَالْأَرْضِ﴾، وإلى المركب منهما بقوله: ﴿وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾؛ لأنه إنما يتحقق بسبب دوران الشمس على الأرض.

---

(1) ذكره ابن حبان في صحيحه، كتاب الرقائق، باب التوبة؛ وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط إن إسناده صحيح على شرط مسلم؛ ج2، ص387.

(2) ساقط من (ف).

(3) في (غ): الدليل

(4) في هامش (أ): «وفي كل شيء له آية ... تدل على أنه واحد».

(5) في (ف): في.

(6) في (ف): فعالى.

(7) في (ف): أضاف: «والأرض».

(8) ساقط من (ف).

ووجه دلالتها على ما ذكر من الوحدانية وكمال العلم والقدرة: أنه تعالى جعل منافع السماء -مع بُعدِها من الأرض- مُتَّصِلَةً بمنافعِ الأرضِ؛ حتى لا تقوم منافعُ كلِّ واحدةٍ منهما إلا متعلِّقة بمنافعِ الآخر، فصارتا بحسب اتصال المنافع كالمتصلين مع [بُعد ما[1]] بينِهِمَا، ولو كان لِكُلِّ وَاحِدٍ منهما [صانعٌ على حدة؛ لمنع كل واحد منهما[2]] منافع ملكه عن الآخر؛ فدلَّ اتصال المنافع[3] على اتحاد الصانع[4] والمالك، وكمال[5] علمه وقدرته وحكمته البالغة(6)؛ لأن[7] خلقَهَا على هذا الوجهِ البديعِ والنظامِ الأنيقِ[8] لمجرّدِ الإفناءِ عبثٌ لا يليقُ بشأنِ مَنْ كان في العلم والقدرة بهذه المثابة؛ فلَا بُدَّ أن يكون خلقهما لحكمة، وتلك الحكمة[9] لا ترجع إلى نفسهما؛ إِذْ لَا منفعة لهما في الخلق حتى يكونَ خلقُهما لأنفسهما؛ فتعيَّن أن يكون خلقُهما[10] لمنفعةِ البشرِ؛ وهي أن يستدلوا بها على وجود الصانع المستجمع لجميع صفات

---

[1] في (ف): بعدها.

[2] ساقط من (ف).

[3] في (ف): المانع.

[4] دراسة: دليل التمانع: عقيدة.

[5] في (ف): كما.

[6] يسمى في علم الكلام: دليل التمانع، وينظر في: السنوسي، شرح العقيدة الصغرى، ص218.

[7] في (ف): لا.

[8] دليل الإتقان: دراسة: عقيدة.

[9] قوله «وتلك الحكمة» ساقط من (غ).

[10] من قوله «لحكمة وتلك الحكمة» إلى قوله «أن يكون خلقهما» ساقط من (ف).

الجلال والإكرام، ويستعينوا بهما[1] لمصالح معاشهم ومعادهم[2]، [129/أ] ويتيسّر لهم -بسبب[3] انتظام[4] أحوال معاشهم- الجريُ على ما يقتضيه العقل والتكليف، ويستكملوا بحسب قوّتهم النظرية والعملية[5] ويتوسّلوا بذلك إلى نيل السعادة[6] الأبدية، ومُلْكٍ لا يبلى.

---

[1] في (ف): بها.

[2] ساقط من (ف).

[3] ساقط من (ف).

[4] في (ف): النظام.

[5] قال الرازي في المطالب العالية، ج8، ص127: «قوة نظرية ترتسم فيها صور المعقولات من عالم المفارقات، وقوة عملية يقدر بها على التصرف في عالم الجسمانيات».

[6] في (ف): العادة.

﴿ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمۡ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ رَبَّنَا مَا خَلَقۡتَ هَٰذَا بَٰطِلٗا سُبۡحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ 191﴾.

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ﴾ أي يذكرونه دائمًا على الحالاتِ كُلِّهَا: قائمين، وقاعدين، ومضطجعين؛ وعنه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسلام: «من أحب أن يرتع في رياض الجنة فليكثر ذكر الله[1]».

ثم إنه تعالى لمَّا ذكر آيات الربوبية؛ شرع في بيان أحكام العبودية، ولما كان الإنسان مُركبًا من النفس والبدن، وكان[2] لِكُلِّ وَاحِدٍ منهما ما[3] يليق به من أحكام العبودية؛ أشار إلى مقتضى العبودية البَدنيّة وطريقها بقوله: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا﴾ أي: يواظبون على الأعمال التي يقتضيها ذكر الله تعالى؛ بكمال عظمته وكبريائه وغنائه[4] المطلق، واحتياجهم إليه في جميع أحوالهم؛ فَإِنَّ تلك الأعمال إنما تكون باستعمال الجوارح والأعضاء.

وأشار[5] إلى عبودية النفس والقلب بقوله: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[6] وخصّ مسارح القوة الفكرية[7] بخلقهما[8]؛ إِذْ لا فائدة لهم في التفكر في ذات الخالق؛ لأن معرفة[9] حقيقته المخصوصة غير ممكنة للبشر[10]؛ كما قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «تفكروا في آلاء الله ولا تتفكروا في ذات الله»، **وروي**: «تفكَّروا

---

[1] أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، ج16، ص224. والطبراني في المعجم الكبير، ج20، ص157. من حديث معاذ. قال الإمام ابن حجر في الكافي الشافي: إنه ضعيف، ج1، ص453.

[2] في (ف): «وما كان».

[3] ساقط من (ف).

[4] في (ف): وغناء.

[5] في (ف): وارشاد.

[6] جاء في هامش النسخة الأم: «على أن الخلق مصدر مضاف إلى مفعوله؛ فإن خلق هذه الأجرام العظيمة على هذا الوجه العجيب دليل واضح على كمال قدرة الخالق وحكمته البالغة، سبحان من لا يعرف علوَّ شأنه إلا هو!».

[7] في (ف): وللفكرية وفي (ز): «وبخلقهما».

[8] في (ف): لخلقهما.

[9] في (ف): معرفتهُ.

[10] في (ف): ليسر.

وقيل: معناه يصلون على الهيئات الثلاث حسب طاقتهم؛ لقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسلام لِعِمْرَانَ بْنِ حصينٍ: «صلِّ قائمًا؛ فَإِنَّ لم تستطع فقاعدًا؛ فَإِنَّ لم تستطع فعلى جنب تومئ إيماء»[1]، فهو حُجَّةٌ للشافعي رضي الله عنه في أن المريض يصلي مضطجعًا على جنبه الأيمن مستقبلًا بمقاديم بدنه.

﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ استدلالاً واعتبارًا، وهو أفضل العبادات كما قال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسلام: «لا عبادةَ كَالتَّفَكُّرِ»؛ لأنه المخصوص بالقلب، والمقصود من الخلق.

في الخلق ولا تتفكروا في الخالق»[2]. **ثم شرع** في تعليم أهم الدعاء اللائق بالعبد؛ تنبيهًا على أن الدعاء إنما يُجدي ويستحق الإجابة إذا وقع بعد تقديم الوسيلة –وهي إقامة وظائف العبودية من الذكر والفكر– فانظر إلى هذا الترتيب ما أحسنه!

(قوله: فهو حجة للشافعي[3] رحمه الله في أن المريض يصلي مضجعًا على جنبه الأيمن مستقبلًا بمقادم[4] بدنه) أي: بما كان في جانب أمامه من أعضاء بدنه على هيئة استقبال الميت في اللحد، ووجه الاحتجاج[5] ظاهر[6].

وعند أبي حنيفة[7] رحمه الله يستلقي المريض على[8] قفاه، ورجلاه إلى القبلة؛ وَأَوَّلَ الآيةَ بأن المرادَ بقوله

---

[1] ما عدا لفظ «تومئ إيماء»، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب تقصير الصلاة، باب إذا لم يطقها قاعدا، حديث 1117.

[2] أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني باللفظين في العظمة، ج1، ص214؛ ج4، ص1442. أورد الإمام السخاوي في المقاصد الحسنة الحديثين وقال: إن أسانيدها ضعيفة، لكن اجتماعها يكتسب قوة؛ السخاوي، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، ص261.

[3] الهيتمي، ابن حجر، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، ج2، ص20.

[4] في (غ) و(ز): بمقاديم. في (ف): بمقادير.

[5] في (ف): الاحتياج.

[6] في (ف): ظاهركم.

[7] السرخسي، المبسوط، ج1، ص213.

[8] ساقط من (ف).

وعنه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسلام: «بينما رجل مستلقٍ على فراشه إذ رفع رأسه فنظر إلى السماء والنجوم فقال: أشهد أن لك رباً وخالقاً؛ اللهم اغفر لي! فنظر الله إليه، فغفر له[1]»، وهذا دليل واضح على شرف علم الأصول وفضل أهله.

﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا﴾ على إرادة القول؛ أي يتفكرون قائلين ذلك، وهذا إشارة إلى المتفكر فيه، أو الخلق، على أنه أريد به المخلوق من السماوات والأرض، أو إليهما؛ لأنهما في معنى المخلوق. والمعنى: ما خلقته عبثاً ضائعاً من غير حكمة؛ بل خلقته لحكم عظيمة من جملتها أن يكون مبدأ لوجود الإنسان، وسبباً لمعاشه، ودليلاً يدله على معرفتك ويحثه على طاعتك؛ لينال الحياة الأبدية والسعادة السرمدية في جوارك.

تعالى **﴿وَعَلَى جُنُوبِهِمْ﴾**: كونُهُم ساقطين على الأرض، عَلَى[2] أَيِّ جَنبٍ كان من جوانب بدنهم، لا خصوص الاضجاع، إلا أن هذا العامَّ خُصَّ بالاستلقاء؛ لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما من أنه عَلَيْهِ السَّلَامُ قال: «فَإِنَّ لم تستطِع[3] فعلى قفاك» وروي: «فعلى ظهرك[4]». **وهذا** الخلاف في الوجوب في حَق من يقدر على كل واحد من الاضجاع والاستلقاء؛ فَإِنَّ مَن لم يقدر إلا على أحدهما [129/ب] فهو المتعيّن في حقه بالاتّفاق.

قوله: (لأنه[5] المخصوص بالقلب) الذي هو أفضل ما في الإنسان، ومَورِدُ العرفان والإيمان، فيكون التفكّر أفضل العبادات؛ لصدوره عما يتميز به الإنسان عن سائر الحيوانات.

---

(1) أخرجه الثعلبي في الكشف والبيان، حكم المحقق: إسناده ضعيف؛ وابن حجر في زهر الفردوس، حكم المحقق: منكر؛العسقلاني، الفوائد الملتقطة من مسند الفردوس، جماعة من المحققين، جمعية دار البر، دبي– الإمارات، 2018م، ج3، ص390.

(2) ساقط من (ف).

(3) في (ف): يستطع.

(4) لم تقف الباحثة على أي من الروايتين بلفظهما مرفوعًا في المصادر المتوفرة، وصحّ عن ابن عمر موقوفًا: «يصلي المريض مستلقيًا على قفاه تلي قدماه القبلة» أخرجه عبد الرزاق (ج4، ص378) والدارقطني (ج2، ص43) والبيهقي (ج2، ص308)؛ ينظر: الباكستاني، ما صح من آثار الصحابة في الفقه، ج1، ص523.

(5) في هامش (أ): «أي التفكر».

(و[1]روي) عنه[2] عَلَيْهِ السَّلَامُ أنه قال: «لا تفضلوني على يُونُس بْنِ مَتَّى؛ فإنّه كان يُرفع له في[3] كل يوم مثل عمل أهل الأرض[4]». قيل: كان ذلك الْعَمَلُ هو التفكُّرَ القلبيُّ في شأن الله تعالى، وكمال عظمته وكبريائه، وسُبوغ نعمائه وآلائه؛ إِذْ لا يقدر أحدٌ[5] على أن يعمل بجوارحه مثل ما عمل فيه جميع من[6] في الأرض.

(قوله: على شرف علم الأصول) أي: أصول الدين: وهو علمُ الكلامِ الباحثُ عن ذات الله تعالى وصفاتِهِ، الذي شأنُ أهلِهِ الاستدلالُ بهذه المصنوعاتِ العجيبةِ[7] الشَّأْنِ على وجود صانعها، وصفاتِ جلالِهِ وكمالِ كبريائِهِ.

(قوله: وهذا إشارة إلى المتفكر فيه أو الخلق) يعني أن لفظ «هذا» لكونه موضوعًا للإشارة إلى المذكر؛ لا وجه لأن يشار به إلى السماوات والأرض؛ وإلا لقيل: «ما خلقت هذه» بلفظ التأنيث، ولا إلى الخلق في قوله **﴿فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ﴾** على أن يُرادَ به المعنى المصدريّ؛ لأن الخلق بمعنى المصدر أمر[8] نسبي، لا يتعلق به الخلق والإيجاد؛ فلا يصحّ أن يقال في حقّه: ما خلقتُ هذاالخلقَ باطلاً، فينبغي أن يكون إشارة إلى ما دلّ عليه الكلام وهو التفكر فيه، ويكون المعنى: «ربنا ما خلقت هذا[9] –الذي تفكّرنا

---

[1] ساقط من (ز) (ف).

[2] في (ف): عن.

[3] ساقط من (ز).

[4] قال الإمام السيوطي: «لم أقف عليه بهذا اللفظ، والذي في صحيح البخاري من حديث ابن مسعود: "لا يقولن أحدكم أني خير من يونس بن متى"، وفي الصحيحين من حديث ابن عباس وأبي هريرة: "ما ينبغي لعبد أن يقول إني خير من يونس بن متى" ولأبي داود من حديث عبد الله بن جعفر: "لا ينبغي لنبي أن يقول أنا أفضل من يونس بن متى»؛ ينظر: السيوطي، مناهل الصفا، ص75.

[5] في (ف): أحدا.

[6] في (ف): ما. ساقط من (ز).

[7] في (ف): البجيتبه.

[8] في (ف): أم.

[9] من قوله «الخلق باطلًا» إلى قوله «ما خلقت هذا» ساقط من (ف).

﴿سُبْحَانَكَ﴾ تنزيهًا لك من العبث وخلق الباطل، وهو اعتراض.

في خلقِه من نفس السماوات، والأرض، وما فيهما من العجائب- باطلاً».

ويجوز أن يكون إشارة إلى الخلق؛ على تقدير أن يكون بمعنى المخلوق؛ كأنه قيل: «ويتفكرون في مخلوق السماوات والأرض»؛ على طريق إضافة العام إلى الخاص[1]، كما أشار إليه المصنف بقوله: **(على أنه أريد به المخلوق من السماوات)** بـ«مِن» البيانِيَّةِ.

ويجوز أن يشار[2] به إلى السماوات باعتبار كونها في تأويل المخلوق.

قوله[3]: ﴿بَاطِلًا﴾ منصوب على أنه صفة مصدر محذوف أي: ما خلقته خلقًا باطلًا. ومعنى بطلانه: كُونُهُ عَبَثًا ضائعًا خاليًا عن الحكمة، ويحتمل أن يكون حالًا من المفعول به، وهو هذا.

و[4]**قوله:** ﴿سُبْحَانَكَ﴾ اعتراضٌ؛ لتنزيهه[5] تعالى من أن يخلق باطلًا، واقع بين اعترافهم بالعلم بما[6] لأجله خلقت السماوات والأرض، وبالإخلال والتقصير في الجري على مقتضى العلم المذكور، المدلول عليه

---

[1] في مواضع أخرى من هذه الدراسة يذكر شيخ زاده إضافة العام إلى الخاص ويبيّن فائدته بقوله: «للإشارة إلى شرف الخاص» ينظر ص130؛ ص181.

[2] في (ف): يشا.

[3] في (ز): أضاف: «و».

[4] ساقط من (ف).

[5] في (ف): تنزيه.

[6] في (ف): بها.

﴿فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ للإخلال بالنظر فيه، والقيام بما يقتضيه. وفائدة الفاء هي الدلالة على أن علمهم بما لأجله خلقت السماوات والأرض حملهم على الاستعاذة.

بقوله: ربنا ما خلقت هذا باطلًا، وبين الاستعاذة من عذاب النار [130/أ] المتفرّعة على الاعتراف بالعلم المذكور، والتقصير في الجري على مقتضى ذلك العلم؛ فَإِنَّ الفاء في قوله تعالى: ﴿فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ تدل على أن ما بعدها –وهو الاستعاذة من عذاب النار– مرتبٌ على ما قبلها، الذي هو اعترافهم بالعلم[1] بما لأجله خلقت السماوات والأرض، وهو[2] أن يُسْتَدَلَّ بذلك على وَحدة الصانع، وكمال علمه وقدرته، استدلالًا يوجب على المستدل أن يلازم طاعته، ويجتنب عن معصيته، وبالتقصير في الجري على مقتضى العلم المذكور؛ فَإِنَّ قولهم ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا﴾ يدل على كل واحد من هذين الأمرين؛ لأنه كلام خبري أُلْقِيَ إلى مَنْ هو [3]عالمٌ بِكُلِّ وَاحِدٍ من فائدة الخبر ولازمها[4]؛ فلَا بُدَّ أن يكون إلقاؤه إليه لغرضٍ آخرَ يترتب عليه، والغرضُ المناسبُ لهذا المقام هو الاعتراف بالعلم والتقصير المذكورين، ولمّا اعترفوا بهما دلالةً رتّبوا عليهما الاستعاذة المذكورة.

---

[1] ساقط من (ف).

[2] ساقط من (ف).

[3] في (ف): أضاف: «كل».

[4] يعرف فائدة الخبر بأنه الحكم الذي يراد إفادته للمخاطَب غير العالم به، أما لازم الفائدة فيعرف بأنه إفادة المخاطب بان المتكلم عالم بالخبر الذي يعلمه؛ ينظر: الهاشمي، أحمد إبراهيم مصطفى، جواهر البلاغة، ص56.

﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدۡخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدۡ أَخۡزَيۡتَهُۥۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٖ 192﴾

﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ﴾ غَايَةَ الإخزاء، نظيره قولهم: "من أدرك مرعى الضّمّان فقد أدرك"، والمراد به تهويل المستعاذ منه؛ تنبيهاً على شدة خوفهم، وطلبهم الوقاية منه، وفيه إشعارٌ بأن العذاب الروحاني أفظع.

(وكلمة «مَنْ» في قوله تعالى ﴿مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ﴾ شرطية، وهي[1] مفعولٌ مقدَّمٌ وَاجِبُ التقديم؛ لأن لها صدر الكلام.

وقوله ﴿تُدْخِلِ﴾ مجزوم بها، **(وقوله ﴿فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ﴾)** جوابها، والجملة الشرطية في محل الرفع؛ على أنها [خبر إنك، يقال:[2]] خَزِيَ الرجلُ، يَخزَى، خِزيًا، بمعنى: افتضح، وخِزاية بمعنى استحياء[3]، فالفعل واحد، ويتميّز أحد معنييه عن الآخر بمصدره.

والإخزاء يحتمل أن يكون من خَزِيَ بمعنى افتضح، ومِن خِزْي بمعنى استحياء، فعلى الأوّل يكون بمعنى الإهانة والتفضيح، وعلى الثاني يكون بمعنى أن يَعْمَل به عَمَلًا يُخَجِّله ويستحيي منه[4].

فخِزْيُ المؤمنين استحياؤُهم من دخول النار من سائر أهل الأديان إلى[5] أن يخرجوا منها. وخِزْيُ الكافرين افتضاحهم[6] فيها بما يلحقهم من العذاب[7] الدائم الذي لا يموتون[8] فيها بسببه. **ولا يَبعُد** أيضًا أن يستحيوا ممن يدّعون عندهم أنهم على الحق وهم على الباطل.

(والإخزاء) –بأيّ[9] معنىً كان– لَمَّا كان لزومه وترتُّبُهُ على إدخال النار واضحًا مستغنيًا عن البيان، كان

---

(1) في (غ): وهو.

(2) في (ف): خيرا لك فقا.

(3) في (ز) و(ف): استحيا. كذا في الموضع التالي.

(4) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة «خزي»، ج14، ص226.

(5) ساقط من (ف).

(6) في (ز): فتضاحهم.

(7) في (ف): أضاف: «الأليم».

(8) في (ف): يموت.

(9) في (ف): يأتي.

تعليقه على إدخال النار خاليًا عن الفائدة –ما دام الإخزاء محمولًا على إطلاقه–؛ فلذلك حمله على أَخَصِّ الْخَاصِّ ليفيدَ؛ حيث قال: (أي فقد أخزيته غاية الإخزاء).

ونظيره [131/أ] في حمل الجزاء المطلق على أَخَصِّ الْخَاصِّ ليفيدَ –قولُهم: "من أدرك مرعى الضمان فقد أدرك"؛ أيْ: أدرك من المرعى ما ليس شيءٌ مِنَ المراعي[1] مثلَهُ. والضمان جَبَل كثير المرعى[2].

ونظيره أيضًا قولهم: «مَن[3] سَبَقَ فلانًا فقد سَبَق[4]»، أي بالغ في السَّبق، ويحْسُن أن يوصف بالسبق[5] ويُمدَحَ به.

(قوله وفيه إشعار بأن العذاب الروحاني أفظع[6])؛ وذلك لأنهم بعدما استعاذوا من عذاب النار – المشتمل[7] على العذاب الجسماني وهو ظاهر، وعلى العذاب الروحاني، وهو عذاب[8] الفضاحة والخجالة[9] بين[10] أهل المحشر– ثم اقتصروا في بيان فظاعة[11] المستعاذ[12] منه وبيان وجه استعاذتهم منه على كونه مشتملًا على العذابِ الرُّوحَانِيّ، ومؤدِّيًا إليه، ولولا أنه أهوَل وأفظع من العذاب الجسماني لما[13] خُصّ بالتعرض له، وجُعِل سببًا للاستعاذة المذكورة.

---

(1) في (غ): المرعى.

(2) ينظر: اطفيش، محمد بن يوسف، هميان الزاد، ج4، ص399.

(3) في (ف): ما.

(4) في (ف): سيق.

(5) في (ز): بالصبق.

(6) في (ف): افضح.

(7) في (ف): تمثل.

(8) في (ف): الفضاحة.

(9) في (ف): الجهالة.

(10) في (ف): من.

(11) في (ف): اطاعة.

(12) في (ف): المستفاذ.

(13) في (ف): بما.

﴿**وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ**﴾ أراد بهم الْمُدْخَلِينَ. وَوَضْعُ المظهرِ موضعَ المضمر للدلالة على أن ظلمهم سببٌ لإدخالهم النار، وانقطاع النصرة عنهم في الخلاص منها، ولا يلزم من نفي النصرة نفي الشفاعة؛ لأن النصرَ دفعٌ بقهرٍ.

قوله: **(للدلالة على أن ظلمهم سبب لإدخالهم النار، وانقطاع النصرة عنهم[1] في[2] الخلاص منها[3])** سواء كانت النصرة بالمنع من دخولها ابتداءً، أو بإخراجهم منها بعد الدخول. وكون الظلم سببًا لانقطاع النصرة ظاهر؛ لما اشتهر من أنّ المعلّق بالوصف معلّل به[4]، **وأمّا** كونه سببًا لإدخالهم النار؛ فمبنيّ على أن التعبير[5] عن الذوات بالظالمين يتضمّن تعليق ما أُثبِتَ[6] لهم من[7] الأحكام بوصف[8] الظلم.

قوله: **(ولا يلزم من نفي النصرة نفي الشفاعة)** ردٌّ لِمَا زعمتِ[9] المعتزلةُ[10] مِنْ أن هذه الآية تدل على أن[11]أصحاب الكبائر مخلدون في النار، لا يخرجون منها بشفاعة الشافعين، كما لا يتخلّصون منها

---

[1] في (ف): عليهم.

[2] في (غ): و

[3] في (غ): عنها. في (ف): منهما.

[4] اقتران الحكم بالوصف، أحد مسالك الكشف عن العلة؛ لتعيين ذلك الوصف علة للحكم، وهو المسمى بالإيماء عند الأصوليين؛ ينظر: الأصفهاني، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، ج3، ص86.

[5] في (ف): التغيير.

[6] في (غ): ما ثبت

[7] في (ف): عن.

[8] في (ف): يوصف لهم.

[9] في (ف): رغم.

[10] الزمخشري، الكشاف، ج1، ص455.

[11] في (ف): شفا.

بنصرة الناصرين[1]؛ بناءً على أنَّ الشفاعة نوع من النصرة، وقد نفي عنهم جنس النصرة بهذه الآية ونفي الجنس يستلزم نفي جميع أفرادها وأنواعها.

ووجه الرد: منعُ كونِ الشفاعةِ نوعًا من النصرة[2]؛ حتى يكونَ انتفاءُ الناصر عنهم مستلزمًا لانتفاء الشفيع؛ وذلك لأن النصرة هي الدفعُ[3] بطريق القهرِ والغلبةِ، والشفاعة هي الدفع بطريق الْمِنَّةِ وَالتَضَرُّعِ؛ ولا شكّ أن نفي الأول لا يستلزم نفي الثاني.

ثُمَّ إن النصرة في الخلاصِ من النَّارِ تكون على وجهين، الأول: النصرة بالمنع من دخولها ابتداءً، والثاني: النصرة في الخروج منها بعد الدخول؛ فقوله تعالى ﴿**وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ**﴾ يدل على أنه ليس لهم فَرْدٌ من النَّاصِرِينَ مُطْلَقًا، أيْ[4] سواء كانت نصرته على الوجه الأول أو[5] الثاني، فلا ناصرَ لهم يُخَلِّصُهُمْ مِنْ دُخُولِهَا ابتداءً، و[6]يخلّصهم بإخراجهم منها بعد الدخول، وذلك لا ينافي أن يكون لهم شافعٌ يشفع لهم على أحد الوجهين [131/أ].

---

[1] قوله: «كما لا يتخلصون منها بنصرة الناصرين» ساقط من (غ) و(ز) و(ف).

[2] من قوله: «وقد نفي» إلى قوله: «نوعًا من النصرة» ساقط من (ف).

[3] في (ف): الدفق.

[4] ساقط من (ف).

[5] في (ف): و.

[6] في (ز): أو.

﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِرَبِّكُمْ فَـَٔامَنَّا ۚ رَبَّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ 193﴾

﴿رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَانِ﴾ أوقع الْفِعْلَ على المُسمِع وحذف المسموع؛ لدلالة وَصْفِهِ عَلَيْهِ،

(قوله أوقع الفعل على المُسمِع) مَعَ أَنَّ الأصلَ في فعل السماع أن يوقَع على المسموع لا على المسمِع، فيقال: سمعت كلامَك أو صوتَك، وحينئذ يتعدى إلى مفعول واحد بالاتفاق. وإن ذكر[1] بعده[2] ما لا يصح سماعه –بأن يكون من قبيل الذوات والأعيان– فحينئذ لا يصحّ الاقتصار عليه وحده[3]؛ بل لَا بُدَّ[4] من أن يُذكر معه شيء يُسمَعُ؛ نحو: سمعت رجلًا يقول كذا، وسمعت زيدًا يتكلم بكذا.

وللنحاة في مثل هذه الصورة قولان، **أحدهما:** أن الفعل حينئذ يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ أيضًا، والجملةُ الواقِعَةُ بَعْدَ المنصوبِ صفةٌ إنْ كانَ[5] ما قبلها نكرةً كما في المثال الأول[6]، وحال إن كان ما قبلها معرفة كما في المثال الثاني.

وثانيهما: أَنَّ الفعل حينئذٍ يتعدَّى إلى اثْنَيْنِ، والجملةُ الواقعةُ بعد المنصوب في محل النصب على أَنَّهَا[7] مفعولٌ ثانٍ [له[8]]، وإليه ذهب الفارسيُّ[9] وجماعةٌ.

فعلى قول الجمهور يكون قوله: **﴿يُنَادِى لِلْإِيمَانِ﴾** في مَحَلِّ النَّصْبِ؛ على أنه صفةٌ للمنصوب قبلَه،

---

(1) في (ز): ذكر هـ.

(2) في (ف): بعد.

(3) جاء في هامش النسخة الأم: «حذف المسموع وهو القول لدلالة يقول عليه».

(4) في (ف): بدلا.

(5) في (ف): كانت.

(6) في (ف): الأوحل.

(7) في (غ) و(ف): أنه.

(8) مثبت في (غ) و(ف) ساقط من (أ).

(9) ينظر مبحث «المفعول به» في: الفارسي، الإيضاح العضدي، ص170.

وفيه مبالغةٌ ليست في إيقاعه على نفس المسموع. وفي تنكير المنادي وإطلاقه ثم تقييده تعظيمٌ لِشَأْنِهِ، والمراد به الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسلام، وقيل: القرآن.

واختار المصنّف وصاحب الكشّاف[1] قولَ الجمهور، وعلى قول[2] الفارسيّ يكون في محل النصب على أنه مفعول ثان لقوله: ﴿سَمِعْنَا﴾.

قوله: **(وفيه مبالغة)** أيْ وفي إيقاع الفعل على المسمِع[3] مبالغةٌ في تحقيق السماع؛ لأن تعيين[4] القائل لإيقاع فعل السماع عليه وتوصيفَه بما يدلّ على المسموعِ -الذي هو النِّدَاءُ- بمنزلةِ تكريرِ إيقاعِ الفعل عليه، وليس هذا الاعتبار في التصريح بإيقاع الفعل على[5] نفس المسموع؛ فيكون إيقاع الفعل على المسمِع[6] أَبْلَغَ من إيقَاعِهِ على المسموع.

(قوله والمراد به الرسول) صلى الله عليه وسلم؛ فإنه[7] عَلَيْهِ السَّلَامُ ينادي أمته للإيمان، ويدعو إليه حقيقة؛ كما قال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ﴾ [النحل: 125]، ﴿وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ﴾ [الأحزاب: 46] وقال حكاية عنه عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿أَدْعُو إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: 108].

وقيل: المراد بالمنادي هو[8] القرآن لا الرسول؛ لأن الذين قالوا ﴿إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ﴾ هم أولو الألباب الذين استدلوا بخلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار على وجود الصانع، ووحدته، وكمال علمه وقدرته، سواء شاهدوا الرسولَ وسمعوا نداءَه أم لا؛ فكيف[9] يجوز أن يكون مرادهم بالمنادي [131/ب]

---

(1) الزمخشري، الكشاف، ج1، ص455.

(2) في (ف): القول.

(3) في (ف): السمع و.

(4) في (غ): تحقيق.

(5) قوله: «الفعل على» ساقط من (ف).

(6) في (ف): السمع.

(7) في (ف): وأنه.

(8) في (ف): هي.

(9) في (ف): كيف.

والنداء، والدعاء، ونحوهما يُعَدَّى بـ«إلى» و«اللام»؛ لتضمّنهما معنى الانتهاء والاختصاص.

﴿أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا﴾ أيْ بأَنْ آمِنوا فامتثلنا.

الرسول؛ فأكثرهم[1] لم[2] يشاهدوه[3] ولم يسمعوا نداءه، بخلاف القرآن؛ فَإِنَّ كل واحد من أَلِبَّاءِ المؤمنين سمعه وفهم مدلوله! غايةُ ما في الباب أنه سَمَّى دلالته على الحق وبيانَهُ إِيَّاهُ نداءً؛ على طريق المجازَ؛ تشبيهًا لدلالته على وجوب الإيمان بالنداء له، فقيل في حقه: **﴿يُنَادِى لِلْإِيمَانِ﴾** على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية[4].

قوله: (والنداء، والدعاء، ونحوهما) كالعَوْدِ، وَالإيحاء، والهداية؛ فإنها أيضًا تعدّى باللام[5]، وإن[6] كان الظاهر تعديتها بـ«إلى»؛ قال تعالى: **﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾** [المجادلة: 8]، **وقال: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾** [المجادلة: 3]، **وقال: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾** [الزلزلة: 5]، **وقال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِى هَدَانَا لِهَذَا﴾** [الأعراف: 43] عُدِّيَ الجميعُ باللام؛ لِمَا فيها من الاختصاصِ لِمَا عُدِّيَ إليه، وإن جاز تعديتها بـ«إلى»؛ نظرًا إلى تحقّق[7] معنى الانتهاء فيها، فكل[8] واحدة من «اللام» و«إلى» في موضعه، ولا حاجة إلى جعل أحدهما بمعنى الآخر.

---

[1] في (ز) و(ف): وأكثرهم.

[2] في (ف): أن.

[3] في (ف): يشاهدوا.

[4] الاستعارة التي يحذف فيها المشبه ويصرح بالمشبه به، ويكون اللفظ المستعار فعلًا أو مشتقًا كما مر في تعريف الاستعارة التبعية؛ ينظر: عتيق، علم البيان، ص183.

[5] في (ف): اللام.

[6] في (ف): فإن.

[7] في (ف): تحققها.

[8] في (ف): وكل.

﴿رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾ كبائِرَنَا؛ فإنها ذاتُ تَبِعَةٍ.

﴿وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا﴾ صغائِرَنَا؛ فإنها مستقبحةٌ، ولكن مُكَفَّرَةٌ عن مجتنب الكبائر.

قوله: (أي بأن آمنوا) على أن تكون كلمة «أن» مصدرية على حذف الباء، والمعنى ينادي للإيمان؛ أيْ لأجله لا لغيره من المقاصد والأغراض؛ بإيراد لفظٍ يدل على طلب الإيمان؛ وهو صيغةُ الأمرِ، فلا يَرِدُ ما يقال: "لو كانت مصدرية لكان المعنى: ينادي للإيمان بالإيمان". **ويجوز** أن تكون[1] مفسّرة[2]؛ لوقوعها[3] بعد فعل بمعنى القول، وقدَّم[4] صاحب الكشاف كونها[5] تفسيرية[6].

قوله تعالى ﴿فَاغْفِرْ لَنَا﴾: ترتيبُ طلبِ المغفرةِ على قولهم «آمَنّا» مطلقًا، ثم ترتيب[7] قوله تعالى **﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ﴾** [آل عمران: 195] على الطلب[8] المذكور صريحٌ في أنه تعالى يغفر الذَّنْبَ[9] لِمَنْ يشاء وَإِنْ لَمْ يُوجِدِ[10] التوبةَ[11]؛ فالآية حجة على من زعم أنه يجب عليه تعالى عقاب[12] العصاة[13].

---

[1] في (ف): يكون.

[2] أن المفسّرة: لا تأتي إلا بعد فعل يتضمن قولًا أو إخبارًا أو إفصاحًا، أو نداءً، أو أمرًا وما أشبه ذلك؛ ينظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص428.

[3] في (ف): لوقها.

[4] في (ز): وقد.

[5] في (ف): كونه.

[6] ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج1، ج455.

[7] في (ف): ترتب.

[8] في (ف): طلب.

[9] في (ف): الذنوب.

[10] في (غ): توجد.

[11] في (ف): التورية.

[12] في (ف):عقدت.

[13] في (ف): العصار. في مسألة وجوب عقاب العاصي وإثابة الطائع ينظر: الغزالي، أبو حامد، الاقتصاد في الاعتقاد، المنهاج، جدة – السعودية، 2019م، ص336.

﴿وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ﴾ مخصوصين بصحبتهم، معدودين في زمرتهم. وفيه تنبيهٌ على أَنَّهُمْ يحبُّون لقاء الله، ومن أحب لقاء الله أحب الله لقاءه.

والأبرار جمع «بَرٍّ» أو «بَارٍّ»؛ كأرباب وأصحاب.

واعلم أنهم طلبوا من الله تعالى في هذا[1] الدعاء ثلاثة أشياء: غفران الذنوب، وتكفير السيئات، والتوفّي مستأهلين لصحبة الأبرار.

والغفران هو السَّتر والتغطية، وكذا التكفير[2]؛ فهما بحسب اللغة بمعنى واحد، والفرق بحسب متعلقهما[3] بأن يحمل الذنوب على الكبائر، والسيئات على الصغائر؛ بناء على أن الغالب استعمال الذنب في الجُرم الذي له تَبِعة، واستعمال السيئة فيما لا يحسُنُ من الأفعال، وهو مكفَّر عن مجتنب الكبيرة.

[132/أ] قوله: **(مخصوصين بصحبتهم[4])** أي مستأهلين لمصاحبتهم[5]، والاجتماع معهم في درجاتهم؛ بأن[6] نموت على عملٍ يماثلُ عملَهم؛ حتَّى نبلغَ درجاتِهِمْ، ونعدَّ في زمرتهم؛ يعني أَنَّهُ ليس المراد من التوفّي مع الأبرار أن يتوفّوا[7] معهم في زمانٍ واحدٍ؛ ضرورةَ أَنَّهُم يُتَوَفَّوْنَ على سبيل التعاقب؛ بل المرادُ المعية في الاتصاف بصفة[8] الأبرار وقت التوفّي.

قوله: **(والأبرار جمع برّ أو بارّ)**[9] فَإِنَّ صيغة «أَفْعَال» قد يكون جمع «فَعْل»؛ كرَبٍّ وأرباب، وقد يكون جمع «فاعل» كصحب[10] وأصحاب[11].

---

(1) في (ف): هذه.

(2) في (ف): التفكر.

(3) المتعلقات في النحو: هي المعمول فيها؛ من ظروف، وأحوال، وتمييزات، ومفعولات من أجلها، ومفعولات مطلقة، ومفعولات معها وما جرى مجراها [ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 91].

(4) في (ف): بحضهم.

(5) في (ف): بمصاحبتهم.

(6) في (ف): ان.

(7) في (أ): يتوفّون، وفي (ف): يبقون، والصواب: يتوفوّا بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة.

(8) في (ف): بعضة.

(9) في (ز): بار أو بر.

(10) هكذا في جميع النسخ، ويقصد المؤلف رحمه الله مفردها «صاحِب» الذي يجمع على صَحْب وأصحاب.

(11) في (ز): وصاحب. وأضاف: "وركب وراكب".

﴿رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخۡزِنَا يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ إِنَّكَ لَا تُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ 194﴾

﴿رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ أي ما وَعَدتنا على تصديق رُسُلِكَ من الثَّوابِ. لَمّا أظهر امتثاله لِما أَمَر به؛ سأل ما وُعِد عليه، لا خوفًا من إخلاف الوعد؛ بل مخافة أن لا يكون من الموعودين؛ لسوء عاقبةٍ، أو قصورٍ في الامتثال، أو تعبُّدًا واستكانةً.

(قوله أي ما وعدتنا على تصديق رُسُلِكَ) بتقدير المضاف وحذفه؛ اعتمادًا على دلالة القرينة عليه؛ فَإِنَّ كلمة «على» للشرط والتعليق؛ فلَا بُدَّ لها من متَعَلَّق هو المشروط الموقوف على تحقق شرطه، كما في قولك: «وعد الله الجنةَ عَلَى الطاعةِ»؛ فَإِنَّ كلمة «على» فيه صلةٌ للوعد[1]، متعلِّقَةٌ بقولك: «وعد الله» وفيما[2] نحن فيه[3]: هي متعلقة بقوله **﴿وَعَدْتَنَا﴾**، إلا أنَّ ذوات الرسل لا تصلح شرطًا للوعد بالثواب؛ فلَا بُدَّ من الحذف والتقدير، وذلك[4] المقدّر هو التصديق المضاف إلى الرسل؛ حذف لدلالة القرينة عليه، وهي كونُ هذه الآية مذكورةً عقيب ذكر[5] المنادي –الذي هو الرسول– وعقيب قوله **﴿فَآمَنَّا﴾** بمعنى صدّقنا[6] وامتثلنا أمرَ المنادِي؛ فلما أظهروا الامتثال لأمر الرسول، وأخبروا باتصافهم بالإيمان المأمور به؛ كان المناسب لهم أن يسألوا الثواب الموعود بمقابلة تصديق الرسول، فهذه هي القرينة[7] المعيِّنَةُ لكون المضاف المقدّر هو هو[8] التصديق.

قوله: **(لا خوفًا من إخلاف الوعد)** جوابٌ عما يقال: «الخلف[9] في وعد الله تعالى محال؛ فكيف طلبوا

---

[1] ساقط من (ز).

[2] في (ف): فيما.

[3] ساقط من (ف).

[4] من قوله: «الرسل لا تصلح» إلى قوله: «والتقدير وذلك» ساقط من (ف).

[5] ساقط من (ف).

[6] في (ز): صدقناه.

[7] في (ف): القرنية.

[8] مثبت في (أ) ساقط من باقي النسخ، وتحتمل أن تكون تكرارًا غير مقصود؛ لخلو باقي النسخ عنها، والسياق يؤيد ذلك، كما جاءت في النسخة الأم في آخر سطر وأول السطر الذي يليه.

[9] في (ف): الخوف.

ويجوز أن تعلق «على» بمحذوف تقديره: ما وعدتنا منزلاً على رسلك، أو محمولاً عليهم.
وقيل معناه: على ألسنة رسلك.

ما علموا[1] أنه واقع لا محالة؟» أجاب عنه بوجهين، أشار إلى الأول بقوله: **(لا خوفًا)**، وإلى[2] الثاني بقوله: **(أو[3] تعبّدًا واستكانة)**.

تقرير الأول: أن الثواب ليس بموعود للمؤمنين بحسب أعيانهم؛ بل[4] بحسب أوصافهم، فإنه تعالى وعد المتقين بالثواب، ووعد الفجّار بالعقاب، والأوصاف مما يتغيّر ويتحوّل؛ فخافوا أن لا يبقوا على الوصف الذي وُعد الثواب عليه –بأن قدّر لهم سوء العاقبة، أو يكونوا[5] مقصّرين في الاتصاف به– فيكون قولهم «آتنا الثواب الموعود» كناية عن[6] طلب ثباتهم على ما هم عليه من التقوى، أو عن طلب التوفيق للأعمال التي يصيرون بها أهلًا للموعود.

وتقرير الثاني[7]: أن ليس المقصود من الدعاء طلب إيتاء الموعود حتى يقال «ما وعده الله تعالى كائن لا محالة؛ فلا وجه لطلبه»؛ بل المقصود منه[8] مجرّد إظهار الخضوع، والذلة، والعبودية، [132/ب] وقد أمرَنا الله تعالى بالدعاء بأشياء[9] نقطع بوجودها لا محالة، كقوله: ﴿قَالَ رَبِّ احْكُمْ بِالْحَقِّ﴾ [الأنبياء: 112][10]، وقوله ﴿فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ﴾ [غافر: 7].

---

[1] في (ف): عملوا.
[2] في (ف): قاولى.
[3] في (ف): أن.
[4] في (ف): أو.
[5] في (ف): تكونوا.
[6] في (ف): على.
[7] في (ف): الشاضي.
[8] في (ف): دينه.
[9] في (غ): بالأشياء.
[10] في (غ): قيل، في (أ): قل.

﴿وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ بأن تعصمنا عما يقتضيه.

[بمحذوف منصوب على أنه حال من المفعول[1] الثاني لآتنا، وهو منزّلًا أو محمولًا؛ فَإِنَّ الرسل مُحَمَّلون[2] جميع ما أوحي إليهم، قال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ﴾ [النور: 54] ويجوز أن تكون[3] متعلقة[4]] بقوله ﴿وَعَدْتَنَا﴾؛ على تقدير مضاف محذوف، أي آتنا إياه[5] ما وعدتنا على ألسِنَةِ[6] رسلك، والمعنى أن المؤمنين يدعون الله تعالى أن ينجز لهم ما وعدهم من الثواب على ألسنة الرسل، وهو معنىً حسن، وليت شعري لِمَ ضعّفه المصنف.

قوله: **(بأن تعصِمَنا عما[7] يقتضيه)** إشارة إلى دفع ما يتوهّم من أنه لا حاجة إلى قوله: ﴿وَلَا تُخْزِنَا﴾ بعد قوله ﴿وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا﴾؛ لأنه لما حصل الثواب، لزم اندفاع العقاب لا محالة، ولو استعاذ من خزي[8] الآخرة أوّلًا ثم طلب الثواب لاستقام الكلام؛ فلِمَ عدل عنه؟ **وحاصل** الدفع أنهم لما أظهروا الإيمان وامتثال نداء المنادي له؛ كان المناسب لهم أن يطلبوا ثواب الإيمان والتصديق، وَلَمَّا جَازَ أن يَصْدُرَ عن المؤمنِ الموفّقِ للطاعة ما يبطل ثواب طاعته –من المعاصي المؤدية إلى خزي الآخرة– طلبوا العصمة عن المعصية، بعدما طلبوا[9]التوفيق للطاعة المؤدّية إلى سعادة الآخرة، فيكون طلب ثواب[10] الآخرة والاستعاذة[11] من خزيها كناية عن طلب التوفيق للطاعة، والعصمة عن المعصية، كأنه قيل «وفّقنا للطاعات، وإذا وفّقتنا لها فاعصمنا عما[12] يبطلها[13] ويوقعنا في خزي الآخرة».

---

[1] في (ف): مفعول.

[2] في (ف): المرسل محمولا.

[3] في (ز) و(ف): يكون.

[4] من قوله «بمحذوف منصوب» إلى قوله: «تكون متعلقة» ساقط من (غ).

[5] في (غ): على. ساقط من (ز) و(ف).

[6] في (ف): سنة. وكذلك في الموضع التالي.

[7] في (ف): على.

[8] في (ف): حزني.

[9] في (ز) و(ف): طلب.

[10] في (ف): الثواب.

[11] في (ف): السعادة.

[12] في (ف): عن.

[13] في (ز): يبطلنا.

﴿إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ بإثابة المؤمن وإجابة الداعي، وعن ابن عباس رضي الله عنهما: الميعاد المبعث بعد الموت.

وتكرير «ربنا» للمبالغة في الابتهال، والدلالة على استقلال المطالب، وعلو شأنها.

وفي الآثار: «من حزبه أمر فقال خمس مرات ربَّنا -أنجاه الله مما يخاف».

والميعاد اسم مصدر بمعنى الوعد.

روي عن جعفر الصادق أنه قال: «مَن حَزَبَه[1] أمر فقال خمس مرّات ﴿رَبَّنَا﴾ أعفاه[2] الله تعالى مما يخاف وأعطاه ما أراد. قيل له: وكيف ذلك؟ قال: اقرؤوا[3] قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا﴾ [آل عمران: 191][4] إلى قوله ﴿إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ [آل عمران: 194][5]»[6].

وعن الحسن[7] أنه قال: «حكى الله عنهم أنهم قالوا خمس مرات ﴿رَبَّنَا﴾ ثم أخبر أنه استجاب لهم، إلا أنه أتبَعَ ذلك[8] رافعَ الدعاء وما يستجاب به، فلَا بُدَّ من تقديمه بين يدي الدعاء».

---

(1) في (ف): خزله. وفي هامش النسخة الأم: «أي أصابه».

(2) في (ف): عفا.

(3) في (ف): اقرا.

(4) في هامش (أ) و(غ): «هو العمل الصالح المذكور بقوله: يذكرون الله ويتفكرون في خلق السماوات والأرض، وتنزيه الله تعالى من خلق الباطل والعبث».

(5) في (ف): إن الله لا يخلف الميعاد.

(6) أورده الثعلبي في تفسيره الكشف والبيان، ج9، ص569.

(7) الحسن البصري: هو: الحسن بن أبي الحسن يسار، أبو سعيد، مولى زيد بن ثابت، التابعي الجليل، ولد في المدينة في عهد عمر بن الخطاب ﷺ، وتوفي في رجب سنة 110هـ، وهو من هو في العلم والورع. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج4، ص587.

(8) في هامش (أ): «أي أتبع الإخبار بالاستجابة».

﴿فَٱسۡتَجَابَ لَهُمۡ رَبُّهُمۡ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٖ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰۖ بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٖۖ فَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي وَقَٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ لَأُكَفِّرَنَّ عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ وَلَأُدۡخِلَنَّهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ ثَوَابٗا مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسۡنُ ٱلثَّوَابِ 195﴾

﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ﴾ إلى طلبتهم، وهو أخصُّ من أجاب، ويعدَّى بنفسه وباللام.

(قوله وهو أخصُّ من أجاب) فَإِنَّ أجاب معناه أعطى الجواب، وهو قد يكون بتحصيل المطلوب، [وقد يكون بدونه، بخلاف استجاب؛ فإنه إنما يقال عند تحصيل المطلوب[1]]، ويعدّى بنفسه وباللام، فيقال: استجاب له، واستجابه، وعدّي في الآية باللام، وعدّي بنفسه في قول الشاعر[2] في مرثيّة أخيه: [133/أ]

وداعٍ دعى يا مَن يجيب إلى النَدى[3] .. فلم يستجبه عند ذاك[4] مجيب

فَقُلتُ ادعُ أخرى وارفع[5] الصوت دعوةً .. لعلَّ أبا المِغوار[6] منك قريب

أي رُبَّ داعٍ يدعو قائلًا: «يا من يجيب إلى الخير للمُستَمِحين!» فلم يجبه أحد، فقلت له: «ادعُ دعوةً أخرى وارفع الصوت؛ لعل أبا المغوار[7] يجيبك ويمنحك؛ فإنه الجواد»، فقد عدّاه الشاعر[8] إلى الداعي بنفسه، وهو في غاية القلة والندرة[9]؛ فَإِنَّ الشائع أن يعدّى إلى الداعي باللام؛ كما في الآية، بخلاف تعديته إلى الدعاء فَإِنَّ الشائع[10] أن يعدّى إليه بنفسه، مثل: استجاب الله دعاءه.

---

[1] ساقط من (ف).

[2] [من بحر الرجز] عزاه صاحب الجمهرة لمحمد بن كعب الغنوي، وصاحب النوادر لكعب بن سعد الغنوي، وذكر أن بعضهم ينسبه لسهل الغنوي؛ ينظر: القرشي، جمهرة أشعار العرب، ص558؛ الأنصاري، النوادر في اللغة، ص218.

[3] في (ف): النداء.

[4] في (ف): ذلك.

[5] في (ف): ورافع.

[6] في (ف): إلى المقواد. في هامش (أ) و(ز): «المغوار: المقاتل».

[7] في (ف): بالمفواد.

[8] في (ف): الشام.

[9] تعدية أجاب بنفسه ليست في غاية القلة والندرة؛ بل مستعملة ومشهورة، ينظر: الرازي، التفسير الكبير، ج9، ص469 [من إفادات د. موسى البسيط المناقش الداخلي للرسالة].

[10] من قوله «أن يعدّى» إلى قوله «فإن الشائع» ساقط من (ف).

﴿أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ﴾ أي بأني لا أضيع، وقرئ بالكسر على إرادة القول.
﴿مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى﴾: بيان ﴿عَامِلٍ﴾.

(قوله تعالى: ﴿أَنِّي لَا أُضِيعُ﴾) الجمهور على فتح همزة **﴿أَنِّي﴾** بحذف الباء[1]، أي فاستجاب لهم بسبب أني لا أضيع عمل عامل.

﴿مِنْكُمْ﴾ كائن منكم يا أولي الألباب الموصوفين بما ذكر، وقد بيّن الله تعالى عملهم بقوله: **﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ﴾** [آل عمران: 191] وهو المواظبة على ذكر الله تعالى في جميع حالاتهم، والتفكر في مصنوعاته؛ استدلالًا واعتبارًا، والثناء على الله تعالى بالاعتراف بربوبيته، وتنزيهه عن العبث[2] وخلق الباطل، والاشتغال بالاستغفار والدعاء. وجَعلُ هذه الأعمال سببًا للاستجابة يدل[3] على أن استجابة الدعاء مشروط بهذه الأمور، فلما كان حصول هذه الشرائط عزيزًا؛ لا جرم كان الشخص الذي يكون مستجاب الدعاء[4] عزيزًا.

(قوله تعالى: ﴿مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى﴾) بيان لجنس مَن أضيف[5] العمل إليهم، أي لا يضيع عندي عمل عامل، رجلًا كان أو امرأةً.

ليس المراد أنه لا يضيع نفس العمل؛ لأن العمل كما وجد تلاشى وفني؛ بل المرادُ أنه لا يضيع ثواب العمل؛ فالإضاعة عبارة عن ترك الإثابة، فقوله: **﴿لَا أُضِيعُ﴾** نفي لترك الإثابة؛ فيكون إثباتًا للإثابة[6]، فيصير المعنى: أنّي أوصل إليكم ثواب أعمالكم.

---

[1] ليس فيها خلاف في القراءات العشر المتواترة، ولذا عبر شيخ زاده عن ذلك بالجمهور. ولكن قرئَ في الشاذ بكسر الهمزة، وهي قراءة تنسب إلى عيسى بن عمر الثقفي؛ ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص30. ابن الجزري، النشر، ج2، ص246.

[2] في (ف): البعث.

[3] ساقط من(ف).

[4] في (غ): الدعوة.

[5] في (ف): أضعف.

[6] في (ف): الترك الآية.

﴿بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ لأن الذكر من الأنثى والأنثى من الذكر، أو لأنهما من أصلٍ واحدٍ، أو لِفَرْطِ الاتِّصَال وَالِاتِّحَادِ، أو لِلِاجْتِمَاعِ وَالِاتِّفَاقِ في الدين. وهي جملةٌ معترضةٌ، بيَّن بها شركةَ النساء مع الرجال فيما وعد للعمال.

قوله: **(جملة معترضة)** يعني أن قوله ﴿بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾[1] جملةٌ استئنافيةٌ من مبتدإٍ وخبرٍ، جيء بها لتبيين شركة النساء[2] مع الرجال فيما وعد الله تعالى به عباده العاملين من الثواب.

ومعنى كونها معترضة أنه[3] جيء بها بين قول ﴿عَمَلَ عَامِلٍ﴾ وبين ما فصِّل به عمل العامل من قوله: ﴿فَالَّذِينَ هَاجَرُوا﴾[4] فإنه تفصيل لعمل العامل منهم، على سبيل التعظيم لعمله؛ لما فيه من التخصيص بعد التعميم، أو للعامل؛ لما فيه من التفصيل بعد الإجمال.

قوله: **(أو[5] لفرط الاتصال)** فلا يكون كلمة «مِن» للابتداء كما في الْوَجْهِ الأوَّلِ؛ بل تكون اتصاليةً كما في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ لعليّ بن أبي طالب رضي الله عنه: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى[6]» أي أنت على خلقي وسيرتي، كما أن هارون بالنسبة إلى موسى كذلك، وفي[7] قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ [البقرة: 249] [133/ب] فيكون استعمال كلمة «مِن» في اتصال أحد الشيئين بالآخر وموافقته[8] له في الخلق والسيرة مجازًا؛ على طريق الاستعارة التمثيلية؛ حيث شبّه الاتصال المذكور باتصال شيئين، يكون أحدهما مبدأ الآخر، ويكون الآخر صادرًا عنه، فاستعمل في

---

(1) في (ف): له ابعض.

(2) في (ف): الناس.

(3) في (ف): أي.

(4) في (ف): هاجروى.

(5) ساقط من (ز).

(6) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب فضائل علي، ح2404 بلفظه، وتكملة الحديث: «إلا أنه لا نبي بعدي».

(7) في (ف): أضاف: «مع».

(8) في (ف): وهوافقة

روي أن أم سلمة رضي الله عنها قالت: «يا رسول الله إني أسمع الله يذكر الرجال في الهجرة ولا يذكر النساء» فنزلت.

﴿فَالَّذِينَ هَاجَرُوا﴾ إلخ، تفصيل لأعمال العمال، وما أعد لهم من الثواب، على سبيل المدح والتعظيم. والمعنى: والذين هاجروا الشرك أو الأوطان والعشائر للدين ﴿وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي﴾ بسبب إيمانهم بالله ومن أجله ﴿وَقَاتَلُوا﴾ الكفار. ﴿وَقُتِلُوا﴾ في الجهاد.

الاتصال[1] الأول ما وضع للدلالة على الاتصال الثاني.

قوله: **(فنزلت)** أي نزل قوله ﴿أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ أي كما أنكم من أصلٍ واحدٍ وأن بعضَكم مأخوذٌ من بعض، فكذلك أنتم في حَقِّ ثوابِ العملِ، تثاب الامرأة العاملة كما يثاب الرجل العامل، وبالعكس.

قوله: **(تفصيل [لأعمال العمال[2]] وما أُعدّ لهم)** فَإِنَّ كل واحد منهما، ذكر أو لا على الإجمال؛ أجمل الأعمال بقوله: ﴿عَمَلَ عَامِلٍ﴾ وأُجمل ما أُعِدّ للعمال بقوله ﴿لَا أُضِيعُ﴾؛ فَإِنَّ إضاعةَ العملِ عبارةٌ عن ترك الإثابة، ونفي تركها عبارة عن إثباتها؛ فقوله ﴿لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ﴾ معناه أثيب[3] العمال بمقابلة أعمالهم. إلا أن ذلك الثواب ذُكِرَ مجملًا، وَفُصِّلَ[4] ما أجمل من الأعمال بقوله: ﴿هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا﴾ ﴿وَأُوذُوا﴾[5] ﴿وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا﴾، وفُصّل ما أُعِدّ للعمال[6] من الثواب بقوله: ﴿لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ﴾.

---

(1) من قوله «المذكور باتصال» إلى قوله «في الاتصال» ساقط من (ف).

(2) في (ف): الاعمال العمل.

(3) في (ف): اثبت.

(4) ساقط من (ف).

(5) ساقط من (ف).

(6) في (ف): للأعمال.

وقرأ حمزة والكسائي بالعكس؛ لأن الواو لا توجب ترتيبًا، والثاني أفضل، أو لأن المراد: لمّا قتل منهم قوم، قاتل الباقون، ولم يضعفوا. وشدّد ابن كثير وابن عامر: ﴿وَقُتِّلُوا﴾ للتكثير.

﴿لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ لأمحونها.

قوله: **(وقرأ حمزة والكسائي بالعكس**[1] يعني أَنَّهُمَا قَرَآ: ﴿وَقُتِلُوا وَقَاتَلُوا﴾ على بناء الأوّل للمفعول والثاني للفاعل، **ولما ورد** على هذه القراءة أن يقال: «إذا قُتِلوا فكيف[2] يتصوّر منهم أن يقاتِلوا –ومن المعلوم أن قوله: ﴿لَأُكَفِّرَنَّ﴾ خبر المبتدأ الذي هو: ﴿فَالَّذِينَ هَاجَرُوا﴾ أُخبِر به عمن جمع[3] بين الصفات المذكورة التي هي المهاجرة، والإخراج عن الأوطان، والتأذي في سبيل الله، والقتال، والمقتولية، والمقتول لا يقاتل؟

أجاب عنه بوجهين، **الأول:** أَنَّ الواو لا تقتضي الترتيب؛ فجاز أن يكون شخصٌ واحدٌ مقاتلًا ومقتولًا، **والثاني:** أن المراد قُتِل بعضهم، ولم يكن ذلك سببًا لضعف الباقين؛ بل قاتلوا بعد أن قُتِل أصحابهم.

قوله: **(الثاني أفضل)** أي كونهم قاتلين أفضل من كونهم مقتولين للكفار، لأنه عَلَيْهِ السَّلَامُ قَتَلَ كافرًا يوم أحد[4] ولم يُقتَل شهيدًا، ففي[5] قراءتهما رعاية الترقي من الأدنى[6] إلى الأفضل[7] الأعلى، فهو مِن تتمة الوجه الأول من الجواب[8].

---

(1) قدّم حمزة والكسائي وخلف الفعل المبني للمفعول، وأخّرا المبني للفاعل، وقرأ الجمهور بالعكس أي بتقديم المبني للفاعل وتأخير المبني للمفعول؛ ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص246. ولم يذكره البيضاوي لما تقدم من اقتصاره على الثمانية، وتابعه شيخ زاده في ذلك.

(2) في (ز): كيف.

(3) في (ف): عن جميع.

(4) هذا الكافر هو أبي بن خلف الجمحي، ينظر: ابن هشام، السيرة النبوية، ت السقا، ج2، ص84.

(5) في (غ): أضاف رعايتهما.

(6) في (ف): الاوقى.

(7) ساقط من (ز).

(8) من قوله «قوله الثاني أفضل» إلى آخر الموضع زيادة من (غ) وهامش (أ). مثبت في (ز) و(ف) بترتيب آخر.

﴿وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ أي: أثيبهم بذلك إثابة من عند الله؛ تفضلًا منه، فهو مصدر مؤكد.

﴿وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾ على الطاعات، قادر عليه.

قوله: **(أي أثيبهم بذلك إثابة[1])** إشارة إلى أن ﴿ثَوَابًا﴾ منصوب على أنه مصدر مؤكد بمعنى «إثابة»؛ لأن قوله ﴿لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ﴾ ﴿وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ﴾ في معنى لأثيبنهم[2]، [134/أ] فوضع «ثوابًا» موضع «إِثَابَةً»؛ فَإِنَّ الثواب وإن كان في الأصل اسمًا لما يثاب به -كالعطاء اسم لما[3] يعطى- إلا أنه قد يوضع موضع المصدر.

وقوله: **(من عند الله)** صفة له، قصد بتوصيفه به تعظيم شأنه؛ فَإِنَّ السلطان العظيم الشأن إذا قال لعبده: «ألبسك[4] خلقة من عندي» دلَّ ذلك على أن تلك الخلقة في غاية الشرف، وأكّد كون ذلك الثواب في غاية الشرف بقوله: ﴿وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾.

---

[1] في (ف): إصابة.

[2] في (ف): لاثبتهم.

[3] في (ف): لا.

[4] في (ف): اليك.

﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي ٱلۡبِلَٰدِ 196 ﴾

﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ﴾ الخطاب للنبي صلّى الله عليه وسلّم، والمراد أمته، أو تثبيته على ما كان عليه؛ كقوله ﴿فَلَا تُطِعِ الْمُكَذِّبِينَ﴾ [القلم: 8]، أو لكل أحد.

قوله: **(والمراد أمّته[1])** جوابٌ عما يقال: «كيف يُنْهَى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاغترار بتقلّب الكفّار في الأرض للتجارات في[2] أرغد عيش؛ مع أن النهي عن الشيء عن الشيء مُتَفَرِّعٌ على كون ذلك الشيء مما يُمْكِنُ صُدُورُهُ عن المنهي؛ وهو عَلَيْهِ السَّلَامُ ليس ممن يغترّ؟ قال قتادة: «والله ما غرّوا نبي الله صلى الله عليه وسلم قط حتى قبضه الله»[3].

«والغرور مصدر قولك «غَرَرْتُ الرجلَ» بما[4] يستحسنه في الظاهر، ثم يجده على خلاف ما يحبّه[5]»، كاغترار الْأُمَّةِ واستحسانِهم حال المشركين؛ من كونهم في رخاء وسعة من العيش وتنعّم[6]؛ فَإِنَّ بعض المؤمنين لمّا رأوهم كذلك استحسنوا حالهم؛ وقالوا: «إن أعداء الله تعالى فيما نرى من الخير، ونحن في الشدّة وضيق العيش»؛ فأنزل الله تعالى قوله: ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[7].

وضربهم في البلاد، وتصرّفهم في الأرض للتجارات، وأنواع المكاسب[8]، وبيّن وجه[9] نهيهم عن الاغترار به بقوله: ﴿مَتَاعٌ قَلِيلٌ﴾ [آل عمران: 197] أي ذلك التقلّب يتمتّعون به مدة[10] قليلة.

---

(1) في (ف): منه.

(2) في (ف): وأرغد.

(3) أخرجه الطبري، جامع البيان، ج7، ص493.

(4) في (ف): لما.

(5) الرازي، التفسير الكبير، ج9، ص471.

(6) في (ف): وتنقم.

(7) لم تقف الباحثة على مصدر أصلي لهذا الأثر، وقال المناوي إنه لم يجده؛ الفتح السماوي، ج1، ص447.

(8) في (ف): المكاتب.

(9) ساقط من (ف).

(10) في (ف): من.

والنهي في المعنى للمخاطب، وإنما جعل للتقلّب تنزيلًا للسبب منزلة المسبب للمبالغة، والمعنى: لا تنظر إلى ما الكفرة عليه من السعة والحظ، ولا تغتر بظاهر ما ترى من تبسطهم في مكاسبهم ومتاجرهم ومزارعهم.

روي «أن بعض المؤمنين كانوا يرون المشركين في رخاء ولين عيش، فيقولون: إن أعداء الله فيما نرى من الخير، وقد هلكنا من الجوع والجهد»؛ فنزلت.

قوله: **(والنهي في المعنى للمخاطب)** جواب عما يقال: «التقلب في البلاد معنى مصدري، لا يصح تكليفه بالأمر والنهي؛ فكيف صحّ نهيه عن التغرير؟ أجاب عنه: بأن النهي[1] في المعنى للمخاطب، لا لتقلّب[2] الكفار في البلاد، إلا أن تغرير[3] التقلب لمّا كان سببًا لاغترار المخاطب -بناء على أن التقلب لو غَرَّ المخاطَب لاغترّ به المخاطبُ-؛ نُزّل السبب منزلة المسبّب، فنهي التقلّب[4] عن التغرير، الذي هو سبب اغترار المخاطَب؛ ليمتنع المسبّب بامتناع سببه، فنَهيُ التقلّب عن التغرير[5] ملزوم لنهي المخاطب عن الاغترار، وذكر الملزوم وإرادة اللازم كناية عند السكاكي[6]، ومجاز مرسل عند الخطيب[7]، [134/ب] وعلى التقديرين يكون المقصود: المبالغة في النهي عن الاغترار؛ لأن امتناع الملزوم دليل لامتناع اللازم.

---

[1] قوله: «فكيف صحّ نهيه عن التغرير؟ أجاب عنه: بأن النهي» ساقط من (ف).

[2] في (ف): لتقليب.

[3] في (ف): لأن تقرير.

[4] في (ف): التقرب.

[5] قوله «الذي هو سبب» إلى قوله «عن التغرير» ساقط من (ف).

[6] في (ف): الكتابي.

[7] ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص403؛ الخطيب القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، ص83.

﴿مَتَاعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمِهَادُ 197﴾

﴿مَتَاعٌ قَلِيلٌ﴾ خبر مبتدأ محذوف، أي ذلك التقلب متاع قليل؛ لقصر مدته في جنب ما أعد الله للمؤمنين. قال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسلام: «ما الدنيا في الآخرة إلا مثل ما يجعل أحدكم أصبعه في اليمِّ فلينظر بم يرجع».

﴿ثُمَّ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾ أي ما مهدوا لأنفسهم.

قوله: **(وفي جنب ما أعدّه[1] الله للمؤمنين)** عطف على ما[2] قبله من حيث المعنى؛ لأنه في قوة أن يقال لقلّته في نفسه؛ بسبب قِصر مدة الانتفاع به، وزواله بعد انقضاء تلك المدة، وَكُلُّ زَائِلٍ قليلٌ في نَفْسِهِ، وهو أيضًا قليلٌ بالإضافة إلى ما أعدّ للمؤمنين.

(قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «ما الدنيا في الآخرة»)[3] أيْ في جنبها، وبالإضافة إليها، وهو حال عاملها ما[4] في «ما» مِن معنى النفي، وقد يقدّر مضاف؛ أي: ما تقدّمَ[5] الدنيا واعتبارها، فهو العامل، والداعي إلى التقدير أن يطابق قوله: «إلا مثل ما يجعل» أي مثل[6] جَعْلِ. أورَدَ الحديث للإشارة إلى أنّ المراد من القلّة قلّته بالنسبة إلى نعيم الآخرة، التي فوّتها الكفار المتقلّبون[7] على أنفسهم.

قوله:[8] **(أي: ما مهّدوا)** أي:[9] بئس الفراش الذي مهّدوه وبسطوه لأنفسهم، ويدل على كونها بئس المهاد قوله تعالى في حقّ أهلها: ﴿لَهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِنَ النَّارِ وَمِنْ تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ﴾ [الزمر: 16] فهم بين أطباق النيران.

---

(1) في (ز) و(ف): أعد.

(2) ساقط من (ف).

(3) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنة والنار، باب فناء الدنيا، ح 2858.

(4) ساقط من (غ)

(5) في (غ) و(ز) و(ف): تقدير

(6) قوله: «ما يجعل أي مثل» ساقط من (ف).

(7) في (ف): التقليبون.

(8) ساقط من (ف).

(9) في (ف): ابي.

﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ لَهُمۡ جَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا نُزُلٗا مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۗ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيۡرٞ لِّلۡأَبۡرَارِ 198﴾

﴿لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نُزُلًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ والنزل: ما يعدُّ للنازل من طعام وشراب وصلة، قال أبو الشعر الضبي:

وَكُنَّا إِذَا الْجَبَّارُ بِالْجَيْشِ ضَافَنَا ... جَعَلْنَا الْقَنَا وَالْمُرهِفَاتِ لَهُ نُزْلَا

وانتصابه على الحال من «جناتٌ»، والعامل فيها الظرف، وقيل: إنه مصدر مؤكد، والتقدير: أنزلوها نزلًا. ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ لكثرته ودوامه ﴿خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ﴾ مما يتقلب فيه الفجار لقلته وسرعة زواله.

قوله تعالى: ﴿لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ قرأ الجمهور بتخفيف لكن[1]؛ فيكون الموصول بعدها مرفوعًا على الابتداء؛ لبطلان عمل «لكن» بالتخفيف، ووجه الاستدراك أنه تعالى لما وصف الكفار بقلّة نفع تقلّبهم في التجارة ومسيرهم في البلاد، وبيّن أن مأواهم جهنم، ورتّب ذلك على تقلّبهم؛ [فأشعر أن علة الحكم المذكور هو تقلّبهم في البلاد، فتوهّم من ذلك أن المتقين الذين يشاركونهم في التقلب المذكور يشاركونهم في حكمهم][2] أيضًا؛ للاشتراك في علته، فدفع ذلك الوهم بأن بيّن أن المتقين[3] وإن ضربوا في البلاد وشاركوهم في التجارة لا يضرّهم ذلك، بل هم يتقلّبون بعد البعث في الجنات.

قوله: **(وكنا إذا الجبار بالجيش ضافنا)**[4] الجبّار الملك المسلّط الممتنع عن قبول النصيحة، **والباء** في قوله «بالجيش» للتعدية و[5]للمصاحبة، **وقوله:** ضافنا، أي: نزل بنا ضيفًا. يعني أن الملك المذكور إذا أنزل الجيش ضيفًا أو نزل مع الجيش ضيفًا، والمرهفات[6] السيوف المحددة، و«النُّزُلُ» ما يُهَيَّأُ للنازل مقدّمًا على القِرى، وهو الضيافة، جعل المرهفات نزلًا على سبيل التهكم.

---

(1) قراءة متواترة؛ قرأ أبو جعفر بتشديد نون «لكنَّ» وفتحها، وقرأ الباقون بتخفيفها؛ ابن الجزري، النشر، ج2، ص247.

(2) قوله «فأشعر أن علة» إلى قوله «في حكمهم» ساقط من (ف). وزاد: ما هو.

(3) قوله «الذين يشاركونهم» إلى قوله «أن المتقين» ساقط من (غ).

(4) [من البحر الطويل] لم تقف الباحثة عليه في دواوين الشعر، وهو مذكور في كتب التفسير وأهمها تفسير الزمخشري والقرطبي والسمين الذين نسبوه لأبي الشعراء الضبي؛ ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج1، ص458؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج17، ص215؛ السمين الحلبي، الدر المصون، ج3، ص546.

(5) في (غ) و(ز) و(ف): أو.

(6) في (غ): المرابقات. في (ز) و(ف): المرهقات. كذا في الموضع التالي.

﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِمْ خَٰشِعِينَ لِلَّهِ لَا يَشْتَرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ 199﴾

﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ نزلت في عبد الله بن سلام وأصحابه[1]، وقيل في أربعين من نجران[2]، واثنين وثلاثين من الحبشة، وثمانية من الروم كانوا نصارى فأسلموا. وقيل في أَصْحَمَةَ النَّجَاشِيّ، لما نعاه جبريل إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فخرج فصلى عليه، فقال المنافقون: «انظروا إلى هذا يصلي على علجٍ نصرانيّ لم يره قط».

قوله: **(في أصحَمَةَ النجاشي)** أَصْحَمَة بالصاد والحاء المهملتين: اسم عَلَم لملكٍ[3] من ملوك الحبشة[4]، وكان نصرانيًا، أسلم قبل الفتح، ومات قبله أيضًا، و**النجاشي** بفتح النون وتخفيف الجيم والشين المعجمة: لقب أَصْحَمَة، ذكر بعد اسم[5] العلم عطف بيان له؛ لكونه أوضح من اسمه العلم.

رُوِيَ أنه لما مات نعاه جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ لرسول الله صلى الله عليه وسلم، في اليوم الذي مات فيه، فقال عَلَيْهِ السَّلَامُ لأصحابه: «اخرجوا فصلّوا على أخٍ لكم مات بغير أرضكم» فقالوا: من هو يا رسول الله؟ قال: «النجاشي» فخرج إلى[6] البقيع، وكُشِف له إلى[7] أرض الحبشة، [135/أ] فأبصر سرير النجاشي، وصلى عليه وكبّر أربع تكبيرات، واستغفر[8] له، فقال المنافقون انظروا إلى هذا، يصلّي على علْجٍ حَبَشِيٍّ نصرانيّ لم يره قط، وليس على دينه، فأنزل الله تعالى هذه الآية[9]. والعِلج هو القوي[10] الغليظ من الكفار،

---

(1) ذكره الواقدي، المغازي، ج1، ص329.

(2) لم تقف الباحثة على المصدر، وقال صاحب الفتح السماوي إنه لم يقف عليه؛ ج1، ص448.

(3) في (ف): الملك.

(4) في (ف): الجيش. وكذا في الموضع التالي.

(5) في (غ) و(ز): اسمه. في (ف): اسلم.

(6) ساقط من (ف).

(7) ساقط من (غ).

(8) في (ف): فاستغفر.

(9) أخرجه الطبري، جامع البيان، ج7، ص497؛ وابن أبي حاتم في تفسيره، ج3، ص846؛ والثعلبي في تفسيره، ج9، ص586، والواحدي، أسباب النزول، ص140.

(10) في (ف): القولي.

وإنما دخلت اللام على الاسم للفصل بينه وبين إن بالظرف.

وقد[1] يستعمل في كل كافر من غير العرب. **والحنفية** لا يرون الصلاة على الغائب، ويقولون: سَبَبُ صلاة الجنازة حُضُورُ مَيّتٍ مسلمٍ؛ فَإِنْ صَحّ أنه عَلَيْهِ السَّلَامُ أبصر سَرِيرَ النَّجَاشِيّ فلا يصلح الحديثُ حُجَّةً للشافعي في تجويز الصلاة على الغائب؛ لأنه لم يكن غائبًا بالنسبة إليه عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ ذلك[2] تكون الصلاةُ على النجاشي تكرمَةً له بِخُصُوصِهِ، ألا يرى أنه عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يصلّ على غيره من المؤمنين الغيّب؟[3]

ثم إنه تعالى لما ذكر الذين كفروا من أهل الكتاب في[4] قوله ﴿**وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ**﴾ إلى قوله ﴿**فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا**﴾ [آل عمران: 187] ذكر حال مَن آمن مِن أهل الكتاب فقال: ﴿**وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ**﴾ في حال خشوعهم وخضوعهم لله.

واللام في قوله ﴿**لَمَنْ يُؤْمِنُ**﴾ لام الابتداء دخلت على اسم «إنّ»؛ لانتفاء[5] توالي[6] حرفين بمعنىً واحد[7]، بتقدّم خبر «إن» على اسمها، فـ«إنَّ من أهل الكتاب» خبرٌ قُدِّمَ على اسم «إن»؛ فَإِنَّ لام الابتداء إنما يؤخر[8] إلى الخبر إذا قدّم الاسم عليه، كما في قولك: «إن زيدًا لقائم»؛ كراهةَ[9] تَوَالِي حرفين بمعنىً واحدٍ، وأما إذا قدّم الخبر كما في هذه الآية وفي قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ**﴾

---

[1] في (ف): قد.

[2] في (ف): وإن تصح.

[3] ينظر: القدوري، التجريد، ج3، ص1109؛ الجويني، نهاية المطلب، ج3، ص52.

[4] ساقط من (ف).

[5] ساقط من (غ)

[6] في (ف): لانتقاء لوالي.

[7] «لأنها تأتي نائبة عن الأفعال، اختصارًا، وتواليها يناقض هذا الغرض»؛ ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص533.

[8] قوله «خبر «إن» على اسمها، فـ«إنَّ من أهل الكتاب» خبرٌ قُدِّمَ على اسم «إن»؛ فَإِنَّ لام الابتداء إنما يؤخر» ساقط من (ف).

[9] في (ف): لراحته.

﴿وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ من القرآن.

﴿وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ﴾ من الكتابين.

﴿خَاشِعِينَ لِلَّهِ﴾ حال من فاعل يؤمن وجمعه باعتبار المعنى.

﴿لَا يَشْتَرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ كما يفعله المحرفون من أحبارهم.

﴿أُولَئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ ما خص بهم من الأجر ووعده في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ﴾ [القصص: 54].

﴿إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ لعلمه بالأعمال وما يستوجبه من الجزاء، واستغنائه عن التأمل والاحتياط، والمراد أن الأجر الموعود سريع الوصول؛ فَإِنَّ سرعة الحساب تستدعي سرعة الجزاء

[النساء: 72] وقوله:﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى ۞ وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ﴾ [الليل: 12-13][1] فحينئذ تدخل اللام على الاسم؛ لانتفاء المانع المذكور.

و[2]قوله: ﴿خَاشِعِينَ﴾: حال من المستكِنِّ في يؤمن.

وقوله: ﴿لِلَّهِ﴾: متعلق بخاشعين، أي لأجل الله.

وقوله: ﴿لَا يَشْتَرُونَ﴾: حال مثل ﴿خَاشِعِينَ﴾.

قوله: ﴿أُولَئِكَ﴾ مبتدأ.

و﴿أَجْرُهُمْ﴾ مبتدأ ثان.

و﴿لَهُمْ﴾ خبر المبتدأ الثاني؛ قدم عليه.

والجملة خبر المبتدأ الأول.

والتعريف المستفاد من الإضافة إلى في[3] قوله: ﴿أَجْرُهُمْ﴾ للعهد والمعهود، هو الأجر الموعود لهم بقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ﴾، والإضافة في قوله: ﴿أَجْرُهُمْ﴾ بمعنى اللام، أشار إليه المصنف بقوله: **(ما خُصَّ بهم من الأجر)**.

---

[1] في (ف): أضاف: «والأولى».

[2] في (ز): ساقط الواو، وكذا في باقي المواضع.

[3] قوله «في» ساقط من (ز) و(ف)، ولعل الصواب: «والتعريف المستفاد من الإضافة في قوله».

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصۡبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ 200﴾

﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا﴾ على مشاق الطاعات، وما يصيبكم من الشدائد.

﴿وَصَابِرُوا﴾ وغالبوا أعداء الله بالصبر على شدائد الحرب، وأعدى عدوكم في الصبر على مخالفة الهوى، وتخصيصه بعد الأمر بالصبر مطلقًا لشدته.

قوله: (وأعدى عدوّكم) عطف على قوله: **(أعداء الله)** والمراد به النفس الأمارة؛ قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أعدى عدوّك[1] [نفسك التي[2]] بين جنبيك»[3].

قوله: (وتخصيصه) جواب عما يقال: «ما معنى[4] الأمر بالمصابرة بعد الأمر بمطلق الصبر –المتناول للصبر على كل ما يجب الصبر عليه، والمصابرة التي [هي[5]] المغالبة مع أعداء الدين في الصبر على شديد[6] الحرب، وأن لا يكونوا[7] أقل صبرًا [135/ب] منهم وثباتًا[8]، نوع خاص من مطلق الصبر فتكون[9] مأمورًا بها في ضمن الأمر بمطلق الصبر[10].

وتقرير الجواب: أنه من قبيل عطف الخاص على العام؛ للإشارة إلى شرف الخاص، كما عطف جبريل على الملائكة عليهم السلام؛ للإشارة إلى أنه لشرفه[11] كأنه[12] لا يتناوله عنوان الملك.

---

[1] في (ف): عدوكم.

[2] ساقط من (غ).

[3] أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط من حديث أبي مالك الأشعري، ج3، ص294؛ وقال العراقي في تخريجه من أحاديث الإحياء: أن الإمام البيهقي أخرجه في كتاب الزهد بسند آخر، فيه أحد الوضاعين؛ ينظر: المغني عن حمل الأسفار، ص878.

[4] في (ز): مضى.

[5] ساقط من (أ) و(غ) و(ف). مثبت في (ز).

[6] في (غ) و(ف): شدائد.

[7] في (غ): يكون.

[8] في (ف): وشانا.

[9] في (غ): فيكون.

[10] في هامش (أ) ومتن (غ): «فإن المصابرة لشدتها وصعوبتها أشرف أنواع الصبر».

[11] في (ف): اشرفه.

[12] ساقط من (ف).

﴿وَرَابِطُوا﴾ أبدانكم وخيولكم في الثغور مترصدين للغزو، وأنفسكم على الطاعة؛ كما قال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسلام: «من الرباط انتظار الصلاة بعد الصلاة».

والمرابطة في الأصل: مشاركة المسلمين للكفار في ربط الخيل وشدّه، يتهيّأ به كل واحد من الفريقين لدفع صولة الآخر وضرره، ثم قيل لكل مَن يقيم[1] في ثغر لدفع ضرر من ورائه إنه مرابط، وإنْ لم يكن له[2] مركب يربطه، ثم سمّي به كل من يلازم الجهاد ولا يخلو عنه؛ لربط قلبه عليه، واهتمامه به، وإنْ لم يقم في الثغر.

وكل واحد من الرباط والمرابطة –وإن كان من الأبنية الدالة على مشاركة اثنين في أصل[3] الفعل– إلا أنه أطلق على من يلازم الجهاد ويقدم، وإن لم يكن له من يشارك معه في ذلك؛ للدلالة على كمال الفعل وقوَّته؛ فَإِنَّ الفعل الصادر على طريق المغالبة أتم[4] وأكمل ممن[5] يفعله الفاعل بلا معارض.

وقيل: لم يكن في عصر النبي صلى الله عليه وسلم مرابطة الخيل لأجل الغزو، فالمراد بها[6] انتظار الصلاة خلف الصلاة وربط[7] القلب بها؛ لما روي «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات؟ قالوا: بلى يا رسول الله! قال: إسباغ الوضوء على المكاره، وكثرة الخطى إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة، فذلكم الرباط! فذلكم الرباط! فذلكم الرباط[8]!»[9].

---

[1] في (ف): نعيم.

[2] ساقط من (ف).

[3] في (ف): الأصل.

[4] في (ف): اثم.

[5] في (ف): من.

[6] ساقط من (ز).

[7] في (ف): وربطه.

[8] ساقط من (ف).

[9] أخرجه مسلم في صحيحه بلفظه، كتاب الطهارة، باب فضل إسباغ الوضوء، ح 251.

وعنه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسلام: «من رابط يومًا وليلة في سبيل الله كان كعِدل صيام شهر رمضان وقيامه، لا يفطر ولا ينفتل عن صلاته إلا لحاجة[1]».

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ فاتقوه بالتَّبَرّؤ عمَّا سواه؛ لِكَيْ تفلحوا غايةَ الْفَلَاحِ، أو واتقوا القبائح؛ لعلكم تفلحون بنيل المقامات الثلاثة: المرتبة التي هي الصبر على مضض الطاعات، ومصابرة النفس في رفض العادات، ومرابطة السر على جناب الحق لترصد الواردات، المعبر عنها بالشريعة، والطريقة، والحقيقة.

عن النبي صلى الله عليه وسلم: «مَن قرأ سورة آل عمران أعطي بكل آية منها أمانًا على جسر جهنم» وعنه عليه السلام: «من قرأ السورة التي يذكر فيها آل عمران يوم الجمعة صلى الله عليه وملائكته حتى تجب الشمس[2]».

قوله: **(كان كعدْل[3] صيام)** أي كمثله؛ فَإِنَّ العَدل بالفتح المِثل من غير الجنس، وبالكسر المِثل من الجنس.

قوله: **(عَلَيْهِ السَّلَامُ: إلا لحاجة)** متعلق بالفعلين أي لا يفطر[4] إلا لحاجة[5] ولا ينفتل إلا لحاجة.

قوله: **(أعطي بكل آية منها أمانًا على جِسرِ جهنّم[6])** اعتبر في الأمان[7] تعددًا بحسب تعدُّد جزاء[8] الزمان والمسافة.

---

(1) أخرجه الثعلبي في الكشف والبيان، ج9، ص592؛ وعزاه الزيلعي لمسند أحمد ولم تقف عليه الباحثة، ينظر: الزيلعي: تخريج أحاديث الكشاف، ج1، ص266.

(2) أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس في الجامع الكبير، ج11، ص48، قال الحافظان: الهيثمي وابن حجر: وهو ضعيف، الفتح السماوي في تخريج أحاديث تفسير البيضاوي، ج1، ص452، حكم الألباني: موضوع، ضعيف الجامع الصغير وزياداته، ص830.

(3) في (ف): عدل.

(4) في (غ): يضطر. في (ز): ينظر.

(5) في (ف): الحاجة.

(6) من الموضوعات عن أبي بن كعب في فضائل السور؛ ابن الجوزي، الموضوعات، ج1، ص239، ، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ط 1، المدينة المنورة، جـ 1، 2: 1386هـ/1966م؛ جـ 3: 1388هـ/1968م.

(7) في (غ): الأمانات. في (ف): بالإيمان.

(8) في (ز) و(ف): أجزاء.

الحمد لله الذي وفقني لإتمام ما يتعلق بسورة آل عمران، [والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين[1]].

وقع الفراغ من[2] نظمه وتأليفه: [في أواسط[3]] شهر محرم الحرام، [من شهور[4]] سنة[5] ثلاث وأربعين وتسعمئة[6].

---

[1] ساقط من (غ).

[2] في (ز): عن.

[3] في (غ): من.

[4] ساقط من (غ).

[5] في (غ): لسنة.

[6] ساقط من (ف).

الخاتمة:

الحمد لله الذي تتمّ بنعمه الصالحات، فهذا ختام البحث الموسوم ب"حاشية شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي (دراسة وتحقيق) الآيات 159–200 من سورة آل عمران" وتنضوي الخاتمة على نتائج وتوصيات؛ أما النتائج فتتلخص في:

أ. ألّف شيخ زاده حاشيتين على تفسير البيضاوي، تمثل كل واحدة منهما قيمة علمية إضافية بالرغم مما بينهما من اشتراك؛ لتميّز كل واحدة منهما بإضافة فوائد وتعليقات ليست في الأخرى.

ب. تتميز حاشية شيخ زاده بسمة لغوية وبلاغية تدل على براعة المؤلف وتبحره في تلك العلوم.

ت. تابع شيخ زاده الإمام البيضاوي ولم يخالفه غالبًا فيما قرره في تفسيره، بل أيده بتقرير أدلته وشرح مبهمه.

ث. تنوّعت تعليقات شيخ زاده على البيضاوي من حيث علومها، بين التفسير بالمأثور، وعلوم اللغة، وعلوم القرآن، وعلوم الأصلين، والمنطق وغيرها.

ج. بالرغم من الاستفادة الكبيرة لشيخ زاده من كتب السابقين كالزمخشري والرازي والثعلبي إلا أنه قليل العزو والإحالة لهم.

ح. اعتنى شيخ زاده بالقراءات القرآنية وتوجيهها، وتابع الإمام البيضاوي في اعتبار السبعة ويعقوب قراءات متواترة، وما عداها شاذ.

خ. لم يبد شيخ زاده اهتماما كبيرًا بتخريج الأحاديث وعزوها حيث أتى بها في مواضع الاستشهاد.

د. أظهر شيخ زاده درايته في السيرة النبوية من خلال ذكره لأحداث غزوة أحد وغزوة حمراء الأسد وغزوة بدر الصغرى.

ذ. اعتنى شيخ زاده بعلم المناسبات ووظفه في حاشيته.

ر. فرغ المؤلف من تفسير سورة آل عمران سنة 943هـ.

أما التوصيات فتتلخص في:

أ. الدعوة لإكمال تحقيق هذه الحاشية النفيسة.

ب. عمل دراسة مستقلة للمقارنة بين الحاشيتين عند اكتمال تحقيق الحاشية المخطوطة.

ت. دراسة بلاغة شيخ زاده من خلال حاشيتيه على تفسير البيضاوي.

فهرس الآيات

الرقم	الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
.1	﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَأٓيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ 164﴾	البقرة	164	145-146
.2	﴿مَنْ ذَا الَّذِى يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾	البقرة	245	115
.3	﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾	البقرة	249	170
.4	﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾	ال عمران	152	7
.5	﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾	النساء	72	18،180
.6	﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾	النساء	90	58،76
.7	﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾	المائدة	8	87
.8	﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾	المائدة	64	123
.9	﴿وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾	الأنعام	38	65
.10	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِى هَدَانَا لِهَذَا ﴾	الأعراف	43	161
.11	﴿حَتَّى يُمَيِّزَ﴾	الأنفال	37	106
.12	﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ﴾	التوبة	3	60
.13	﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾	يونس	26	78
.14	﴿أَدْعُو إِلَى اللَّهِ﴾	يوسف	108	160
.15	﴿وَذَكِّرْهُمْ بِأَيَّامِ اللَّهِ﴾	إبراهيم	5	83
.16	﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾	النحل	53	59
.17	﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ﴾	النحل	125	160
.18	﴿لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ﴾	الأنبياء	103	94
.19	﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾	الأنبياء	107	54

.20	﴿قَالَ رَبِّ احْكُمْ بِالْحَقِّ﴾	الأنبياء	112	165
.21	﴿فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ﴾	النور	54	166
.22	﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ﴾	الفرقان	44	98-99
.23	﴿اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ﴾	الشعراء	63	88
.24	﴿أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ ﴾	القصص	54	180
.25	﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾	العنكبوت	2	117
.26	﴿وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ﴾	الأحزاب	46	160
.27	﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ﴾	الأحزاب	7	130
.28	﴿لَهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِنَ النَّارِ وَمِنْ تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ﴾	الزمر	16	176
.29	﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾	غافر	46	75
.30	﴿فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ﴾	غافر	7	165
.31	﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ﴾	الزخرف	44	53
.32	﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾	المجادلة	3	161
.33	﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾	المجادلة	8	161
.34	﴿وَاسْتَغْنَى اللَّهُ﴾	التغابن	6	14، 72
.35	﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾	الملك	19	72
.36	﴿فَلَا تُطِعِ الْمُكَذِّبِينَ﴾	القلم	8	174
.37	﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾	الحاقة	13	7، 65
.38	﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى ﴿١٢﴾ وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ﴾	الليل	12-13	18، 180
.39	﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا ﴾	الزلزلة	5	17، 161
.40	﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ*وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَه﴾	الزلزلة	7-8	19، 51

فهرس الأحاديث والآثار

الرقم	الحديث	الصفحة
.1	« كَتَبَ مع أبي بكر رضي الله تعالى عنه إلى يهود بني قينقاع، يدعوهم إلى الإسلام، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن يقرضوا الله قرضًا حسنًا؛ فقال فنحاص بن عازوراء... » الحديث	115
.2	«آخر كلام إبراهيم عليه السلام حين ألقي في النار حسبي الله ونعم الوكيل وقال نبيكم مثلها حين عزم الخروج إلى الميعاد».	85
.3	«اخرجوا فصلّوا على أخٍ لكم مات بغير أرضكم»	178
.4	«إذا عُمِلَت الخطيئة في الأرض فمن كرهها»	119
.5	«أعدى عدوّك نفسك التي بين جنبيك».	181
.6	«ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات؟ قالوا: بلى يا رسول الله!	8، 182
.7	«إن الله تعالى كره ما صنع قومك من أخذهم الفداء من الأسرى» الحديث	56
.8	«أنت مني بمنزلة هارون من موسى»	170
.9	«بينما رجل مستلقٍ على فراشه إذ رفع رأسه فنظر إلى السماء والنجوم فقال: أشهد أن لك رباً وخالقاً؛ اللهم اغفر لي! فنظر الله إليه، فغفر له»	151
.10	«تفكروا في آلاء الله ولا تتفكروا في ذات الله»	11، 149
.11	«تفكَّروا في الخلق ولا تتفكروا في الخالق»	11، 149
.12	«رحم الله من انتدب؛ حتى يعلم المشركون أن فينا بقية وطاقة لمقاومة العدو» الحديث	83
.13	«سأل اليهود عن شيء مما في التوراة، فأخبروه بخلاف ما كان فيها، وأروه أنهم قد صدقوه، وفرحوا بما فعلوا»؛ فنزلت.	144
.14	«صلِّ قائمًا؛ فَإِنَّ لم تستطع فقاعدًا؛ فَإِنَّ لم تستطع فعلى جنب تومئ إيماء»	156
.15	«عرضت عليَّ أمتي وأعلمت من يؤمن بي ومن يكفر»	106
.16	«فَإِنَّ لم تستطِع فعلى قفاك» وروي: «فعلى ظهرك».	151
.17	«قوله تعالى: ﴿مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ يريد به أن نَسَبَه عليه السلام نسَبُهُم على معنى أنه عليه السلام من وَلَدِ إسماعيل عليه السلام كما أنهم من ولده».	53
.18	«لا تفضلوني على يُونُس بْنِ مَتَّى؛ فإنّه كان يُرفع له في كل يوم مثل عمل أهل الأرض»	152
.19	«لمّا أصيب إخوانكم يوم أحد، جعل الله أرواحهم في أجواف طيرٍ خضرٍ، تَرِدُ أنهار الجنة، وتأكل من ثمارها» الحديث	71

.20	«لو وزن إيمان أبي بكر بإيمان هذه الأمة لرجح به»	90
.21	«ما أخذ الله على أهل الجهل أن يتعلموا حتى أخذ على أهل العلم أن يعلِّموا».	140
.22	«ما الدنيا في الآخرة إلا مثل ما يجعل أحدكم أصبعه في اليمِّ فلينظر بم يرجع».	176
.23	«ما حَمَلَك يا أبا بكر على ما فَعَلتَ؟» الحديث	116
.24	«مرّ بحمزة رضي الله عنه... »	120
.25	«مَن آتاه الله مالًا فلم يؤد زكاته مُثِّلَ لَهُ يَوْمَ القيامةِ شُجَاعًا أَقْرَعَ» الحديث	8، 15، 110
.26	«مَن بعثناه على عمل فغلّ شيئًا»	46
.27	«مَن قرأ سورة آل عمران أعطي بكل آية منها أمانًا على جسر جهنم»	183
.28	«من كتم علمه عن أهله ألجم بلجام من نار»	140
.29	«هدايا الولاة غلول»	8، 47
.30	«والله ما غرّوا نبي الله صلى الله عليه وسلم قط حتى قبضه الله».	174
.31	«يا رسول الله إني أسمع الله يذكر الرجال في الهجرة ولا يذكر النساء» فنزلت.	171
.32	أن المراد من الإذن في قوله تعالى ﴿فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ قضاء الله تعالى بذلك وحكمه به في الأزل.	59
.33	بعث طلائع، فغنم رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فقسم على من معه ولم يقسم للطلائع فنزلت.	47
.34	مَن حَزَبَه أمر فقال خمس مرّات ﴿رَبَّنَا﴾ أعفاه الله تعالى مما يخاف.. »	167
.35	يا محمد موعدنا موسم بدر القابل إن شئت فقال عليه الصلاة والسلام: إن شاء الله»	84

فهرس الأعلام المترجم لهم

الرقم	**العلم**	**الصفحة**
.1	ابن الحاجب	86
.2	أبو الأسود الدؤلي	132
.3	أبو منصور الماتريدي	111
.4	جعفر الصادق	167
.5	الحسن	167
.6	الخطيب	175
.7	السكاكي	175

فهرس الأبيات الشعرية

	البيت	الشاعر	البحر	الصفحة
1.	وداع دعا يا من يجيب إلى الندى	محمد بن كعب الغنوي	الطويل	10، 168
2.	وَكُنَّا إِذَا الْجَبَّارُ بِالْجَيْشِ ضَافَنَا	أبو الشعراء الضبي	الطويل	10، 177
3.	ولا ذاكر الله إلا قليلًا	أبو الأسود الدؤلي	المتقارب	10، 132
4.	على حالة لو أن في القوم حاتما	الفرزدق	الطويل	10، 66

المصادر والمراجع

- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر، الرازي، (ت. 327هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، ط 3، المملكة العربية السعودية، مكتبة نزار مصطفى الباز، 1419هـ.
- ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم العبسي، أبو بكر، (ت. 235هـ)، المصنف، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط 1، الرياض، مكتبة الرشد، 1409هـ.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، (ت. 597هـ)، الموضوعات، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ط 1، المدينة المنورة، المكتبة السلفية، جـ 1، 2: 1386هـ/1966م؛ جـ 3: 1388هـ/1968م.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، أبو الفرج، (ت. 597هـ)، أخبار الحمقى والمغفلين، شرح: عبد الأمير مهنا، ط 1، بيروت، دار الفكر اللبناني، 1410هـ/1990م.
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر، جمال الدين، الإسنوي المالكي، (ت. 646هـ)، الكافية في علم النحو، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، ط 1، القاهرة، مكتبة الآداب، 2010م.
- ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد، (ت. 567هـ)، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق: علي حيدر، دمشق، 1392هـ/1972م.
- ابن المنذر، محمد بن إبراهيم، أبو بكر، النيسابوري، (ت. 319هـ)، تفسير القرآن، تحقيق: سعد بن محمد السعد، ط 1، المدينة النبوية، دار المآثر، 1423هـ/2002م.
- ابن الناظم، محمد بن محمد بن مالك، بدر الدين، (ت. 686هـ)، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط 1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1420هـ/2000م.
- ابن جني، عثمان بن جني، أبو الفتح، الموصلي، (ت. 392هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ط 1، وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420هـ/1999م.
- ابن خالويه، مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، تحقيق: برجستراسر، القاهرة، مكتبة المتنبي.
- ابن خلكان، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر، أبو العباس، شمس الدين، البرمكي الإربلي، (ت. 681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، طبع في سبعة أجزاء بين 1900م و1994م.
- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري، (ت. 230هـ)، الطبقات الكبير، تحقيق: علي محمد عمر، ط 1، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1421هـ/2001م.

- ابن عربشاه، عصام الدين الحنفي، إبراهيم بن محمد، (ت. 943هـ)، الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، دون تاريخ.
- ابن عقيل، عثمان بن عمر، بهاء الدين، (ت. 769هـ)، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، ط 1، جامعة أم القرى، بالتعاون مع دار الفكر، دمشق، ودار المدني، جدة، 1400–1405هـ.
- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء، أبو الحسين، (ت. 395هـ)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط 1، بيروت، دار الفكر، 1399هـ/1979م.
- ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، أبو عبد الله، (ت. 273هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، ومحمد كامل قره بللي، وعبد اللطيف حرز الله، ط 1، بيروت، دار الرسالة العالمية، 1430هـ/2009م.
- ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن، أبو العباس، اللخمي القرطبي، (ت. 592هـ)، الرد على النحاة، دراسة وتحقيق: محمد إبراهيم البنا، ط 1، القاهرة، دار الاعتصام، 1399هـ/1979م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، أبو الفضل، جمال الدين، (ت. 711هـ)، لسان العرب، ط 3، بيروت، دار صادر، 1414هـ.
- ابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب، أبو محمد، جمال الدين، الحميري المعافري، (ت. 213هـ)، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ الشلبي، ط 2، القاهرة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1375هـ/1955م.
- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، أبو البقاء، موفق الدين، الأسدي الموصلي، المعروف بابن الصانع، (ت. 643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، تقديم: إميل بديع يعقوب، ط 1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1422هـ/2001م.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين، (ت. 745هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط 1، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1418هـ/1998م.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين، (ت. 745هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، ط 1، دمشق، دار القلم (جـ 1–5)، الرياض، دار كنوز إشبيليا (باقي الأجزاء)، 1418–1434هـ/1997–2013م.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، (ت. 275هـ)، سنن أبي داود، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل قره بللي، ط 1، دمشق، دار الرسالة العالمية، 1430هـ/2009م.
- أبو عواد، عاصم، حاشية شيخ زاده على تفسي القاضي البيضاوي (دراسة وتحقيق) 92–112 من سورة آل عمران، رسالة ماجستير، القدس، 2025.

- أبو موسى، محمد محمد حسنين، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، بيروت، دار الفكر العربي.
- أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الله، (ت. 241هـ)، المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرين، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط 1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1421هـ/2001م.
- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين، الشافعي، (ت. 900هـ)، شرح ألفية ابن مالك، ط 1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1419هـ/1998م.
- الأصفهاني، محمود بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين، (ت. 749هـ)، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، تحقيق: محمد مظهر بقا، ط 1، السعودية، دار المدني، 1406هـ/1986م.
- اطفيش، محمد بن يوسف بن عيسى، هميان الزاد إلى دار المعاد، ط1، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، 1980م.
- آل بورنو، محمد صدقي بن أحمد بن محمد، أبو الحارث الغزي، (ت. 1439هـ)، موسوعة القواعد الفقهية، ط 1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1424هـ/2003م.
- الأمير الكبير، محمد بن محمد بن أحمد السنباوي، (ت.1232هـ)، حاشية على إتحاف المريد بجوهرة التوحيد، دراسة وتحقيق: أنس شرفاوي، دمشق، دار التقوى، 2023م.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، أبو البركات، كمال الدين، الأنصاري، (ت. 577هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط 3، الزرقاء، مكتبة المنار، 1405هـ/1985م
- الأنصاري، أبو زيد، (ت. 215هـ)، النوادر في اللغة، تحقيق ودراسة: محمد عبد القادر أحمد، ط 1، القاهرة، دار الشروق، 1401هـ/1981م.
- الباكستاني، زكريا بن غلام قادر، ما صح من آثار الصحابة في الفقه، ط 1، جدة، دار الخراز؛ بيروت، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 1421هـ/2000م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي، أبو عبد الله، (ت. 256هـ)، صحيح البخاري، تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، بولاق مصر.
- البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي، أبو بكر، (ت. 292هـ)، البحر الزخار = مسند البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، ط 1، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، 1409هـ–1430هـ/1988م–2009م.

- البكري، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد، أبو عبيد، الأندلسي، (ت. 487هـ)، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، ط 3، بيروت، عالم الكتب، 1403هـ.
- الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى، (ت. 279هـ)، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر (جـ 1، 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ 3)، وإبراهيم عطوة عوض (جـ 4، 5)، ط 2، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1395هـ/1975م.
- التفتازاني، مسعود بن عمر، سعد الدين، (ت. 791)، تحقيق عبد السلام هارون، شرح العقائد النسفية، ط1، دمشق، دار الدقاق، 2020؛ المطول شرح تلخيص المفتاح، تحقيق: عجاج عودة برغش، ط1، دمشق، دار التقوى، 2024م.
- التميمي، حاتم جلال، العطف التفسيري وأثره في تفسير القرآن الكريم، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد 178، 1438هـ.
- الثعلبي، أحمد بن إبراهيم، أبو إسحاق، (ت. 427هـ)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: مجموعة باحثين، ط 1، جدة، دار التفسير، 1436هـ/2015م.
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي، الزين الشريف، (ت. 816هـ)، كتاب التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط 1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1403هـ/1983م.
- الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]، 2 جزء.38هـ.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، (ت. 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة، 1407هـ/1987م.
- الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين، (ت. 478هـ)، نهاية المطلب في دراية المذهب، تحقيق: عبد العظيم محمود الديب، ط 1، الرياض، دار المنهاج، 1428هـ/2007م.
- الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه، أبو عبد الله، المعروف بابن البيع، (ت. 405هـ)، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط 1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1411هـ/1990م.
- حسن، عباس حسن (ت. 1398هـ)، النحو الوافي، ط 15، القاهرة، دار المعارف، دون تاريخ.
- الحملاوي، أحمد بن محمد، (ت. 1351هـ)، شذا العرف في فن الصرف، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، الرياض، مكتبة الرشد، دون تاريخ.

- الخطيب القزويني، أحمد بن عمر بن إبراهيم، (ت. 739هـ)، تلخيص المفتاح، ص 128، تحقيق: ياسين الأيوبي، بيروت، المكتبة العصرية، 2002م.
- الخونجي، عبد الرحمن بن عبد الله، شهاب الدين، (ت.640هـ)، شرح كتاب معالم أصول الدين، ط2، عمّان/ بيروت، دار الرياحين،2022م.
- الدقر، عبد الغني بن علي، (ت. 1423هـ)، معجم القواعد العربية، دون بيانات نشر، [الكتاب مرقم آليًا غير موافق للمطبوع]
- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، شمس الدين أبو عبد الله، (ت. 748هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، ط 3، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1405هـ/1985م.
- الرازي، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي، فخر الدين، خطيب الري، (ت. 606هـ)، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، ط 3، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1420هـ.
- الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر، بدر الدين أبو عبد الله، (ت. 794هـ)، البحر المحيط في أصول الفقه، ط 1، القاهرة، دار الكتبي، 1414هـ/1994م.
- الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد، أبو القاسم، جار الله، (ت. 538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ومعه: الانتصاف لابن المنير الإسكندري (ت. 683هـ)، وتخريج أحاديث الكشاف للزيلعي، ط 3، بيروت، دار الكتاب العربي، 1407هـ.
- الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد، أبو القاسم، جار الله، (ت. 538هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، ط 1، بيروت، مكتبة الهلال، 1993م.
- الزيلعي، عبد الله بن يوسف بن محمد، جمال الدين أبو محمد، (ت. 762هـ)، تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، ط 1، الرياض، دار ابن خزيمة، 1414هـ.
- السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، ط 1، عمّان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1420هـ/2000م.
- السبكي، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، تاج الدين، (ت. 771هـ)، الأشباه والنظائر، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط 1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1411هـ/1991م.
- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد، شمس الدين، أبو الخير، (ت. 902هـ)، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، تحقيق: محمد عثمان الخشت، ط 1، بيروت، دار الكتاب العربي، 1405هـ/1985م.

- السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل، شمس الأئمة، (ت. 483هـ)، المبسوط، بيروت، دار المعرفة، دون طبعة، 1414هـ/1993م.
- السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، أبو يعقوب، الخوارزمي الحنفي، (ت. 626هـ)، مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرزور، ط 2، بيروت، دار الكتب العلمية، 1407هـ/1987م.
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، أبو العباس، شهاب الدين، (ت. 756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم.
- السنوسي، محمد بن يوسف، ت. 895هـ، شرح أم البراهين، تحقيق: أنس شرفاوي، دمشق، دار التقوى، 2019م.
- السهيلي، أبو القاسم، (ت ٥٨١هـ)، نتائج الفكر في النحو، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1992م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، (ت. 911هـ)، مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا، تحقيق: سمير القاضي، ط 1، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية؛ دار الجنان للنشر والتوزيع، 1408هـ/1988م.
- الشافعي، محمد بن إدريس، ت. 204هـ، الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، ط 1، القاهرة، المكتبة العلمية، 1358هـ.
- الصعيدي، عبد المتعال، (ت. 1391هـ)، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، ط 17، القاهرة، مكتبة الآداب، 1426هـ/2005م.
- الضباع، علي محمد، تنقيح: محمد علي خلف الحسيني، سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، 1999م.
- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير، أبو القاسم، اللخمي الشامي، (ت. 360هـ)، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، القاهرة، دار الحرمين، 10 أجزاء.
- الطبري، محمد بن جرير، أبو جعفر، (ت. 310هـ)، تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، طبعة مصورة عن تحقيق محمود محمد شاكر (جـ 1–16)، ثم إعادة صف لطبعة الحلبي (جـ 17–24)، توزيع: دار التربية والتراث، مكة المكرمة، دون تاريخ.
- عباس، فضل حسن، (ت 1432هـ)، البلاغة فنونها وأفنانها، ط13، عمّان، دار النفائس، 2018م.
- عبد الرزاق، حسن بن إسماعيل بن حسن بن عبد الرازق الجناجي، (ت. 1429هـ)، البلاغة الصافية في المعاني والبيان والبديع، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، 2006م.

- عتيق، عبد العزيز، (ت. 1396هـ)، علم البيان، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، دون طبعة، 1405هـ/1982م.
- علي الجارم ومصطفى أمين، (ت.1367–1368هـ)، تعليق: أحمد محمد العودة، البلاغة الواضحة، ط1، دمشق، دار الفيحاء–دار الدقاق، 2022م.
- الفارسي، أبو علي، (ت. 377هـ)، الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط 1، الرياض، كلية الآداب – جامعة الرياض، 1389هـ/1969م.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، أبو عبد الرحمن البصري، (ت. 170هـ)، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، بيروت، دار ومكتبة الهلال، دون تاريخ.
- الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة التميمي، (ت. 110هـ)، ديوان الفرزدق، بيروت، دار بيروت، 1984م.
- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، أبو طاهر، مجد الدين، (ت. 817هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط 8، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1426هـ/2005م.
- القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون، أبو علي، (ت. 356هـ)، الأمالي = شذور الأمالي = النوادر، عناية: محمد عبد الجواد الأصمعي، ط 2، القاهرة، دار الكتب المصرية، 1344هـ/1926م.
- القدوري، أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان، أبو الحسين، (ت. 428هـ)، التجريد، تحقيق: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، ط 2، القاهرة، دار السلام، 1427هـ/2006م
- القرشي، عبد القادر بن محمد بن نصر الله، أبو محمد، محيي الدين، الحنفي، (ت. 775هـ)، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، كراتشي، مير محمد كتب خانه، دون تاريخ.
- القرشي، محمد بن أبي الخطاب، أبو زيد، (ت. 170هـ)، جمهرة أشعار العرب، تحقيق: علي محمد البجادي، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- القزويني، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين، الشافعي، المعروف بخطيب دمشق، (ت. 739هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، ط 3، بيروت، دار الجيل.
- القشيري، أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن، (ت. 465هـ)، تحقيق: أنس الشرفاوي، الرسالة القشيرية، طبعة خاصة للأزهر الشريف، 2017.
- الكرماني، محمد بن أبي نصر، رضي الدين، شمس القراء، (ت القرن السادس هـ)، تحقيق: شمران العجلي، شواذ القراءات، بيروت–لبنان، مؤسسة البلاغ.

- اللبابيدي، أحمد بن مصطفى الدمشقي، (ت 1318هـ)، اللطائف في اللغة ويسمى معجم أسماء الأشياء، دار الفضيلة، القاهرة–مصر.
- اللقاني، عبد السلام بن إبراهيم، (ت 1078هـ)، تحقيق: علاء سمير الطواف، إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد، ط1، دمشق، دار الدقاق، 2019م.
- الماتريدي، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور، (ت. 333هـ)، تأويلات أهل السنة، تحقيق: مجدي باسلوم، ط 1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1426هـ/2005م.
- ملا خسرو، محمد بن فرامرز بن علي، (ت. 885هـ)، درر الحكام شرح غرر الأحكام، بيروت، دار إحياء الكتب العربية، دون طبعة، دون تاريخ.
- المناوي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي، زين الدين، (ت. 1031هـ)، الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي، تحقيق: أحمد مجتبى، الرياض، دار العاصمة.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين، الحلبي ثم المصري، (ت. 778هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، ط 1، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 1428هـ.
- النجار، بلال حمدان، حاشية بلال على إيضاح المبهم من معاني السلم، ط1، عمَان، دار النور المبين، 2015م.
- النسائي، أحمد بن شعيب بن علي، أبو عبد الرحمن، (ت. 303هـ)، السنن الكبرى، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، بيروت، دار الكتب العلمية، 1411هـ/1991م.
- النسائي، أحمد بن شعيب بن علي، أبو عبد الرحمن، الخراساني، (ت. 303هـ)، المجتبى من السنن = السنن الصغرى، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط 2، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، 1406هـ/1986م.
- النوزاوازي، محمد بن أبي النصر أحمد الدهان، (ت القرن السادس هـ)، تحقيق: محمود بن كابر الشنقيطي، المغني في القراءات، ط1، مكة المكرمة، الجمعية العلمية السعودية، 2018م.
- الهاشمي، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى، (ت. 1362هـ)، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، تحقيق: يوسف الصميلي، بيروت، المكتبة العصرية.
- الواحدي، علي بن أحمد بن محمد بن علي، أبو الحسن، النيسابوري، الشافعي، (ت. 468هـ)، أسباب نزول القرآن، تحقيق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، ط 2، الدمام، دار الإصلاح، 1412هـ/1992م؛ التفسير البسيط، تحقيق: لجنة علمية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط 1، الرياض، عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1430هـ.
- الواقدي، محمد بن عمر بن واقد، أبو عبد الله، المدني، الأسلمي بالولاء، (ت. 207هـ)، المغازي، تحقيق: مارسدن جونس، ط 3، بيروت، دار الأعلمي، 1409هـ/1989م.

- ياقوت الحموي، شهاب الدين، أبو عبد الله، بن عبد الله الرومي، (ت. 626هـ)، معجم البلدان، ط 2، بيروت، دار صادر، 1995م.

المحتويات

إقرار .....أ
شكر وعرفان ..... **ب**
الملخص ..... **ت**
المقدمة.....ج
أسباب اختيار الدراسة:.....ج
أهمية الدراسة: .....ج
أهداف الدراسة .....ح
الدراسات السابقة: .....ح
مشكلة الدراسة: .....ح
محددات الدراسة: .....ح
منهج الدراسة: .....ح
محتوى الدراسة:.....خ
الفصل الأول 1
التعريف بالمخطوط ومنهج المؤلف 1
المبحث الأول: تمهيد.....1
المطلب الأول: نبذة تعريفية بالمخطوط في ضوء الدراسات السابقة.....1
المطلب الثاني: علاقة هذه الحاشية بالحاشية المطبوعة لشيخ زاده على البيضاوي. 2
المبحث الثاني: منهج شيخ زاده في حاشيته: 6
المطلب الأول: منهج شيخ زاده في حاشيته وتعليقه على تفسير الإمام البيضاوي. 6
المسألة الثانية: مناسبة الآيات. 11
المطلب الثاني: مصادر المؤلف..... 23
المبحث الثالث: منهج التحقيق. 24
المطلب الأول: وصف النسخ المعتمدة في التحقيق..... 24
المطلب الثاني: منهج التحقيق..... 36
الفصل الثاني..... 38
النص المحقق 38
الخاتمة: 185
فهرس الآيات **186**
فهرس الأحاديث والآثار **188**

فهرس الأعلام المترجم لهم..... 190
فهرس الأبيات الشعرية 191
المصادر والمراجع 192